الدكتور
أديب زيد عقيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

الدكتور
أحمد الأصفر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

علم الاجتماع الريفي

السنة الثالثة

الفصل الثاني

المقومون

أ. الدكتور
سليم بركات

أ. الدكتور
طيب تيزيني

...ي



...ة دمشق

١٤٢١ - ١٤٢٢هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠١م

الدكتور
أديب زيد عقيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

الدكتور
أحمد الأصفر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

علم الاجتماع الريفي

السنة الثالثة
الفصل الثاني

المقومون

أ. الدكتور
عبد الكريم اليافي

أ. الدكتور
سليم بركات

أ. الدكتور
طيب تيزيني

دمشق
مطبعة قمحة إخوان

١٤٢٠ - ١٤٢١ هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م

مقدمـــة

يمثل المجتمع الريفي في البلدان العربية الشطر الأكبر من المجتمع العربي حيث يـــتركز في الريف أغلبية السكان. وهؤلاء هم السكان الريفيون الذين يعمل غالبيتـــهم بمهنـــة الزراعة مما يوجب التعرف على خصائص هذا المجتمع والإحاطة بظروفـــه وأحوالـــه ومشاكله، وما يسوده من علاقات اجتماعية وثقافة ريفية مميزة.

والواقع أن علم الاجتماع الريفي لم يحظ بالاهتمام الذي حظيـــت بـــه الفـــروع الأخرى في علم الاجتماع، حيث نجد أن الدراسات والبحـــوث في ميـــدان علـــم الاجتماع الريفي في الوطن العربي ذات فائدة على الرغم من وجود دراسات ظـــهرت في السنوات الأخيرة ركزت على مشكلات القرية وسبل تنميتها وأساليب تقدمـــها، والكتاب الذي نقدمه لطلاب السنة الثالثة علم اجتماع، يتضمن معلومات عامة عـــن ظروف وأحوال المجتمع الريفي. إذ ينقسم الكتاب إلى ستة فصول تحدد الإســـهامات النظرية والمنهجية المتاحة في تراث علم الاجتماع الريفي وأهم الموضوعات التي يتناولها في مجال المسألة الزراعية والتجربة التعاونية في العالم.

يتناول الفصل الأول نشأة علم الاجتماع الريفي وتطوره والأسس النظرية ومـــدى علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى. حيث حاولنا تحديد مفهوم القرية ومفهوم علـــم الاجتماع الريفي محاولين التوصل إلى تعريف عام وشامل للمجتمع الريفي ويتنـــاول الفصل الثاني الفروق الريفية والحضرية وأهمية الأسرة والتغيرات التي طـــرأت عليـــها موضحين أسس التفرقة بين المجتمعين ومشيرين إلى أنه لا يوجد مجتمع ريفي خـــالص أو مجتمع حضري صرف، وليس هناك مجتمع ثابت من حيث خصائصه ومقوماته وإنمـــا المجتمع في حالة تغير وتطور، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بينما يتناول الفصل الثالث التنمية الاجتماعية في المجتمع القروي مركزيـــن علـــى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأهمية سياسات التنمية المتبعـــة في جمعيـــات المجتمع ونشاطاتها في المجال الثقافي والصحي والمشاركة الشعبية.

أما الفصل الرابع فيهتم بدراسة الاتجاهات النظرية للحركة التعاونيـــة الزراعيـــة إذ نعطي لمحة عن نشوء وتطور الفكر التعاوني مركزين على مفهوم التعاون ومكانتـــه في الفكر الرأسمالي والاشتراكي، عارضين لبعض رواد الفكر التعـــاوني علـــى اختـــلاف مداركهم الفكرية.

وقد خصص الفصل الخامس من الكتاب لاستعراض التعاونيات الزراعية كشـــكل من أشكال الاستثمار الزراعي في الوطن العربي محاولين تحليل الاتجاهات الاجتماعيـــة لواقع التعاونيات الزراعية في البلدان العربية وتحديد اتجاهاتها وآفاقها المستقبلية وأسباب اختلاف أشكال التعاون بين هذه البلدان وإبراز الخصائص المشـــتركة والمشـــكلات والمعوقات التي تواجهها والإشارة إلى أفضل الطرائق فاعلية لتطوير الحركة التعاونيـــة، كونها أنسب الطرائق لحل المسألة الزراعية الفلاحية في الدول العربية.

أما الفصل السادس التعاون الزراعي في سورية.

فقد تضمن نشأة الحركة التعاونية الزراعية وتطورها، والواقع الراهن للجمعيـــات الفلاحية التعاونية القائمة على اختلاف أنواعها ومدى أهميتها والأنشطة الاجتماعيـــة التي تقوم بها مع الإشارة إلى المشكلات التي تعاني منها الحركة التعاونية والتركيز علـــى أهمية التعاون الاجتماعي ودوره في حل المسألة الزراعية في سورية.

وفي هذا الصدد فإن آراء الزملاء وملاحظاتهم وآراء الطلبة وانتقاداتهم ستكون لنـــا ذات فائدة عظيمة، ولسوف نعيرها الاهتمام الكافي مع كل الاحترام والتقدير.

والله ولي التوفيق

د.أديب زيد عقيل د.أحمد الأصفر

الفصل الأول
علم الاجتماع الريفي
النشأة والأسس النظرية وعلاقته بالعلوم الأخرى

١ -مقدمة:

علم الاجتماع الريفي Rural Sociology أي ايكولوجيا القرية.

عاش الناس طويلاً حياة القرى قبل أن ينتقلوا إلى حياة المدن. فقد ظهرت حياة المدن في فترات متأخرة من التاريخ الإنساني في منطقتي ما بين النهرين ووادي النيل نحو ٣٥٠٠ق.م. ومن الصعب تحديد الفترة الزمنية التي شهدت ظهور أول مدينة تحديداً دقيقاً. حيث تختلف التقديرات الزمنية وفقاً لاختلاف تعريف الباحثين لكلمة حضر. لقد كانت المدينة المبكرة مجرد بلدة بالمعنى الحديث تتألف من خمسة أو عشرة آلاف من السكان تقريباً[١] والأقاليم التي عرفت حياة المدن مبكراً بلاد ما بين النهرين ودلتا النيل ووادي هويج في الصين ووادي الهندوس، وانتشرت المدن قبل المرحلة المسيحية في أرجاء أوربا وآسيا وإن نسبة قليلة من سكان العالم هي التي تقطن المدن قبل الثورة الصناعية، واستمر الوضع كذلك حتى الفترة التي تلت الثورة الصناعية مباشرة، ونمو المدن على حساب الريف فهذا التطور قسم المجتمعات البشرية إلى قسمين متميزين هما المجتمع الريفي والمجتمع الحضري. ويحاول كل عالم أن يضع أسس التفرقة بين كل من الحياتين الريفية والحضرية ويؤكد جميعهم أن الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تتميز بخصائص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الحضرية. فهناك الريف بطابعه البسيط العائلي وثقافته التقليدية الرتيبة وهناك المدينة بطابع حياتها المعقد حيث تقوم علاقات الأفراد على المصلحة والمنفعة وثقافته سريعة التغير. وقد أشار كثير من علماء الاجتماع

---

١ - الجوهري، الحسين، شكري، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة.

الأوائل إلى ذلك الاختلاف. نذكر منهم العالم العربي "ابن خلدون" الذي أشار إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر، قاصداً بالأول مجتمع الريف وبالثاني مجتمع المدينة، وأشار العالم الفرنسي "أميل دوركهايم" إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين، فقال: إن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائياً ويستجيبون لبعضهم ميكانيكياً Mechanic كما أن هناك على الطرف الاخر علاقة ذات طابع عضوي Organic تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها. (الناحية الحضرية)[1].

وكثير من العلماء أمثال "هوارد بيكر، و"روبرت روزفيليد" و"سوردكن" والعالمين الأمريكيين "لومس، و"بيجل" حاولوا التعبير عن اختلاف النمط المجتمعي الريفي عن النمط المجتمعي الحضري، والتي كانت محاولتهم ذات قيمة في مراحل الدراسات الاجتماعية الأولى حيث ساعدت على زيادة المعرفة المتعلقة بطبيعة الحياة الاجتماعية وأسلوبها في هذين النمطين، فالأمر الذي لا جدال فيه أن القرية تتميز عن المدينة، وأن الريف غير الحضر، وحاجته إلى دراسات خاصة، وإلى باحثين متخصصين ومتمرسين لا شك فيه.

٢–تعريف المجتمع الريفي:

لا شك قد يصعب تحديد معنى الريفي حيث نتساءل أين ينتهي الريفي ليبدأ الحضري هل هناك حدود فاصلة واضحة بين الريفي والمدني؟ هل تشمل المجموعة الريفية أناساً غير الفلاحين وهل المزارعون كلهم ريفيون؟ هذه الأسئلة يمن الإجابة عنها في فصول لاحقة من هذا الكتاب، وذلك من خلال دراسة ((خصائص المجتمع الريفي)) ولكن هنا لا بد من تحديد المقصود بالقرية وضرورة تعريف المجتمع القروي.

فبعض العلماء يرى أن تحديد معنى المجتمع الريفي يبنى على أساس العدد والحجم وذلك اعتماداً على أساس محدد وهو مكان إقامة هؤلاء.

أكثر من الاهتمام بالأعمال التي يقومون بها. أو قيمهم الشخصية أو أي خصائص أخرى. وتبعاً لهذا التحديد عُدَّ الأشخاص الذين يعيشون في قرية أو بلدة يقل عدد

---

١ – علي فؤاد أحمد، ميادين علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٥٠.

سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة واقعين تحت مصطلح القسم الريفي، وأطلق عليهم لفظ (الريفيين) بينما عدَّ أكثر من ذلك (حضريين)[١]، وهنالك علماء آخرون قد وصل إلى حد ١٠,٠٠٠ نسمة وبشكل عام فإن هذا التعريف لا يتصف بالجدية لأن بعض المجموعات التي أقل من هذا العدد أو ذاك قد تتصف بصفات حضرية كالقرى الواقعة في مراكز المواصلات أو المصايف المشهورة. كما أن بعض المجموعات التي تكون أكثر من هذا العدد قد تبقى ريفية رغم كثرة سكانها.

وهناك تعريف آخر يقوم على أساس المهنة القائمة على الزراعة، فالمجتمع الريفي طبقاً لذلك هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم ويستخدم هذا التعريف في كثير من المجتمعات الإفريقية والآسيوية وقد كان مجتمعنا العربي يأخذ بهذا التعريف حتى وقت قريب.[٢]

وقد اتفق على أساس إداري للتعريف الريفي في أحصائيات الجمهورية العربية المتحدة عدَّت المجتمعات الريفية هي التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقراً لمركز من المراكز الإدارية بعد استبعاد المحافظات الصحراوية.[٣]

وهنالك من ينظر إلى القروي من حيث ملامحه الثقافية وطريقة حياته ونظراته الإجمالية للعالم المحيط به وحاول بعضهم أن يحدد القرية على أساس اتجاهات الأفراد نحو الأشياء والناس حيث إن هذه الاتجاهات تمثل انعكاساً لثقافة المجتمع الريفي.

وقد يذهب بعضهم إلى تعريف المجتمع القروي Peasant Society بحيث ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار لغرض الاستهلاك الخاص وقد عرفه العالم الأمريكي "تشارلي كولي" بأنه ((جماعة أولية يكون الفرد فيها شديد الحساسية لآراء وأفعال الآخرين، فهو يبني سلوكه وتصرفاته الذاتية ليس وفقاً لاحتياجاته الخاصة وبناء شخصيته المفردة، بل وفقاً للبناء السلوكي لجماعته، التي تمارس ضغطاً وجدانياً وأخلاقياً لا يستطيع الفرد الفكاك من تأثير سطوته)).[٤]

---

١ – د.جابر محمد سامية، علم الاجتماع الريفي، ، ص١١.

٢ – غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٠٢.

٣ – علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص٤٨.

٤ – مجلة الكاتب، مجلة المثقفين العرب، السنة العاشرة، القاهرة، ص٢٩-٣٠.

ويعرف الدكتور "حسن علي حسن" المجتمع الريفي بأنه مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة بمنطقة ريفية نشأت بينهم علاقات إنسانية متبادلة وترتب على هذه العلاقات وجود جماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية، وأصبح لهم بحكم الخبرة المكانية والروابط الإنسانية، عادات وتقاليد وقيم وعقائد وأماني وأهداف مشتركة، أي أنه أصبح لهم ثقافة مشتركة يتميزون بها عن غيرهم من الناس في المجتمعات الأخرى. كما يتمتع هذا المجتمع المحلي بنسبه اكتفاء ذاتي.[1]

نلاحظ أن القاسم المشترك بين جميع التعريفات التي تناولت المجتمع الريفي، هو الحيرة والتردد بين السمات المادية والنفسية والفكرية للمجتمع الريفي.

والصلة الأساسية في هذا التردد والغموض في معالجة المجتمع الريفي، هو العجز عن النظر إلى القرية في إطار النظام الاجتماعي السائد في المجتمع في مجموعة، بوصفه جزءاً لا يتجزأ في هذا النظام.

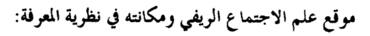
وما نراه في هذه التعريفات، هو النظر إلى القرية على أنها كل موحد تسوده المحافظة والجمود. وعدم رؤية جوانب الصراع والحركة في هذا المجتمع. وتفتقد الأساس الاقتصادي والسياسي لفهم الحركة الاجتماعية وبالتالي في فهم القرية بشكل أوضح في مناهج البحث المتخذة في دراسة القرية وتحديد سماتها وعوامل الاختلاف بين القرية والمدينة، واختلاف ما بينها من الخصائص الاجتماعية التي تتحدد على أساس الحجم والنشاط الاقتصادي والتعليم والصحة والخدمات.. الخ.

٣-نشأة علم الاجتماع الريفي:

إن علم الاجتماع الريفي علم يطبق المنهج العلمي على دراسة المجتمع الريفي، وهو حديث النشأة ويمثل فرعاً من فروع علم الاجتماع فإنه يرتبط بالفروع الأخرى. بل يرتبط بالعلوم الاجتماعية كلها ارتباطاً قوياً لأن كلاً منها يعكس نشاط الإنسان بل ومعاناته في فهم العلاقات الاجتماعية وفهم طبيعة هذه العلاقات كان لا بد لعلم الاجتماع أن ينقسم عدة فروع لفهم طبيعة المجتمع المتغير والمتطور، وهذا التطور أثر تأثيراً مباشراً في تطور العلوم الإنسانية وتخصصها وتفرعها.

---

١ - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ١٩٨٧، ص٧٧.



موقع علم الاجتماع الريفي ومكانته في نظرية المعرفة:

يوضح هذا الشكل شعب العلوم المختلفة.

العلوم الطبيعية
العلوم الاجتماعية
شعب العلوم
العلوم الإنسانية
العلوم الرياضية
الفلسفة

والشكل التالي يوضح فصائل العلوم الاجتماعية[1].

الجغرافيا
علم الاجتماع
علم اللغة
التاريخ
علم التربية
العلوم الاجتماعية
العلوم الأدبية
لانتربولوجيا
الاقتصادية
علم السياسة
الفلسفة

---

١ – د. السيد علي شتا، المدخل إلى علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص٧٩.

يعد علم الاجتماع واحدا من العلوم الاجتماعية وتفرع عنه علم الاجتماع الريفي والحضري والعائلي والسياسي والصناعي... والذي يهمنا في بحثنا هو علم الاجتماع الريفي.

علم الاجتماع الريفي هو أحد العلوم التطبيقية لعم الاجتماع العام، وهو علم حديث النشأة ترجع نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث أخذت المدن في الولايات المتحدة الأمريكية بالنمو والتطور والازدهار فكبرت مساحتها وازداد عدد سكانها وكبرت وتنوعت منظماتها ومؤسساتها. وكان ذلك على حساب الريف الأمريكي حيث هجره بعض سكانه وتعثرت منظماته ومؤسساته وواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأخذت أحواله تزداد سوءا واضطرابا، الأمر الذي أثار اهتمام العلماء والسياسيين والمصلحين الاجتماعيين ورجال الدين وغيرهم، ولفت أنظارهم إلى ضرورة العمل للنهوض بمستوى الحياة الريفية وكان هذا بوابة الاهتمام بجمع الحقائق والمعلومات والمعارف عن مختلف نواحي الحياة بالمناطق الريفية الأمريكية.[1]

ومن الناحية التاريخية فلقد تأصل هذا العلم في الولايات المتحدة الأمريكية وحلول هذا العلم أن ينبه الأذهان على المشكلات الحادة التي يعاني منها القطاع الريفي في المجتمع الأمريكي وضرورة دراسته.[2]

وكانت غالبية هذه الدراسات ذات صبغة تطبيقية تهتم بمشكلات الحياة الريفية والرغبة في إصلاحها وعلاجها وسوف نتناول الوضع الأكاديمي الذي تحتله سوسيولوجية المجتمع الريفي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوربا وفي البلدان النامية.

١-الدراسات الاجتماعية الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

١ -فترة ١٨٩٠-١٩٤٥:

يطلق على هذه المرحلة اسم ((فترة الاستقلال)) Exploitoiter Period، تلك

---

١ - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، ص١٣.

٢- T.L. Smith, The Sociology of Rutailife, N.V. Hareethd, Bros, ١٩٥٣, p.١٠.

الفترة كان يعاني فيها المجتمع الأمريكي من فساد واضح وظهرت الدراسات التي تحلل المشكلات وتصيغ القوانين التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي التي ساعدت على ميلاد علم المجتمع الريفي.

وبهذا يمكن تحديد بدايات علم الاجتماع الريفي بتلك المنشورات المتدفقة.

يُعد تقرير تيودور روزفيلت Treodore Roosevelt في عام ١٩٠٧ عن الحياة الزراعية، أول عمل له قيمته عن الحياة الريفية.

وقد قام كل من ميشيل وليامز Muchel, W. ووارن ويلسون Warren H. Wilson ونويل سيمز Newell L. Sems بمجموعة من الدراسات عن المجتمع المحلي الريفي الأمريكي. واعتمدت هذه الدراسات على المعطيات الإحصائية والتاريخية كما استخدمت المقابلة. تُعد هذه الدراسات وثائق بحثية لجامعات كولومبيا Colombia فيما بين ١٩٠٦-١٩١٤.[٢]

وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام الفيدرالي والمنظم ببرامج البحوث الريفية ومشروعات العمل في الريف وانعكس ذلك على إنشاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الريفي في عام ١٩٢٧ وصدور أول عدد لمجلة علم الاجتماع الريفي ١٩٣٦.[٣]

وفي تلك الفترة حقق علم الاجتماع الريفي مكانة راسخة، ونال اعترافاً واسعاً ولا سيما في كليات الاقتصاد والزراعة ومن ثم قسم علم الاجتماع.

وتقع المرحلة الثانية فيما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٥ وهي مرحلة نقاهة النظام والمكننة والتحضر، وهي مسائل أثرت تأثيراً كبيراً في الحياة الريفية وفي عمل أصحاب تيار علم الاجتماع الريفي هناك.[٤]

١- William Sevell, Rulal Socilogical Research, ١٩٣٦-١٩٦٥, R.va. ٣٠, Cdec. ١٩٦٥, No.٤, PP.٤٢٨-٤٥١.

٢ – غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٨.

٣ – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وحدة بحوث الريف، الحلقة الدراسة لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة، بحث للدكتور محمود عودة، القاهرة، ١٩٧١، ص١٨.

٤ – د. محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٢١-٢٢.

المرحلة الثالثة تقع ما بين عامي ١٩٥٦-١٩٦٥ وهي مرحلة الرفاه الاقتصادي التي أثرت في المجتمع الأمريكي ككل، والزراعة المصنعة والزراعة المتقطعة ونمو الضواحي، وارتفاع مستوى المعيشة، والتقلص الكبير لسكان المزارع وخلال الفترة الأخيرة حقق علم الاجتماع الريفي مكانة راسخة ونال اعترافا واسعا في كليات الزراعة والاقتصاد والآداب، وذلك من البحوث والدراسات التي نشرت في مجلة علم الاجتماع الريفي، ويوضح الجدول التالي ذلك.

تصنيف الدراسات المنشورة في مجلة علم الاجتماع الريفي منذ عام ١٩٣٦ حتى ١٩٦٥ وفقا لمجال الاهتمام والموضوعات الرئيسة[١]

المجالات والموضوعات	الفترة الأولى ٣٦-٤٥ %	الفترة الثانية ٤٦-٥٥ %	الفترة الثالثة ٥٦-٦٥ %	الفترة الكلية ٣٦-٦٥ %
١-التنظيم الاجتماعي:	٢٩,٤	٣٥,١	٢٨,١	٣٠,٨
النظرية والوصف	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٩
الأسرة	٤,٢	٣,٨	١,٨	٣.٣
التعليم	٤,٢	٦,١	٤,٦	٤,٩
الدين	١,٧	١,٥	١,٨	١,٧
الملكية الزراعية	١,٧	١,٨	٢,١	١,٩
التدرج الاجتماعي	٢,١	٢,٩	٣,١	٣,٠
نظم أخرى الحكومة وغيرها	١,٤	٠,٩	١,٢	١,٢
المجتمع المحلي	٦,٩	٩,٨	٤,٦	٧,١
التحضر ونمو الضواحي والأطراف	١,٤	٤,٢	٤,٣	٣,٢

١ - محمود عودة، الجدول، مرجع سابق، ص١٠-١١.

الروابط الاختيارية	١,٧	١,٢	١,٨	١,٦
٢-التغير الاجتماعي:	٢,٠	٨,٦	١٤,٩	٨,٣
الوصف والنظرية	٠,٨	٢,١	٤,٠	٢.٢
الانتشار	٠,٤	٤,٧	٧,٠	٣,٩
التغير التكنولوجي	٠,٨	١,٥	٠,٣	٠,٩
النمو الزراعي	٠.٠	٠,٣	٣,٦	١,٣
٣-علم النفس الاجتماعي	٦,٨	١٠,٣	٢٢,٨	١٣,١
الشخصية	٠,١	٢,٧	٧,٦	٣,٦
الاتجاهات	٢.٢	٣,٢	٧,٨	٤.٤
الطموح	٠,٤	٠.٠	٢,٨	١,٠
الاتصال	٢,٠	١,٥	١,٨	١,٨
المشاركة والقيادة	١,٤	٢,٩	٢,٨	٢,٣
٤-السكان:				
اتجاهات السكان	٤.٠	٢,٤	٣,٤	٣,٢
الخصوبة والوفيات	٢.٢	٣,٨	٠,٦	٢.٢
الهجرة	٥,٣	١,٥	٤,٣	٣,٧
٥-الرفاهية والسياسة الاجتماعية	٢٣,٥	١٦,٨	٧,٩	٢,٠
السياسة والتخطيط	٨,٦	٠,٦	٠,٦	٣,٤
العمل الزراعي	٦.٦	١,٢	١,٢	٣,١
الإسكان ومستوى المعيشة	٢.٢	٣,٢	٠,٩	٢,١
الصحة	٢,٠	٥,٣	٢,٨	٣.٣
الشباب والمسنون	٢.٢	٠,٦	١,٢	١,٤
الفقر والإعانة	٣,١	٠,٩	٠.٠	١,٤

التهجير والتوطين	٢.٢	٠,٣	٠,٦	١.١
الأقليات	٠,٨	١,٨	٠,٣	١,٠
مشكلات الحياة الريفية	٥,٨	٢,٩	٠,٣	٣,١
٦-مناهج البحث:	٨,٧	١٠,٨	١٢,٦	١٠,٦
البحث والنظرية	٢,٠	٣,٥	٤,٣	٣,٢
القياس	٢,٨	٣,٥	٣,٧	٣,٢
جمع البيانات وعرضها	٣,٩	٣,٨	٤,٦	٤,١
٧-العلم نفسه:	٨,١	١٠,٧	٥,٤	٨,٢
المكانة الحالية والمستقبل	٢,٨	٢,٧	٢,٤	٢,٦
التاريخ	١,٤	٢,٧	٠.٠	١,٤
شروح تعليمية	١,٧	٠,٩	٠,٩	١,٢
شروح بحثية	٠,٦	٢,٩	٠.٠	١,٢
شروح إرشادية	٠,٨	١,٢	٠,٩	١,٠
مجالات أخرى	٠,٨	٠,٣	١,٢	٠,٨
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
عدد المقالات	٣٥٨	٣٥٨	٢٣٩	١٠٢٥

إن أغلب البحوث التي نشرت حتى عام ١٩٦٤ في مجلة علم الاجتماع الريفي قد حققت حدا أدنى من المعايير المنهجية الحديثة، وفشل بعضها في تحقيق هذا الحد الأدنى، ويمكن القول إن الجهود التي بذلها علماء الاجتماع الريفي الشباب في بحوثهم لا سيما تلك التي نشرت حديثا تتمتع بمستوى مرتفع من الكفاية المنهجية بالنظر إلى المعايير الحديثة في علم الاجتماع العام.

ومن الجدير بالذكر أن علم الاجتماع الريفي كان قويا ونشيطا في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنا مع باقي الدول، وذلك بسبب شعور الهيئات الحكومية

والأهلية الأمريكية بأهمية المجتمع الريفي، وبذلك رصدت الحكومة الاعتمادات المالية لدراسة هذه المجتمعات.

ثانيا–الدراسات الاجتماعية الريفية في أوربا:

ظهر ((علم الاجتماع الريفي)) بالمعنى الأمريكي في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ويبدو ذلك مدهشا لأول وهلة، ولا سيما إذا ما وضعنا في الحسبان أن قسما مهما من السكان الأوربيين ما يزالون ريفيين من حيث الإقامة، بالإضافة إلى أن أصول علم الاجتماع أصول أوربية وليست أمريكية.

وهذا لا يعني أن لم تكن في أوربا دراسات تهتم بالحياة الريفية، بل كان هناك دراسات من أبرزها "دوبولد فون فيز" D.Von Wiese بعنوان القرية S s Dorf عام ١٩٢٨ وأجريت عدة دراسات في هولندا عن المناطق الريفية في جامعة أمستردام وفي فرنسا وألمانية ولكن مناهج دراستها كانت مختلفة عن المتبع الآن فيما يعرف بعلم الاجتماع الريفي.

وقد كانت هناك بالإضافة إلى ذلك معرفة بالحياة الريفية وإن لم تكن منظمة، تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر على شكل تقارير وصفية عن الحياة الريفية نشرت هنا وهناك وهي تعد الآن وثائق في غاية الأهمية عن التاريخ الريفي ولذلك فإن علم الاجتماع الريفي في أوربا لم ينبع من العدم، ولكن ظروف نموه لم تكن مواتية إذا ما قورنت بظروف هذا النمو في الولايات المتحدة.[١]

ومن أسباب تأخر ظهور علم الاجتماع الريفي في أوربا انقطاع الصلات بين دارسي الاجتماع الأوربيين والأمريكيين قبل الحرب الثانية كما أن هناك بعضا من علماء الاجتماع ما يزالون غير مقتنعين بأن علم الاجتماع الريفي نوع ذو قيمة كبيرة من علم الاجتماع العام وكذلك فإن الجامعات الأوربية ذات خلفية حضرية صناعية

١- Lewis, Lifen Amexican Viuage. Tempozilan Restudies. Urbana, Univ, Ofillinois Press, ١٩٥١.

قوية بالإضافة إلى تقاليدها الأكاديمية، ولذلك تبدي مقاومة شديدة لما يمكن عده علما تطبيقيا.[1]

وبذلك كانت الأبحاث غير منظمة وعلى شكل تقارير وصفية عن الحياة الريفية نشرت هنا وهناك واستمر هذا الأمر حتى بعد الحرب العالمية الثانية حيث حدث اتصال وثيق بين العلماء الأوربيين والأمريكيين وبدأ الأوربيون يعيدون النظر في الوضع الأكاديمي لعلم الاجتماع متأثرين بمناهج البحث الجديدة، ودخل علم الاجتماع الريفي جامعة استوكهولم ١٩٦٠ كجزء منفصل عن علم الاجتماع العام وكذلك جامعة فاجنجين في هولندا، بالإضافة إلى أن الباحث الذي يرغب في مواصلة التخصص في دراساته ويتفرغ تفرغا تاما لرسالته للدكتوراه، يستطيع أن ينجزها في عامين بينما التخصص التام في علم الاجتماع الريفي يحتاج إلى سبعة أعوام وهنالك تخصص مماثل في كلية الزراعة بالنروج: وهناك الكثير من دراسات التخصيص والحكومات والمؤسسات قد أجريت في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وشكلت جمعيات بعلم الاجتماع الريفي تهتم بثقافة المجتمعات الريفية وقيمها ومشكلاتها.

واتجهت البحوث والدراسات الريفية بتوضيح أثر الحضارة الصناعية الرأسمالية في الاقتصاد الريفي والبناء الاجتماعي الريفي، ودراسة التنمية الريفية والبحث عن أصول المجتمعات المحلية الريفية وطبيعتها. والعوامل المؤثرة والمشكلات التي تعاني منها.

ثالثا: الدراسات الاجتماعية الريفية في الدول النامية:[2]

إن الدراسات التي أجريت في البلدان النامية قام بها باحثون من خارج البلدان النامية أو باحثون درسوا في أوربا وأمريكا وهنالك بعض الدراسات والبحوث الفردية في مجال المجتمع الريفي سنتعرض لما تيسر لنا من هذه البحوث والدراسات.

١ -أمريكا اللاتينية:

---

١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص٢٨-٣١.

٢- Dasgupta, "Communication and Inrovation Inocian Villag" Social Forces, Vx. ٤٣ (Match, ١٩٥٦) No.٣.

إن هذه الدول كانت مجالا خصبا للدراسات التي أجراها الباحثون من الولايـــات المتحدة الأمريكية وبعض الباحثين من أبناء هذه الدول ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها "روبرت روزفيلد" عن المجتمع القروي.[1]

كذلك قامت سنتيا نلسن Syntnia Nelson وهي باحثة أمريكية بدراسة حديثـــة عن القرية المكسيكية، وفي ((جواتيمالا)) أجرى "تشارلي واجلس" دراسة عن الحيـــاة الاجتماعية العائلية والقرابية ودوره في الحياة، والدين، والتنظيم السياســـي الديـــني، والطقوس والمراسيم التي تجرى خلال السنة.

٢-الهند وسيلان:

دخل في الهند علم الاجتماع الجامعات نحو عام ١٩٥٠ ولكن الدراسات في علـــم الاجتماع الريفي كانت قليلة ولكن هنالك باحثون تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية أجروا بعض الدراسات أمثال "ستادال واسجوبتا" Satad, Dasgopta عـــن الاتصال ولتجديد في قرى هندية عالج فيها اختلاف مصادر المعلومـــات بـــاختلاف المكانة الاجتماعية الاقتصادية وقسم المزارعين ثلاث مجموعات، مجدديـــن، ومتبنـــين مبكرين ومتبنين متأخرين.

وهناك دراسة أجراها "ديوب" Dube بعنوان (قرية هندية) وتتكون الدراسة مـــن ٢٤٨ صفحة يعالج فيها وضع القرية، والبناء الاجتماعي والاقتصادي ويركـــز علـــى الطقوس والمراسيم والروابط العائلية ومستويات المعيشة المشتركة والتغير الحـــاصل في القرية.

وهنالك الكثير من الدراسات لأوبان ماير، بعنوان الطائفة والقرابة في وسط الهنـــد ودراسة "هاسويل" R. Hswell بعنوان اقتصاد والتنمية في قـــرى الهنـــد. ودراســـة "أشواران" بعنوان ((التقليد والاقتصاد في قرية هندية)).

١- A. Lutfiyya, Baytin: A. Jordanian Village, Moutonand Co. London, The Hague, Paris, ١٩٦٦.

٢- Lerner, Treassing of Tradition, Society: Mdernization of the Middle East, London, Free Press, ١٩٤٤.

ودراسة "أبلر وسنغ" Oplerand Singh بعنوان "تقسيم العمل في قرية هندية ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول هناك دراسات اجتماعية ريفية في الهند قام بها باحثون هنود.

٣-الشرق الأقصى (اليابان والصين):

من أشهر الدراسات التي قام بها باحث غير ياباني أجراها (جون أميري) J.Embree دراسة لقرية يابانية تناول الخلفية التاريخية وتنظيم القرية والأسرة والعائلة، وأشكال التعاون، الطبقات والروابط الاجتماعية، وتاريخ حياة الفرد، والدين والتغير الذي جرى في قرية "سويامورا".

وفي الصين دراسة أجراها "مارتن بانج" بعنوان قرية صينية ودراسة أجراها واليد دايزبيل كروك وتناولا التغيرات التي طرأت على هذه القرية.

لقد ارتبطت معظم الدراسات في الغالب بأسماء أجنبية وهي لا تعبر عن موقف الدراسات الاجتماعية الريفية هناك.

٤-الشرق الأوسط:

يفتقر الشرق الأوسط للدراسات الاجتماعية بشكل عام والريفية بشكل خاص، ولكن هناك بعض الدراسات الاجتماعية الريفية قام بها باحثون أجانب وبمساعدة باحثين محليين وهناك دراسات قام بها باحثون محليون مرتبطة بالجهود الفردية. ومن هذه الدراسات دراسة لـ"عبد الله لطفية" عن إحدى قرى الضفة الغربية بالأردن.[١]

والدراسة تتعرض للنظم الاجتماعية والتغير الاجتماعي في مجتمع فردي تقليدي.

وهناك دراسة بعنوان "تحول المجتمع التقليدي – تحضر الشرق الأوسط" لـ"دانيل ليرنر" تناول فيها المجتمعات الريفية في تركيا وسورية، ولبنان والأردن وإيران ومصر.[٢]

وهناك كثير من الدراسات التي أجريت في الجامعة المصرية تقوم على الجهود الفردية منها رسالة ماجستير في جامعة عين شمس لـ"محمد عبد النبي" حول ((التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية)) عام ١٩٧٩ وتبحث هذه الدراسة التغيرات

---

١ – د. محمد الجوهري، د. علياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٣٣.

٢ – محمود عودة، مرجع سابق، ١٩٨٣، ص٤٨.

التي طرأت على أوضاع مختلف القوى الاجتماعية في الريف المصري عبر المراحل التاريخية المتتابعة، وهنالك دراسة لـ"حسن أحمد الخولي" حول الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية في ثقافة الفلاح المصري عام ١٩٧٦ ودراسة لـ"سالم عبد العزيز محمد" عام ١٩٧١ حول (التعليم والتغير الاجتماعي في القرية المصرية).

وتهدف الدراسة إلى محاولة قياس التغير الاجتماعي الناتج عن إتاحة فرص التعليم في القرية المصرية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لقريتين هما قرية كفر المصلحة وقرية كفر البثانون.[١]

ويذكر الدكتور "حسن الساعاتي" أن (تدريس علم الاجتماع في مصر قد بدأ علم ١٩٢٥ في الجامعات المصرية التي أصبحت تسمى الآن جامعة القاهرة و كان تحت سيطرة الفلسفة في كلية الآداب ومنذ عام ١٩٤٧ بذلت محاولات لتحرير علم الاجتماع الريفي كمادة مستقلة في أقسام علم الاجتماع و الاقتصاد و الزراعة.[٢]

وفي جامعة دمشق درس علم الاجتماع الريفي لأول مرة عام ١٩٥٤-١٩٥٥ في كلية التربية لطلاب السنة الثالثة الذين يهيؤون لشهادة علم الاجتماع.[٣]

وهنالك بعض الدراسات في سورية تعالج قضايا الريف منها دراسة للدكتور محمد صفوح الأخرس ((قرية حوارين)) قام بدراسة مجتمع القرية من الناحية الاجتماعية كمستوى المعيشة والحالة العائلية وعلاقة الأفراد بين بعضهم وحالة الزواج.. الخ.

أجريت هذه الدراسة ١٩٥٩ وكان غرض هذه الدراسة:

١- الوقوف على طبيعة الحياة الاجتماعية في قرية حوارين.

٢- حصر جميع الإمكانات والموارد الموجودة فيها.

٣- تحديد أنواع النشاط والخدمات القائمة في القرية.

٤- تحديد بعض الخصائص الأساسية للمجتمع الريفي.[٤]

---

١ - د. جمال المحاسب، علم الاجتماع الريفي، دار اليقظة العربية، دمشق، سورية، ١٩٥٥.

٢ - محمد صفوح الأخرس، ميادين علم الاجتماع، لطلاب السنة الثالثة جامعة دمشق كلية الآداب، شعبة علم الاجتماع، ١٩٨١، ص١١٢.

٣ - محمود عودة، مرجع سابق، ١٩٨٣، ص٤٧-٥٠.

٤ - غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص٧.

وهناك رسالة ماجستير لـ د.سمير حسن بإشراف الدكتور خضر زكريا ١٩٨٥، بعنوان "الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين في الحياة الحضرية" في مدينة طرطوس. وهنالك دراسة لـ ريمون المعلولي ١٩٩٦ بعنوان "بنية الأسرة الريفية وتطورها وعلاقتها بالتربية ودراسة ميدانية في غوطة دمشق".

وفي السنوات الأخيرة ظهرت عدة دراسات للمجتمع الريفي في قسم علم الاجتماع.

ويرجع الدكتور محمود عودة أسباب تخلف الدراسات في علم الاجتماع الريفي في البلدان النامية، ومنها الدول العربية إلى:[1]

١- عدم حصول علم الاجتماع العام على الدعم الكافي من هذه الدول.

٢- تبعيتها لأقسام الفلسفة.

٣- عدم الاعتراف الرسمي بأهمية الدراسات الاجتماعية بوجه عام والريفية بوجه خاص.

٤- التخطيط في معظم الدول العربية والنامية تخطيط اقتصادي خالص، ويهملون العوامل الاجتماعية والثقافية ويتجاهلون دورها في التأثير في السلوك الاقتصادي ذاته.

٥- انشغال الباحثين الاجتماعيين بالكتب المدرسية وإعاقة الاهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية.

على الرغم من هذه الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الدراسات التي أجريت فهي تشكل نماذج طيبة للجهود العلمية والمبذولة من أجل زيادة معرفتنا بالجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية لريفنا عامة.

ولعل هذه الدراسات التي أجريت والتي ستجرى تتيح الفرص لمعرفة أكثر دقة وموضوعية بالمجتمع الريفي، آملين أن نتمكن في المستقبل من تطوير هذه الدراسات نحو الأفضل.

٤-تعريف علم الاجتماع الريفي وموضوعه وعلاقته بالعلوم الأخرى:

---

١ - د. السيد الحسنين، مفاهيم علم الاجتماع، دار الكتب القطرية، ١٩٨٥، ص٤٢.

يخص علم المجتمع الريفي بدراسته الظواهر الاجتماعية الناشئة عن العلاقات الاجتماعية الإنسانية بالمناطق الريفية فهو يسعى إلى اكتشاف الحقائق المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية الريفية للتوصل إلى حلول سليمة لها. وقد عرفه الدكتور غريب محمد سيد أحمد ((بأنه الدراسة العلمية للسكان الريفيين والعلاقة القائمة بينهم)) أو بعبارة أخرى هو العلم المعني بدراسة أهل الريف وما تربطهم من صلات وتلك التي تربطهم وغيرهم من السكان الريفيين.[1]

وقد عرف علم الاجتماع الريفي، بأنه العلم الذي يهتم أساسا بدراسة العلاقات القائمة بين الجماعات الإنسانية التي تعيش في بيئة ريفية، وتحليلها ووصفها، شأنه في ذلك شأن أي فرع آخر من فروع علم الاجتماع العام. كعلم الاجتماع العائلي والسياسي والديني. وعرفه معجم العلوم الاجتماعية بأنه ((الدراسة العلمية للسكان الريفيين والعلاقات القائمة بينهم)).

وفي هذا المجال فإن البيئة الريفية ليست حكرا على علم الاجتماع الريفي، بل تمثل مجالا للبحث بالنسبة إلى العديد من العلوم الإنسانية والتطبيقية، ولذا يدخل علم الاجتماع الريفي في علاقة متبادلة التأثير مع العلوم الأخرى، بقصد الوصول إلى فهم شامل وواقعي للمجتمع الريفي وفي ذلك لا بد من تناول موضوعات علم الاجتماع الريفي وعلاقته بالعلوم الأخرى.

موضوع علم الاجتماع الريفي:

يهتم علم الاجتماع الريفي بالعديد من مجالات الدراسة المرتبطة بالريف وما يسود فيه من علاقات اجتماعية ونظم وعادات ترتبط بحياة الزراعة والصناعات الأولية ودراسة العوامل التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي ونمط العلاقات الاجتماعية ووسائل إنعاش الريف والمؤسسات والمراكز الاجتماعية التي تعمل على تطوير الريف... الخ. وبذلك يمكننا أن نحدد فيما يلي بعض الظواهر والقضايا المحورية التي يوجه إليها علماء الاجتماع الريفي اهتماما ملحوظا، وبذلوا جهودا ملموسة في تحليلها ودراستها والتي تعد موضوعات رئيسة لعلم الاجتماع الريفي.

١-دراسة البناء الاجتماعي الريفي:

---

١ - د.محمد الجوهري،علياء شكري،عودة، محمد الحسنين،ميادين علم الاجتماع،دار المعارف بمصر، ١٩٨٠، ص٦٠-٦١.

بدأ المفكرون والفلاسفة يستخدمون كلمة (البناء) للإشارة إلى العلاقات المتبادلة التي تربط بين مجموعة من الأجزاء تشكل كلا واحدا.

ويرى راد كليف براون أن كلمة (بناء) تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين (الأجزاء) التي تدخل في تكوين (الكل) الذي نسميه بناء. وبمقتضى ذلك تكون (الوحدات الجزئية) الداخلة في تكوين (البناء الاجتماعي) وهي (الأشخاص) أي أعضاء المجتمع حيث يمثل كل منهم مركزا معينا ويؤدي دورا محددا في الحياة الاجتماعية.[1]

والمجتمع الريفي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والنسق القرابي والديني والقيمي.. الخ. ولكل نسق وظيفة ضمن البناء الاجتماعي. كما أن دراسة البناء الاجتماعي الريفي تمثل مطلبا أساسيا يمكننا فهم طبيعة البناء الريفي وخصوصيته الاجتماعية والثقافية والتاريخية من أجل تنمية المجتمع الفردي وتطويره.

٢-دراسة الفروق الريفية الحضرية: تعد الفروق الحضرية من القضايا الرئيسة التي يهتم بدراستها وتحليلها علم الاجتماع الريفي.

وقد ميز سوردكن وزمرمان (وهما رائدان في هذا المجال تأثر بهما كل من سميث Smith ولومس بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية:

١-الفروق المهنية.
٢-الفروق البيئية.
٣-حجم المجتمع.
٤-كثافة السكان.
٥-تجانس السكان أو تباينهم.
٦-الفروق في شدة الحراك الاجتماعي.
٧-الفروق في اتجاه الهجرة.
٨-شكل التباين الاجتماعي.

---

١ - د. محمد الجوهري، د. علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، ١٩٨٠، ص٥٠٨.

٩-أنساق التفاعل.

وهناك كثير من العلماء والباحثين الذين اهتموا بالفروق الريفية الحضرية منهم ابن خلدون وإميل دور كايم وهربرت سبنسر وليم سميث وغيرهم.

٣-دراسة العلاقات الإنسانية في البيئة الريفية، والتركيز على المشكلات الاجتماعية بالبيئة الريفية كالتعليم والصحة وما يشابهها من مشكلات.

٤-دراسة الهجرة الريفية الحضرية:

تعد الهجرة من المناطق الريفية السبب الأول في ارتفاع المعدل السكاني المتزايد في المدينة، على الرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية، وهو معدل مرتفع في الريف أكثر من المدينة.

وهناك حقيقة يجب توضيحها لتدعيم ادعائنا السابق، فأكثر من ثلث السكان في القاهرة ولدوا خارج المدينة، أي أن واحدا من كل ثلاثة من سكان القاهرة يعد مهاجرا والغالبية العظمى منهم قادمة من مناطق ريفية داخل مصر.[٢]

تعد الهجرة الريفية الحضرية من القضايا الرئيسة التي يوليها علماء الاجتماع الريفي والحضري اهتماما ملحوظا بقصد فهمها وتفسيرها. كما أن الهجرة تفرز مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتلحق الضرر بالمجتمع الحضري مثل تدني الضغط السكاني والبطالة والتشرد.. الخ. وهنا لا بد من لفت النظر إلى ضرورة تنمية المجتمعات القروية، وإزالة المعوقات البنائية والثقافية.

٥-دراسة أوضاع المرأة الريفية وأدوارها:

أكد كثير من الباحثين أهمية أدوار المرأة في عمليات التنمية، فبعضهم يرى أن الأدوار متعددة وتتراوح بين مشاركة المرأة في النضال من أجل تحقيق الاستقلال

---

١ - د. علياء شكري، د. حسن الخولي، د. أحمد زايد، المرأة في الريف والحضر، دار الجامعة الاسكندرية، ١٩٨٨، ص٢٠.

٢ - د. كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٩.

الوطني ومشاركتها في الحركات الاجتماعية والسياسية أثناء عملية التحول من التقليد إلى الحداثة.

فالمرأة الريفية تشارك في إنتاج الطعام للأسرة، وتقوم على شؤون المنزل، وتجلب المياه إلى المترل، وترعى الماشية وتربي الطيور وتعمل في الحقل جنبا إلى جنب مع الزوج والأولاد، وتقوم بتخزين المحاصيل بعد حصادها وإعدادها.

وتبيع جزءا منها في الأسواق وتقوم ببعض الأعمال المأجورة لدى الآخرين من أجل المساهمة في ميزانية الأسرة، وتقوم بالأنشطة الاقتصادية التي تنتج الدخل داخل الأسرة مثل حياكة الملابس وصناعة القبعات وغزل الصوف.. الخ. وتقوم بممارسة التجارة على نطاق واسع ومحدود، إن هذه الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المرأة الريفية لا تظهر في بيانات التعداد حيث تأتي معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل منخفضة إلى حد كبير على الرغم من مشاركتها في معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تبقى المرأة متخلفة عن الرجل ويتجسد ذلك في عدم المساواة بين الرجل والمرأة وقد اهتمت الأمم المتحدة بدراسة المرأة كاستجابة للاهتمام العالمي بدراسات المرأة حيث بدأ مكتب العمل الدولي التابع للأمم المتحدة في نشرة دورية عام ١٩٧٧ بعنوان: "المرأة في العمل".

كما بدأ المتخصصون بمكتب العمل الدولي في التخطيط لدراسات حول أنشطة المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث وتضمنت الخطة مشروع بحث كبير بدئ في تنفيذه عام ١٩٧٩ بعنوان: "أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية".[٢]

هذا وتحاول الدراسات في علم الاجتماع الريفي أن تقدم صورة واقعية لأوضاع المرأة وأنشطتها في الريف وكيف يمكن أن تساهم المرأة بنشاطها الاقتصادي داخل الأسرة وخارجها، وتفعيل دور المرأة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وما تأثير هجرة الأزواج والأبناء على أنشطة المرأة وأدوارها في الرعاية الصحية

١ - المجلة الاجتماعية القومية، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثالث، ١٩٨٨، ص٧٤.

٢ - كمال التابعي، ١٩٩٣، ص٢٠.

والاجتماعية ومن الموضوعات المهمة، المستوى التعليمي، الرعاية الصحية، الخصوبة، حجم الأسرة، الزواج، الطلاق، الترمل.. الخ.

٦-دراسة البناء الطبقي في المجتمع الريفي:

لقد بحث في هذه المسألة عدد وفير من المتخصصين في علوم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ومن ذوي الاتجاهات المختلفة. والطبقات تتفاوت وتختلف من منطقة لأخرى، وتلعب ملكية الأرض العنصر الأساسي في التصنيف الطبقي في الريف، الذي يتكون تنازليا من الملاك الكبار ثم المستأجرين وأخيرا العمال الزراعيين. وبذلك تغد دراسة البناء الطبقي للمجتمع الريفي، وموقف الجماعات الطبقية والاجتماعية في عملية التنمية الريفية، من القضايا والموضوعات الرئيسة التي يتجه علم الاجتماع الريفي إلى دراستها ومعالجتها بقصد تحليلها وفهمها، والوقوف على الملامح العامة للبناء الطبقي الريفي وخصوصيته.

ووضع الباحثون كثيرا من التقسيمات الطبقية في الريف ونعرض فيما يلي للتصنيفات الطبقية في الريف المصري:

نماذج تصنيف الطبقات على مستوى القرية المصرية[1]

إبراهيم عامر	فتحي عبد الفتاح	جمال مجدي حسنين	صالح محمد صالح
١-الملاك العقاريون	الإقطاعيون وشبه الإقطاعيون (٥٠فدان فأكثر)	كبار ملاك الأرض (الإقطاعيون)	البرجوازي الفلاحية المتوسطة(٥-٥٠فدان)
٢-المزارعون الأغنياء	كبار الملاك الرأسماليون	أغنياء الفلاحين	البرجوازية الفلاحية الصغيرة (٢-٥فدان)
٣-المزارعون المتوسطون	الفلاحون المتوسطون	الفلاحون المتوسطون	البروليتاريا الزراعية
٤-المزارعون الفقراء	فقراء الفلاحين	الفلاحون الفقراء	
٥-المعدمون وعمال الزراعة	عمال الزراعة	العمال الزراعيون	العمال الزراعيون

١ - مرجع سابق، ص٢٣-٢٥.

إن التشتت الاجتماعي الداخلي للريف العربي يفترض اختلاف المصالح الاجتماعية وعدم التجانس بين الفئات الاجتماعية للملاكين العقاريين والمرابين والتجار الذين استولوا على القسم الأعظم من المنتجات التي ينتجها الاقتصاد الفلاحي، وذلك على شكل الريع العقاري والربح التجاري والفائدة المئوية الربوية وشتى أنواع الإتاوة. والكشف عن طبيعة العلاقة بين كل هذه الطبقات والجماعات الاجتماعية وعملية التنحية الريفية، هنا يبرز دور علم الاجتماع الريفي لفهم طبيعة هذه العلاقة والعمل على تجاوز المسألة المهمة المتعلقة بالملكية والمسألة الزراعية وحلها.

٧-دراسة التنمية الريفية: تعد قضية التنمية الريفية من القضايا المحورية التي يهتم بها علم الاجتماع الريفي، مركزا على أهدافها ومتطلباتها وأسسها، وأهم المعوقات البنائية والتخطيطية التي تواجهها، وأهم اتجاهات التنظير المختلفة التي تفسر لنا قضية التخلف والتنمية في المجتمع الريفي، وذلك من منطلق أن التنمية الريفية المتكاملة للمناطق الريفية أصبحت في الآونة الأخيرة من القضايا المهمة، وذلك بقصد القضاء على الفوارق الشاسعة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية. ومن هذا المنطلق اتجه العلماء والباحثون إلى دراسة القيم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، بقصد الكشف عن ديناميات التغيرات الاجتماعية الناجمة عن التنمية الريفية، وطبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية الريفية.

٨-دراسة السكان في المجتمع الريفي:

يهتم علم الاجتماع الريفي بدراسة التركيب الديموجرافي في المجتمع القروي مثل التركيب العمري للسكان، توزع السكان بين الريف والحضر، الوفيات، الهجرة، الولادات، البطالة، توزع قوة العمل حسب الحالة العملية، توزع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي، مساهمة المرأة، والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى التغيرات الديموجرافية في المجتمع الريفي.

٩-دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الريفية:

لا شك أن لكل مجتمع من المجتمعات مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية التي تتفق وطبيعة سياقه الاجتماعي والثقافي تلك المشكلات التي ينبغي أن نخضعها للدراسة

العلمية المعمقة من أجل فهمها وتحليلها وتفسيرها، والوقوف على أهم المتغيرات التي تساهم في تشكيلها وإفرازها.

والواقع أن هناك العديد من المشكلات الريفية التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام علماء الاجتماع الريفي، والتي نعرض بعضا منها فيما يلي:

أ-مشكلة الهجرة الريفية الحضرية:

((ترتبط الهجرة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلاد المهاجر منها وإليها على حد سواء. فهي شكل من أشكال الحركة السكانية ونموذج من تحرك السكان من مكان إلى مكان آخر بدافع البحث عن فرص في العمل وأنماط من الحياة تختلف عن الأنماط التي اعتادوا عليها.[1]

فالهجرة تؤثر بشكل سلبي في الإنتاج الزراعي، مما يستلزم دراستها والوقوف على عواملها وآثارها وكيفية ترشيدها سواء من الريف إلى المدينة أم هجرة العمال إلى الخارج.

ب-مشكلة التحديات البنائية والتخطيط التي تواجه برامج ومشروعات التنمية الريفية، تلك التحديات التي تتمثل في تحديات ومعوقات نابعة من البنية الاجتماعية والإطار الثقافي للمجتمع، أو معوقات كامنة من الخطة الإنمائية ذاتها، لا شك أن هذه التحديات تؤثر في التنمية تأثيرا سلبيا وتحول دون تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية.

جـ-مشكلة سيطرة القيم والترعة الفردية، وغلبة الأنانية، تلك المشكلة التي يعاني منها الريف العربي.

د-مشكلة شيوع الأمية التي تعد من الأمور الملفتة للنظر في الريف العربي، ولذا ينبغي دراستها ووضع خطة قومية لمواجهتها والتغلب عليها.

هـ-مشكلة اللامبالاة والسلبية وعزوف القرويين عن المشاركة السياسية ((هلي بياخد أمنا بيصير عمنا)).

---

١ - د. صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دمشق، ١٩٨٠، ص١٣٨.

و-مشكلة مناهضة القرويين لمسألة تنظيم الأسرة، ولا سيما أن المجتمع العربي يعاني من مشكلة الانفجار السكاني، تلك المشكلة التي تترك آثارها بشكل سلبي في مكونات البناء الاجتماعي كافة ((هاي بيجي تيجي رزقتو معه)).

١٠-دراسة ثقافة الفلاحين: فالمجتمع الريفي له ثقافته التي تختلف عن الثقافة الحضرية والبدوية. فمن الضروري دراستها والاهتمام بها والتي تمكننا من الوقوف على طبيعة المجتمع الريفي لوضع البرامج من أجل رفع المستوى الثقافي والإنمائي. فهناك كثير من الدراسات التي بحثت في طبيعة هذه الثقافة منها دراسات تايلور وجوستاف كليم وكلاكهون ولينثون وأوسكار لويس وروبرت وفيلد ومارتن لانج والنسيرج، وكثير من الدراسات التي تناولت الثقافة الخاصة والفرعية وغيرها.

١١-دراسة التغير الاجتماعي الفردي:

يعد التغير سمة مميزة للمجتمعات الإنسانية، فهنالك كثير من التغير الذي حدث في العادات والتقاليد والمعتقدات الموروثة من الماضي.. الخ.

سجل العقدان الأخيران اهتماما ملحوظا من جانب الباحثين الاجتماعيين الريفيين الذين قاموا بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعرضت لها القرية وبخاصة في مجال الحجم والكثقافة والتجانس والعزلة والثبات والتغير في خصائص الأسرة الريفية وغيرها.

من هذه الدراسات دراسة د.عاطف غيث "التغير الاجتماعي في قرية القيطون"، ودراسة د.كمال التابعي "التغير الاجتماعي في قرية بسنديلة"، ودراسة د.سالم عبد العزيز محمد عن "أثر إتاحة فرص التعليم عن التغير الاجتماعي في القرية المصرية"، دراسة د.محمد عبد النبي عن "التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية". وهناك كثير من الدراسات التي تناولت التغير في المجتمع الريفي.

-علاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الأخرى:

إذا كان علم الاجتماع الريفي يمثل فرعا من فروع علم الاجتماع، فإنه يرتبط بالفروع الأخرى، بل بالعلوم الاجتماعية كلها، ارتباطا قويا، لأن كلا منها يعكس نشاط العقل الإنساني بل ومعاناته في فهم العلاقات الاجتماعية، فضلا عن أن ثمة وحدة هدف تجمع هذه العلوم جميعا، وكذلك وحدة منهجية متزايدة. إن تبادل

الأفكار بينها جميعا سوف يؤدي إلى بلوغ مستوى من التغيرات الأكثر ملاءمة وكفاية باستمرار لطبيعة الإنسان.

ومن ثم فإنه يتعين على علم الاجتماع الريفي أن يفتح آفاقه على كل مداخل ومناهج وأدوات البحث في العلوم الأخرى بقدر ما يكون ذلك كله مفيدا له في فهم المجتمع الريفي ووضعه وتفسير ظواهره وعلاقاته.

٢-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع العام:[١]

علم المجتمع العام هو أحد العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى اكتشاف الحقائق والمعارف المتعلقة بالظواهر الاجتماعية بهدف الوصول إلى الأسس والقواعد والنظريات والقوانين التي تفسر سلوك هذه الظواهر تحت الظروف المعنية، وتساعد على التنبؤ بسلوكها في المستقبل ويتناول علم الاجتماع العام في هذا الشأن دراسة الظواهر الاجتماعية كافة بصفة عامة دون النظر إلى كونها ريفية أو حضرية، ولا يستهدف هذا العلم بالضرورة الوصول إلى حلول معينة للمشكلات الاجتماعية.

أما علم الاجتماع الريفي فإنه يقوم بما يقوم به علم الاجتماع العام من دراسات ولكن بالنسبة للظواهر الاجتماعية الريفية وإلى جانب ذلك يقوم بدراسة المشكلات الاجتماعية القائمة بهدف الوصول إلى الحقائق التي يهتدي بمساعدتها إلى وضع حلول سليمة لهذه المشكلات.

ويستفيد علم الاجتماع الريفي مما يتوصل إليه علم المجتمع العام من حقائق وقواعد ونظريات تفسر السلوك العام للظواهر الاجتماعية الريفية، وتعد علم المجتمع الريفي فرعا لعلم المجتمع العام من ناحية أنه يستخدم الطريقة العلمية نفسها في دراسة الظواهر الاجتماعية.

وإن كان علم المجتمع الريفي يعتمد المجتمع العام في الحصول على المعارف والحقائق العلمية العامة عن المجتمع إلا أن هذا لا ينفي أن علم المجتمع الريفي علم مستقل بذاته من حيث مكوناته فمادته العلمية مميزة من مادة علم المجتمع العام.

٢-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم المجتمع الحضري:

---

١ - حسن علي حسن، ١٩٨٧، ص١٦.

هناك صلة وثيقة بين كل من علم المجتمع الريفي وعلم المجتمع الحضري رغم ما يبدو من التناقض بين هذين العلمين من حيث هيكل العناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة والثقافة الاجتماعية المميزة لكل منها فضلا عن اختلاف الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بصفة عامة. ولا يعني هذا التناقض أن هناك انفصلا بين هذين العلمين بل على العكس فإنه يفيدهما إذ يستفيد كل منها بما يتوصل إليه الآخر من معارف ومعلومات، كما أن صورة أيهما وخصائصه، لا تظهر عليه واضحة إلا بمقارنتها بصورة الآخر. وعلى أي حال فإن كل مجتمع منها يمثل أحد وجهي العملية للمجتمع الكبير ومهما تباينت اهتمامات كل منهما إذ يهتم علم المجتمع الحضري بالمجتمع المتحضر ذي البناء الاجتماعي المعقد والعلاقات الاجتماعية المتشابكة، كما يهتم علم المجتمع الريفي بالمجتمع الريفي ذي البناء الاجتماعي البسيط والعلاقات الاجتماعية غير المعقدة، فإن كلا منهما يتناول بالدراسة مجتمعا محددا ولكن حدود كل مجتمع ليست فاصلة إذ إن المجتمعين الريفي والحضري متداخلان ومتشابكان ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به في نطاق الفائدة المشتركة للمجتمع الكبير.[١]

٣-علاقة علم الاجتماع الريفي بالديموغرافيا: يهتم علم الديموغرافيا بدراسة التركيب السكاني للمجتمع، أي توزيع السكان حسب الحالة الاجتماعية والنوع والديانة والنشاط الاقتصادي.. الخ. والنمو الديموغراجي وعوامله مثل المواليد والوفيات والهجرة. ولا شك أن عالم الديموغرافيا عندما يكون بصدد دراسة التركيب السكاني للمجتمع الريفي وتحليله، فإنه يستعين بدراسات عالم الاجتماع الريفي حتى يكون على بينة وفهم لطبيعة المجتمع الريفي وملامحه، وذلك لأن الظواهر الديموغرافية لا يمكن فهمها بمنأى عن السياق الاجتماعي الذي يشكلها ويفرزها. هذا فضلا عن أن عالم الاجتماع الريفي يستعين أيضا بالدراسات الديموغرافية عندما يكون بصدد تحليل أي ظاهرة ديموغرافية في المجتمع الريفي أو دراستها.

١ - مرجع سابق، ص١٧-١٨.

٤-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع البدوي: لا شك أن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة به، ويمثل كل نمط من هذه الأنماط الثقافية مجالا لدراسة علم من العلوم فمثلا هناك علم الاجتماع البدوي الذي يهتم بمعالجة البناء الاجتماعي والثقافة البدوية كما أن هناك علم الاجتماع الريفي الذي يتناول الثقافة الريفية بالدراسة والتحليل. ويرتبط علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع البدوي ومثال ذلك أنه عندما يتجه عالم الاجتماع الريفي إلى عقد المقارنة بين المجتمع الريفي والبدوي، فلا بد من أن يلجأ إلى علم الاجتماع البدوي حتى يستقي منه المعطيات والبيانات التي تمكنه من عقد المقارنة.[1]

٥-علاقة علم الاجتماع الريفي بالأنتروبولوجيا:

على الرغم من أن المجتمع القروي يمثل الوحدة الدراسية لكل من علم الاجتماع الريفي والانتروبولوجيا القروية، إلا أن هناك عدة اختلافات جوهرية من ناحية موضوعات البحث وطريقة جمع المادة وتحليلها. فالاختلاف من ناحية الموضوع والمنهج مرده في حقيقة الأمر إلى التباين القائم بين الدراسات الانتروبولوجية والسوسيولوجية عامة، فبينما يهتم علم الاجتماع الريفي مثلا بمسائل أو ظواهر الهجرة الريفية أو السمات الديموغرافية أو النظم الاجتماعية الريفية يهتم الانتروبولوجيا القروية بموضوعات تختص بالقرى الريفية ودرجة تكاملها من الداخل أو الخارج إلى جانب التركيز على دراسة أوجه الثقافة الريفية وأبعادها وهناك موضوعات مشتركة مثل التي تختص بتحديد الخصائص الريفية أو دراسة مشكلات التغير الاجتماعي أو برامج التنمية. ويمكن القول إن علم الاجتماع الريفي وعلم الانتروبولوجيا يغني كل منهما الآخر معرفيا ومنهجيا.

٦-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاقتصاد:

فقد استحوذت المجتمعات الريفية في أوربا وآسيا انتباه رجال الاقتصاد والاجتماع والمؤرخين الذين كانوا يهتمون بأصول النظم القروية ولا سيما النظم الزراعية. وقد تركز اهتمام هؤلاء الدارسين حول العلاقات بين الفلاحين وأشكال الملكية الزراعية

---

١ - كمال التابعي، ١٩٩٣، ص٢٦-٢٧.

المختلفة ولا سيما الإقطاع. وقاموا بوصف العلاقات التي كانت موجودة بين هؤلاء القرويين الذين كان معظمهم يسكن الأكواخ وسادة المزرعة الذين كان هؤلاء الفلاحون يعملون في خدمتهم، ويقوم بوصف هذه العلاقات كميدان نشاط يتميز به ذلك المجتمع، و لم يكن ذلك المجال في هذه الحالة مجالا اقتصاديا تماما.[1]

وقام علم الاجتماع الريفي والاقتصاد بوصف المناطق التي تباع فيها البضائع، وبذلك اعتمد عالم الاقتصاد على مفاهيم علم الاجتماع الريفي وتفسيراته المتعددة للظواهر والنظم الاجتماعية الريفية، حتى يمكن فهم الظواهر الاقتصادية فهما متعمقا. وكذلك اعتمد علم الاجتماع الريفي بمفاهيم وتفسيرات علم الاقتصاد.

وهكذا نجد أن علم المجتمع يتناول دراسة موضوعات كثيرة متنوعة كل منها على حدة يمثل مجال تخصص أحد العلوم الاجتماعية الأخرى ومهما سعى المرء إلى أن يختص بدراسة موضوعات معينة لا يتناولها غيره من العلوم بالدراسة فإن مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة متداخلة ويصعب وضع حدود فاصلة بينها إذ إن الظواهر الاجتماعية ليست كالظواهر الطبيعية التي يسهل فصل بعضها عن بعض فصلا تاما.

---

١ – غريب محمد سيد أحمد، ١٩٨٩، ص٢٦-٣٦.

الفصل الثاني
الفروق الريفية الحضرية وأهمية الأسرة الريفية والتغيرات التي طرأت عليها

١ –التقسيم الريفي والحضري:

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف كما بذلوا جهوداً علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق. وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً في أوجه النشاط الاقتصادي الأساسية عن الريف المحيط بها وذلك لأن المدن مركز الصناعة والسلطة والإدارة. وحاولت المدينة السيطرة والتحكم بالقرية ولا تزال بين المدينة والقرية فروق جوهرية. فالقرية إجمالاً لا تزال متأخرة تأخراً جدياً عن المدينة من حيث ظروف السكن ووسائل الراحة وهي متأخرة عن المدينة من حيث مستوى الثقافة أيضاً وهنا في الحقيقة تظهر بقايا التفاوت الاجتماعي.

وفي هذا الفصل سنقوم بتقويم شامل ومفصل للأسس النظرية القائمة والتي تفسر الفروق الريفية-الحضرية، والتي شغلت أذهان كثير من علماء الاجتماع المشهورين حيث نجد مين Maine يطور ثنائية نظرية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة Sratus وآخر يُبنى على التعاقد Contact كما يعرض دوركايم Dorkhem ثنائية تقابل مجتمعاً يسود فيه التضامن العضوي Organic وآخر يشيع فيه التضامن الآلي Solidarity Mechanica ويطرح تونيز Tonnies مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية Cemeinschafr وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد Cesellschaft كما يعرض بيكر Becker ثنائيته التي تقابل بين مجتمع مقدس Socted وآخر علماني Secular.[١]

---

١ – د. محمد الجوهري، د. علياء شكري، د. محمود عودة، د. السيد محمد الحسيني، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٩.

وهناك كثير من علماء الاجتماع مثل سوردكن وزمرمان وردفيليد وورث وصفوا المحكات المتعددة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية ولقد ميز سوردكن وزمرمان (وهما رائدان في هذا المجال تأثر هما كل من سميت Smith ولومس Loomis) ميزا الريف من الحضر وفقاً للأسس التالية:[1]

١- الفروق المهنية Occupation Differences.

٢- الفروق البيئية Environmentac.

٣- حجم المجتمع Community size.

٤- كثافة السكان Density of Population.

٥- تجانس السكان أو تباينهم Population Homogeneity or Hetergeneity، وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية، والمعتقدات وأنماط السلوك.

٦- الفروق في شدة الحراك الاجتماعي Social Mobity.

٧- الفروق في اتجاه الهجرة Directon of Imagration.

٨- شكل التباين الاجتماعي Social Differentiation.

٩- أنساق التفاعل Systems of Interction.

ومن هنا نلاحظ أن سوردكن وزمرمان قد وضعا في حسبانهما ليس حجم المجتمع فقط وطبيعة البيئة، وإنما وجها اهتماماً أيضاً إلى العوامل الاجتماعية الصارمة كالتجانس والتباين والتفاعل.

فهناك اختلافات بين الريف والحضر في طريقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية. فللمجتمع الريفي سماته وخصائصه التي تميزه عن المجتمع الحضري. ولقد اتخذت عدة مقاييس لتميز الريف من الحضر ويمكن أن نلخص هذه الاختلافات بما يلي:

١ -المهن:

تعد المهنة واحدة من المحكات الأساسية التي تستخدم للتمييز بين الريف والحضر، لأنها تعكس طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة في المجتمع.

---

١ - مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

ولقد درج بعض الباحثين على عدِّ المهن الزراعية تمثل خاصية من الخصائص الـــتي تميز المجتمعات الصغيرة الحجم، بينما تمثل المهن غير الزراعية المجتمعات كبيرة الحجـــم، تلك التي تتميز بالتباين والتعقد.[1]

ويقر فرانكفورت Frankfort أن المشتغلين بالزراعة كانوا عادة يستقرون حـــــول المدن أو على حوافها.[2]

يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي في أساسه وهو يميزه بصفة رئيســة. إلا أن هذا المجتمع الزراعي يتفاوت في داخله من مجتمع لآخر ومن منطقـــة لأخـــرى في حجم المزارع وطريقة الزراعة ونوع الزراعة، وغير ذلك من العوامل.

أما مهن الحضر الصناعية والاشتغال بالأعمال التجارية والإدارية والخدميـــة.. الخ، فالمجتمع الحضري تتعدد فيه المهن وتكون غير متجانسة على عكس المجتمع الريفي الذي يتبع نظام المزرعة.

فالمدينة هي التي يشتغل ٨٠% من سكانها بالصناعة وأعمال التجـــارة والشـــؤون المالية والخدمات والمهن الحرة. أما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعـــة وما يتصل بأسبابها.[3]

٢—حجم المجتمع Size of Communities:

لقد شاع استخدام "حجم المجتمع" كمحك للتميز بين الريف والمدينة، ولا ســـيما بين علماء الديموجرافيا وذلك أن المجتمعات الريفية صغيرة الحجم ومنخفضة الكثافـــة، فالقرية أوسع من المدينة لما فيها من مزارع شاسعة الحجم وقليلة الكثافة السكانية، وفي هذا المجال يرى تزديل Hopetesdale أن التحضر هو ((عملية التركيز السكاني، وهـــي عملية تجري بطريقتين، تتمثل إحداهما في تعدد نقاط التركز، أما الثانية فتتمثل في عدم التركز القروي، وما ينسق مع هذا الاتجاه أنه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركز السكاني.[4]

---

١ – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. وحدة بحوث الريف، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفـــي في الجمهورية المتحدة، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٦٥.

٢- Frankfort,H.Thebirthof Civzation,The Middle East, N.V. Doudle.Day,١٩٥٦, p.١٨.

٣ – غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٠٢.

٤- Tisdale, H. The process of Urlanization, Social Forces, ١٩٤٢, P.٦٣.

وفي معظم الدراسات يكون حجم المجتمع هو المحك الأكثر انتشاراً للتمييز بين الريف والحضر. فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد وترادف المجتمعات الحضرية المجتمعات كبيرة الحجم وفيرة العدد.

٣-كثافة السكان Density of Population:

تشكل المدن تفوقاً كبيراً في العدد السكاني وتمركزاً في النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتؤكد إحصاءات توزع السكان بين الريف والمدينة أن هناك اتجاهاً مستمراً ومتزايداً نحو ارتفاع مستوى التحضر.[١]

فالكثافة السكانية تنخفض انخفاضاً كبيراً في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. فقلة عدد السكان في الريف تقوي العلاقات الاجتماعية، ويتمتعون بالهواء الطلق والشمس الساطعة وجمال الطبيعة، وبالمقابل هذا يقلل من عدد المدارس والمكتبات العامة والمتاحف والمسارح والطرق.. الخ.

أما الكثافة العالية في المدينة فتساعد على خلق خصائص أخرى للحياة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية... الخ. وبالمقابل نجد الضوضاء وارتفاع الإيجارات وصراع الثقافة.. الخ.

فالمراكز الحضرية تمتاز بارتفاع الكثافة، وتوضح الإحصاءات أن الكثافة العامة في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ كانت (٥٠٧٧) شخصاً للميل المربع.[٢]

٤-التجانس واللاتجانس Homogensity Hcterogensity:

تمتاز المجتمعات الريفية بالتجانس والتماسك نظراً لقلة العدد وصغر الحجم وطبيعة المهنة الواحدة والتفاعل الاجتماعي في القرية. وتذوب الفروق الطبقية وبذلك تقل الفروق الطبقية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. على الرغم من أن المجتمع الريفي ليس بالمجتمع الخالي من الطبقات.[٣]

---

١ - صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠، ص١٦٥.

٢ - غريب محمد سيد أحمد، ١٩٨٩، مرجع سابق، ص١٠٨.

٣ - محمد الجوهري، د. علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٦٠.

وتمتاز الأسرة الريفية بالتماسك، بعكس الأسرة الحضرية التي تبدو فيها مظاهر التفكك.[1] ومن مظاهر التماسك في الأسرة الريفية بناء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان، وقلة الطلاق والانفصال ووحدة القيادة.[2]

ولعل صفة التجانس هي التي تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة من المجتمعات متعددة المهن وبذلك يكون أعضاء المجتمع كأعضاء الجسم كل منهم يؤدي وظيفة خاصة، ولكنهم جميعا يتساندون لقيام (المجتمع بوظائفه الكلية واستمرار الحياة[3]، فالتحركات الاجتماعية بين الطبقات المختلفة أقل حدوثا في المجتمع الريفي بسبب معرفة جمهرة أبناء المجتمع لأصل كل فرد فيه، مما يؤدي إلى تثبيت وضعه بعض الشيء وهو يخالف ما نجده في المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي المرن غير المتجانس.

٥-التخصص Specialization:

لقد ظهر من الدراسات أن هنالك ارتباطا بين حجم المجتمع والتخصص المهني. فالحضرية مثلا تساعد على زيادة عدد التخصيص كما أن زيادة نسبة العمال الكتابيين في المجتمعات الحضرية إنما هي دليل على مدى تعقد تقسيم العمل في هذه المجتمعات.[4]

فانتشار التعليم ووسائل الإعلام وغيرها تخلق فرصا جديدة للحياة والتخصص بينما في القرية فإن النسبة العالية تعمل في الزراعة مع قلة قليلة تعمل في الصناعات التحويلية والبناء والنقل والخدمات.

٦-الحراك الاجتماعي:[5]

من المتفق عليه بوجه عام أن الأوضاع الطبقية في المجتمع الريفي تشبه المياه الآسنة في تكونها، على حين يشتد الشبه بين الأوضاع الطبقية في المجتمع الحضري وبين المياه التي تغلي في تقلبها وتحركها. ويتخذ الحراك الاجتماعي عدة صور منها:

---

١ - غريب محمد سيد، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

٢ - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦، ص٦٧.

٣ - محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢، ص٢٠٢.

٤ - دنكس وريس، الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية، عرض محمد علي محمد، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٦٦، ص١٢٢.

٥ - محمد الجوهرة، د. علياء شكري، مرجع سابق، ص٢٦١-٢٦٥.

١-الحراك الأفقي: داخل الطبقة الواحدة من جماعة إلى أخرى. مثل تغيير المرء لدينه، وتفيد دراسة أجريت لطلاب جامعة مينسوتا في أمريكا أن ٤٩,٩% من آباء التلاميذ (الحضريين) قد غيروا دينهم، على حين بلغت هذه النسبة بين آباء التلاميذ (الريفيين) ٣٣,٣% فقط.

٢-الحراك الرأسي من طبقة اجتماعية إلى أخرى في السلم الاجتماعي.

ونظرا لأن التقسيم الطبقي الاجتماعي ليس كبيرا في المناطق الريفية، فلا تتوفر للسكان الريفيين فرص كبيرة للصعود أو الهبوط من طبقة اجتماعية إلى أخرى وكل تغير في البيئة الاجتماعية أو الحضارية يهيئ فرصا للحراك الرأسي ومؤكد أن هذه التغيرات توجد في المجتمعات الحضرية بدرجة أكبر من الريف.

٣-الحراك المكاني: تغيير المكان من موضع لآخر. فمن الواضح أن الهجرة تقل كثيرا عندما يتصف المجتمع بالاستقرار والجمود كما هو الحال في المجتمع الريفي.

وهناك قدر من الحراك المكاني يرتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج المحاصيل كالقمح والفواكه.. الخ. وهي المحاصيل التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في فصول محددة من السنة.

٧-البيئة Environment:[١]

يرى بعضهم أنه من الممكن الحكم على المدينة بمظهرها الخارجي حيث تمتاز بشوارعها الواسعة وأبنيتها الشاهقة وأضوائها الجذابة ومحلاتها الجميلة ومسارحها وفنادقها.. الخ. وعلى العكس يمكن الحكم على القرية، في القرية تسيطر الطبيعة على البيئة الاجتماعية، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة مع الطبيعة، أما في الحضر فثمة عزلة كبيرة عن الطبيعة، وتصبح ثمة سيطرة للبيئة التي صنعها الإنسان، الهواء غير نقي، ووجود الحجر والحديد، ولا يعد هذا المقياس صحيحا إذ إن الريف في البلاد المتقدمة بلغ مستوى لم تبلغه مدينة في بلاد مختلفة.

٨-التفاعل الاجتماعي Social Interaction:

يتسم الريف بالاتصالات الأولية، وتتسم العلاقات بالدوام بينما تكون فترة التفاعل

---

١ - غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص١١٢.

قليلة نسبيا في الحضر.

ففي القرية تقل الاتصالات المتعددة عنها في المدينة، ويقل نطاق نسق التفاعل في القرية بينما يشع في المدينة. ويعطي الاجتماعيون لهذا الفرق بين الريف والحضر أهمية كبيرة. فهم يرون أن كبر المدينة وازدحامها وعدم تجانس السكان فيها، يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين سكانها ذات صفة ثانوية أي غير شخصية وعابرة وسطحية ونفعية في أغلب الأحيان، بعكس المجتمع الريفي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية والوثيقة والعميقة، أي ذلك النوع من العلاقات الذي نطلق عليه علاقات أولية. ويؤدي هذا إلى أن يصبح المجتمع الحضري مضطرا إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعي الثانوي. وبمعنى آخر تعتمد المدن على القانون والشرطة لحماية المجتمع، بينما تعتمد القرى على التقاليد والعادات والعرف.[٢]

وذلك أن طبيعة المهن الحضرية تدعو سكان الحضر للاختلاط بآلاف الناس، وأن يرى ويسمع ويتكلم مع مئات منهم كل يوم كما أن الذهاب إلى المدينة لا يتم إلا في وسط جماعي قد يصل مجموعه إلى الآلاف أو يتجاوزها. فالسمة الأساسية للترويح الحضري هي الجماعية في الممارسة والاستمتاع. فالعزلة في المجتمع الحضري مستحيلة من الناحية العملية وفي داخل المسكن، الذي لا يبعد كثيرا عن مساكن الآخرين، تخلق الجرائد، والتلفزيون، والراديو عددا كبيرا من الاتصالات الثانوية. بينما الصلات الاجتماعية للفرد الذي يعيش في الريف قليلة نسبيا.

٩-الضبط الاجتماعي Socail Control:[٣]

وإذا كان المجتمع الريفي يتميز بصورة من الضبط الاجتماعي متمثل في العادات والتقاليد والأعراف، كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهذا المجتمع، فالأمر على خلاف ذلك في المجتمع الحضري.

١- Taylor, Arnut. Ryones, Rural Life and vibrizd Society, Oxford University Press, N.V. ١٩٦٤. P.٥٢.

٢ - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦، ص٤٤.

٣ - غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص١١٥.

ولنفرض أن شخصا يأتي المدينة لأول مرة فسرعان ما يلمس أن روح المنافسة هي طابع المدينة، وأن الاستغلال ظاهرة بارزة فيها، ومجتمع هذه سماته لا بد أن يعتمد والحال كذلك على الضوابط الرسمية والجزاءات المنظمة المحددة.

ومعنى ذلك أن ما ينظم السلوك الفردي في المدينة هو القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاكم والسجون والساعة وإشارات المرور.[1]

١٠-التمايز والتدرج الطبقي Social Stratification:

يختلف المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري من ناحية تحديد الطبقات فيه فتقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري.[2]

فالكل في الريف يعرف مركزه، ويعرف كيف يتعامل مع الأهم منه أو الأقل منه وفي المجتمع الريفي تضيق المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته، على خلاف المجتمع الحضري. أما في المدينة فتقل التفرقة كثيرا بين الغني والفقير وبين الرئيس والمرؤوس وبين العالم والجاهل، وللحسب والنسب في الريف أهمية كبرى فترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها ومقدار ما تملكه هذه الأسرة من أراض.

أما في المدينة فلا تكاد تكون هناك علاقة بين أهمية الأسرة وأهمية الفرد.[3]

هذا، ويقل التمايز والتدرج الطبقي في الريف عنه في الحضر. وقد يرجع ذلك إلى تجانس المجتمع الريفي وعدم تجانس المجتمع الحضري أو تنوعه.

نستنتج مما سبق بأنه هنالك فروق جوهرية بين الريف والمدينة وتلك الفروق والاختلافات يجب أخذها بالحسبان عند رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتي تستهدف النهوض بتلك المناطق فقد تتمتع بعض المناطق بموارد اقتصادية وطبيعية ومميزات اجتماعية أو اقتصادية قد لا يتوفر مثلها في مناطق أخرى مما لا يجب معه تطبيق سياسة واحدة للنهوض بتلك المناطق من دون مراعاة الموارد والميزات المختلفة لكل منها، إذ إن عدم مراعاة ذلك وتطبيق سياسة واحدة لا يساعد على إعطاء اهتمام

---

١ - محمد خير محمد علي، الريف والحضر وظاهرة الجريمة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص٤٤.

٢ - محمد الجوهرة، علياء شكري، مرجع سابق، ص٢٦٠.

٣ - عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص٦٧.

خاص للمناطق المختلفة حتى تلحق بالمناطق الأكثر تحضرا أي الأكثر حظا من المـــوارد والظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة.

لذا أصبحت الحقائق العلمية الناتجة عن دراسة كل من المناطق الريفيـــة والمنـــاطق الحضرية في بعض الدول المتقدمة أساسا مـــهما في رســـم السياســـات الاجتماعيـــة والاقتصادية في كل من الريف والمدينة.

وبالتالي فقد أبانت هذه الحقائق عن الكثير من المشكلات التي قد توجد في منطقـــة دون أخرى أو توجد بدرجات متفاوتة من الأهمية أو الخطورة في كل منها وبذلـــك يتحاشون الاهتمام بالمناطق الحضرية وإهمال المناطق الريفية عند وضع سياسات وخطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن تسير في كل من الريف والحضر على درجة معينة من التنسيق والتوازن، وأيا كان التقارب في الخواص بين المناطق الريفيـــة والحضرية في بعض المجتمعات المتقدمة في الوقت الحاضر إلا أنه ما تزال هناك بعـــض الفروق التي تبرز الأخذ بمبدأ تقسيم المجتمع إلى ريف وحضر.

خصائص المجتمعات الريفية:

يسهل البحث في الصفات المميزة للحياة الريفية. إذا قارناها مع صفـــات الحيـــاة المدنية. وهناك انطباع عام أن الفلاحين متشابهون في مناطق كثيرة أو حتى في العـــالم بأجمعه، ولذا نجد (وسكارهاندلين Rscarhandlin) عند استعراضه للصفات القرويـــة التي جلبها المهاجرون إلى أمريكا الشمالية، يؤكد أن جموع الفلاحين من أقاصي أوربـــا الغربية وفي إيرلندا وفي روسيا وفي الشرق يتميزون بطابع متشابه في الهدوء ورباطـــة الجأش. ثم يقوم بوصف هذا التشابه قائلا: ((في كل مكان يوجد ارتباط شخصي مـــع الأرض أو ارتباط بقرية متكاملة أو مجتمع محلي. كما يظهر التركيز على أهمية الأســـرة ويعد الزواج شرطا للانتعاش الاقتصادي وتركيز الأنساب والسلالات في الذكـــور. والصراع بين الارتباط بالأرض والعالم المحلي، وضـــرورة زرع المحـــاصيل النقديـــة[1]) ((فهناك وحدة أساسية تجعل الفلاحين مشتاهين جدا في كل مكان)).

وتبدو الصفات واضحة لكل إنسان. فثقافة أهل المدن تختلف عن ثقافة أهل الريف. المدن أكبر إجمالا من القرى وأكثر تعقيدا في البنية بينما القرى هي أصغر وأبسط بنيانا.

---

١ - غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص٣٨.

أما العلاقات الشخصية في المدن فضعيفة بينما هي أقوى في القرى حيث يلتفت الناس بعضهم إلى بعض ويفتح كل صدره للآخر باهتمام، فالدين مثلا في أمة معينة قد يكون واحدا في المدينة والقرية وإن يكن أهل القرية أكثر تدينا في الوقت نفسه، وهناك نوع من الأخلاق الوطنية يشترك فيها أيضا أهل القرى والمدن على السواء كما أن ثمة أخلاقا قومية كالكرم عند العرب والتمسك ببعض العادات القديمة المشتركة، وإن تكن نسبة التمسك في المدينة أقل في بعض الأحايين، وذلك لأسباب اقتصادية.[1]

وبذلك فإن الاختلاف والتباين يختلف من مجتمع لآخر وقد يكون واضحا في بعض المجتمعات، ولكن هنالك خصائص عامة تتميز بها غالبية المجتمعات الريفية وهي:

١-حجم المجتمع:

فالمجتمع الريفي صغير نسبيا إذا قورن بالمجتمع الحضري (أقل من ٢٠ ألف نسمة)[2]، والقرية في مساحتها وحجم مبانيها أصغر بكثير من المدينة.

٢-السكان:

سكان المجتمع الريفي أقل عددا من سكان المجتمع الحضري كما أن الكثافة السكانية أقل منها في المدينة فمثلا كانت الكثافة في مدينة دمشق عام ١٩٨١ (١٠٥٩٣ فرد/كم^2) يقابلها في محافظة ريف دمشق ٥١ فردا للعام نفسه.[3]

٣-المهنة:

العمل الزراعي هو الأساس الأول الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية، وهو ركن مهم في الوجود الاجتماعي، فالعائلة التي ينصرف أعضاؤها إلى العمل بهمة ونشاط تعلو قيمتها وتحسن سمعتها، والقروي الذي يعمل بجد في الزراعة لا يتأثر بهذا إنتاج عائلته وتضامنها الاقتصادي فحسب، بل يأخذ مركزه الاجتماعي في العائلة.

ويعد انصرافه إلى العمل وإجادته له أحد القيم والمقاييس التي تحدد أبعادها الاجتماعية،

---

١ - د. جمال المحاسب، علم الاجتماع الريفي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بسورية، دمشق، ١٩٥٥، ص٣٠-٣١.

٢ - اسكندر إسماعيل، أسس تنمية المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمشق، ١٩٨٧، ص٨٦.

٣ - مرجع سابق.

ويكون له شأن في علاقاته العائلية وبخاصة في الزواج.

الواقع أن مهنة الزراعة هي مهنة مركبة من أكثر من مهنة واحدة. فالفلاح يقوم بأعمال الزراعة النباتية والتربية الحيوانية كما أنه يقوم بجميع مراحل العمل ففي الزراعة النباتية مثلا يقوم المزارع بعمليات مقاومة الآفات والتسميد وكذلك التسويق.

والزراعة مهنة عائلية يشترك جميع أفراد العائلة فيها، فهناك تقسيم للعمل في الزراعة ولكنه تقسيم غير دقيق ويشترك فيه أفراد الأسرة جميعا. وهذا الاشتراك في العمل الزراعي يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية المعروفين.[٢] فالزراعة في المجتمعات الريفية إلى جانب كونها مهنة الغالبية من السكان تمثل أسلوبا للحياة. إذ يتم تعلم هذه المهنة داخل الأسرة الريفية وتورث من جيل إلى جيل كما يعرف الفرد جميع العمليات والأعمال المتعلقة بمهنة الزراعة.

٤-وقت العمل والبطالة:

الزراعة مهنة يعرف عنها عدم انتظام ساعات العمل بها. فهناك مواسم يعمل فيها المزارع ليلا ونهارا بينما توجد مواسم أخرى لا يزيد عمل المزارع فيها على وقت الإشراف على بعض العمليات البسيطة أو الانتظار دون عمل.

أما من ناحية البطالة الشائعة في العمل الزراعي فهي على نوعين، النوع الأول من البطالة: موسمية Seasonal Unemployment وهي الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعي بمعنى أن البطالة تكون في مواسم يقل أو ينعدم فيها العمل الزراعي.

والنوع الثاني من البطالة الشائعة في الريف هي ما تعرف بالبطالة المقنعة أو الخفية Hidde Unemployment ونعني بها أن العمل الزراعي يقوم به عدد من العاملين أكثر مما يحتاجه العمل فكأن هناك هبوطا في الكفاية الإنتاجية تصل إلى درجة يطلق عليها اسم البطالة الخفية. أما إذا نظرنا إلى المجتمع الحضري فالبطالة الشائعة فيه هي النوع العادي، فإما أن يعمل العامل في المصنع وإما ألا يعمل وإن كانت هناك بطالة موسمية في بعض الصناعات كما في مصانع المياه الغازية التي يزيد فيها العمل في مواسم الصيف

---

١ - محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢٠١.

٢ - علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٥٠.

ويقل في مواسم الشتاء.

٥-معرفة الفلاح ومهارته وخبرته:

إن ساكن الريف يقوم بحكم مهنته بالحصول على معلومات وخبرات ومهارات عديدة تتصل بميادين شتى.

أ-فهو أولا يفهم خصائص أرضه، وقد لا يفهمها المختصون إلا بشكل نظري أبتر. فالأرض الواحدة تختلف خصوبتها من مسافة قصيرة إلى أخرى ((الأرض بتفرق على الشبر)) فالفلاح يعرف طباع الأرض كما يعرف طباع حيواناته، وإذا زرعها في عام ما نوعا معينا من المزروعات فهو يعرف أي نوع يمكن زراعته بعد النوع الأول.

ويتم خبرته وثقافته بالتجربة الشخصية أو الخبرة الجماعية.

ب-والفلاح يفهم خصائص الطبيعة، فأنواع الرياح من حيث شدقما واتجاهها وأنواع الأمطار من حيث غزارقما وميعادها، وآثار الشمس والقمر والليل والنهار، كل ذلك معلوم لديه من حيث تأثيره في النبات والحيوان والإنسان وبشكل أدق في إقليمه الخاص ومنطقته التي يعيش فيها.

جـ-الفلاح يفهم طباع الحيوان:

فقد يحدثك عن الحصان فتشعر بأنه عالم نفسي بطباع الخيل وكذلك يحدثك عن البقر والجمل والخروف والدجاج.

د-الفلاح يعرف أمراض النبات والحيوان. يتقن الفلاح علاج الكثير من الأمراض. ويمتاز الفلاح في أوربا وأمريكا بأنه طبيب ماهر، نباتي من جهة وبيطري من جهة ثانية، وقد أصبح لديه استخدام الإبرة والتلقيح شيئا مألوفا يعالج فيه كل يوم دجاجه وخرافه وثيرانه.

هـ-يعرف بعض الآلات الزراعية. يستخدم المحراث والمنجل ويجري تصليح الأدوات المعدنية من لحم بالنار أو شحذ بالفولاذ. واليوم الفلاح رجل ميكانيكي وسائق ويعرف التعامل مع الكهرباء ويستثمرها على أحسن وجه.

---

١ - مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

٢ - جمال المحاسب، مرجع سابق، ص٣٤-٣٦.

و-يعرف الفلاح إدارة المسكن والعائلة، فهو رجل اقتصادي، يدخر ما ينبغي ادخاره ويعرف ما يجوز صرفه والفلاح أكثر اطمئنانا في حياته وأبعد عن القلق، ويتحمل المشاق أكثر من أهل المدن إذ أنهم يقبلون في بادئ الأمر أجورا زهيدة ويعملون في المهن الشاقة.

٦-الثقافة:

الريف جماعات أولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها أي بعلاقة الوجه للوجه والمجتمعات الريفية محددة في اتصالاتها وبذلك تتصف الثقافة الريفية بقدسيتها وبطء تغيرها وذلك لارتباطها بعقائد الناس وتقاليدهم، ويقاوم أهل الريف أي تغيير في ثقافاتهم مقاومة قوية إذا قورنت بمقاومة أفراد المجتمع الحضري.

٧-التدين:

إن طبيعة عمل سكان الريف تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى، فتلك البذرة التي تتحول إلى نبات.. والدورة الإنتاجية بالنهاية تتحول إلى خبز، وارتباط الإنتاج بعوامل الطبيعة تجعل المزارع يشعر دائما وأكثر من أي قائم بمهنة أخرى بحاجته إلى مساعدة الله في عمله، وفي ضمان محصوله من التلف أو الجفاف أو الصقيع، كل هذا جعل سكان الريف أكثر تدينا من سكان المدينة الذين تخفي عنهم المظاهر الحضارية المادية، إبداع الخالق سبحانه وتعالى في خلقه للطبيعة.

٨-الضبط الاجتماعي:

ذكرنا سابقا أن المجتمعات الريفية هي تلك المجتمعات التي يرعف الكثير من الأفراد بعضهم بعضا معرفة شخصية ولذا تسود فيها العلاقات الاجتماعية الأولية القوية والتي تتصف بوجود ضبط اجتماعي عال ممثل في التقاليد والعادات والعرف السائد.

إن الجماعات في المجتمعات الريفية جماعات مغلقة يسودها الضبط الاجتماعي العرفي الصادر عن رقابة الناس بعضهم لبعض.

والضبط الاجتماعي السائد في القرية قوي من النوع الداخلي أي النوع الذي يعتمد على رقابة الفرد نفسه، سلوكه وتصرفاته. فإن الضبط الاجتماعي غير الرسمي هو النوع القوي في الريف.

فمقارنة قوات الأمن ((الضبط الاجتماعي الرسمي)) في قرية من القرى يقطنها ١٠٠٠٠ نسمة بقوات الأمن اللازمة لأحد أحياء المدينة نلاحظ الفارق الكبير في العدد والنوع بين الاثنين، فالقرية بها عدد قليل من الخفراء يرأسهم شيخ خفر بينما المدينة تخصص لمثل هذا العدد من السكان عددا أكبر من جنود البوليس وضباطهم وقوات من المخبرين ورجال المباحث، ومع ذلك فالانحراف السلوكي في القرية أقل بكثير عنه في المدينة. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي في القرية وضعفه في المدينة.[1]

٩-التعاون المتبادل:

تمتاز الأسرة الريفية بالتعاون الجماعي في سبيل الرزق الجماعي، والأب والأم والأولاد يعملون كلهم معا وأحيانا من دون تفريق في أنواع العمل بل أحيانا يجتمع الجد والحفيد كالند للند وراء المحراث أو أمام المجرفة، والسكان يعاونون بعضهم تعاونا تلقائيا في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية، فأهالي القرية يتبادلون الآلات ويستعيرونها من بعضهم كذلك في المناسبات مثل حلول ضيوف على الأسرة أو في الأفراح وفي المأتم يتضح مدى التعاون الذي يشارك فيه الأهالي بعضهم في معاونة الأسرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية في هذه المناسبات. وهذا التعاون يظهر التضامن العائلي والاجتماعي في أجمل صورة في الريف.

١٠-العصبية:

ومن أهم مظاهرها عادة الأخذ بالثأر، وذلك للحفاظ على هيبة العائلة وسمعتها، ويعمل الفرد على أن يكون لاسم أسرته بين باقي أسر المجتمع السمعة الطيبة والاحترام اللائق. ويظهر التعصب العائلي واضحا في مناسبات متعددة منها ما يحدث بين الأسرة الريفية من مشاحنات وانقسامات كالخلاف على اختيار مرشح العمدية أو المرشحين لعضوية المجالس المحلية أو الجمعيات التعاونية والخيرية، وهذه الخلافات مرجعها التعصب العائلي وليس الصالح العام.

---

١ - علي فؤاد أحمد، مرجع سابق، ص٥٤.

١١-الأمية:

تنتشر في المجتمعات الريفية بشكل أكبر مما هو عليه في المدن، ولا سيما لدى الإناث الريفيات.

هذه أهم الخصائص التي من خلالها يمكن التعرف على المجتمع الريفي بشكل عـام، إلا أن ما يجب ذكره هو أن بعض هذه الخصائص قد قلت أهميتها في الآونة الأخيرة في بعض الدول، وأصبح من العسير أحيانا ملاحظتها وذلك للتداخل والتشابه مـا بـين المجتمعين الريفي والحضري.

٣ -الخصائص النفسية والاجتماعية لسكان المجتمعات الريفية العربية:

أهل الريف يقابل بعضهم بعضا كل يوم ويجري تماس شديد بين أحدهم والآخـر ويتبادلون الإعارة والاستعارة سواء في أدوات البيت أم آلات الزراعة. وهم يشتركون معا في الأفراح والأحزان والسراء والضراء، إلى غير ذلك من الصفات التي تتضح لنـا. وسنتحدث هنا بصفة عامة عن أهم الصفات الاجتماعية النفسية لسكان المجتمعـات الريفية العربية.

١ -الكرم:

الفلاح العربي معروف بإكرامه للضيف، ويتباهى الفلاحون عادة بمغالاتهم في هـذه الناحية وقد يتمادى الفلاحون أحيانا في إكرامهم لضيوفهم إلى درجة الإضرار بماليتهم.

ولا يحب الفلاح أن يتهم أو يوصف بالبخل، فهو من الصفات الكريهة في المجتمـع الريفي والكرم كسمة من سمات الثقافة السائدة نشأ لأن له وظيفة أساسية في المجتمـع الريفي، فالمجتمع الريفي كان منعزلا بعيدا عن المواصلات والمدن، ولذا كان الزائر لهذه المجتمعات لا يجد بطبيعة الحال التسهيلات المعيشية في القرية مثل الفنادق أو المطـاعم و لم يكن من السهل عليه أن يصل إلى القرية ويغادرها إلى مدينة قريبة يحصل فيها على حاجته من فنادق أو مطاعم لصعوبة المواصلات.

ولذا فإن توفر مثل هذه الصفة (الكرم) بين سكان الريف كان يسد حاجة أساسـية حتى يتيسر للتجار والمسافرين وغيرهم من المارة على القرية أن يقوموا بأعمالهم هـو

---

١ - مرجع سابق، ص٧٧-٧٩.

السبب نفسه الذي اشتهرت من أجله البادية بصفة الكرم. ولذلك يلاحظ أن بعض القرى القريبة من المدن الكبرى والتي تحسنت فيها المواصلات قد قلت فيها هذه الصفة.

٢-احترام كبار السن:

تتميز المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم عادة بمثل هذه الصفة، فحيث يقل العلم تزداد أهمية الخبرة في الحياة العامة. ولذا فإن هذه المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم مجتمعات تقدر كبار السن الذين لهم بحكم سنهم وتجارهم في الحياة مما يعينهم على القيادة والنصح والتوجيه والمجتمع الريفي يحترم كبار السن ويعد أي أضداد أو مناقشة أو إهانة من صغار السن لكبارهم مخالفة خطيرة تقابل بالنقد الشديد. ومن المعروف ضمن الأمثال العامة المثل القائل: "أكبر منك بيوم أعرف منك بسنة"، كما أن بين الكلمات الشائعة في لغة الريف "احترام الشيبة".

٣-التأثر بالعلاقات الشخصية:

من المعروف أن الفلاح العربي شديد التأثر بالحديث الودي والعلاقة الشخصية، فإذا زاره شخص في مترله لأمر من الأمور وجد صعوبة في رفض طلب زائره. وهناك جمل شائعة يستعملها الفلاحون للتأثير في بعضهم مثل "علشان خاطري" "من أجل مكانتي عندك"، ورب مواقف معقدة في الريف عالجتها علاقة شخصية أو توسط أو زيارة مترلية ودية.

٤-النظرة غير المحدودة للوقت والمسافات:

لدى الفلاح فراغ كبير من الوقت حيث إن مواسم العمل الزراعي لا تتجاوز نصف العام فقط مع ملاحظة أن أيام العمل غير متصلة. فهو يعد الأرض للزراعة ثم يبذرها ويرويها من آن لآخر كما قد يحتاج إلى القيام ببعض الخدمات الأخرى، كالتسميد وإزالة الحشائش أو مقاومة الآفات إلى أن ينضج المحصول فيحصده وهذه العمليات بطبيعتها عمليات غير متصلة بل يتخللها أيام بطالة لا يقوم الفلاح بأعمال زراعية وقد أثر ذلك في الفلاح وجعله لا يحدد بالضبط مواعيده بالتحديد نفسه الذي يفهمه سكان المدينة. فالري لا يهم أن يحدث اليوم أو غدا والحرث قد يصلح في أي يوم خلال أسبوع وهكذا نرى أن التحديد الدقيق للوقت ليس له دور مهم في حياة

الفلاح. كذلك نجد أن للفلاح النظرة نفسها غير المحددة عن المسافات، وكثيرا ما يعبر الفلاح عن طول مسافة قد تصل إلى كيلومتر أو أكثر بكلمة "خطوتين" أو "دقيقتين سيرا على الأقدام"، "فركة كعب"، أي: مقدار خطوة.

٥-احترام القوة والشجاعة:

قد لا يكون الفلاح نفسه جريئا أو شجاعا ولكنه يحترم ويقدر الجرأة والشجاعة إذا توفرت في أي فرد. حتى لقد لوحظ أن معاملة الفلاحين لكبار المجرمين الذين يشتهرون بالجرأة المتناهية فيها قدر من الاحترام لا تستند إلى مجرد الخوف منهم وحده، بل هي كذلك قائمة على نوع من التقدير الخفي. ولا شك أن الطغيان الذي عاش فيه الفلاحون لقرون طويلة له أثره في ذلك.

٦-التأثر العاطفي:

أهل الريف عاطفيون إلى درجة كبيرة، فهم لا يتحكمون في عواطفهم كأهل المدن مثلا ومن المعروف عن أهل الريف العربي أنهم يندفعون في غضبهم أو حزنهم أو ضحكهم دون تحكم واضح في إخفاء هذه العواطف. فالعواطف لديهم تشتعل وتخبو دون اتزان واضح. وهذا ما يطلق عليه بعض الفلاحين في وصفهم له كلمة "رجل قلبه أبيض اللي في قلبه على لسانه".

٧-المحافظة:

ويقصد بها التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة وإعطاؤها قيما اجتماعية معينة. وتعد الأساس في ترابط أهل الريف وتماسكهم، ويلعب التدين وكذلك الانعزال جغرافيا وفكريا دورا أساسيا في المحافظة.

ولعل اتباع الفلاح المصري لأساليب قديمة متوارثة في الزراعة واستخدامه آلات زراعية قديمة وقيامه بعمليات زراعية تقليدية من حرث وعزق وري وتسميد إلى غير ذلك جعله محافظا على كل ما هو قديم دون محاولة للتغير والتطوير كما انعكس أثر ذلك في سلوكه وإعطاء كل ما هو قديم قيمة اجتماعية كبيرة.

وقد يكون من ميزات هذا الاتجاه ترابط المجتمع الريفي وتماسكه ومحافظته على قيمه

---

١ - اسكندر إسماعيل، مرجع سابق، ١٩٨٧، ص٩٣.

وعاداته وتقاليده السليمة. غير أن هذا الاتجاه الاجتماعي المحافظ يكون عامل مقاومة لكل ما هو جديد، الأمر الذي يحد من فاعلية حركة الإصلاح الاجتماعي في المجتمع الريفي.

٨–النظرة المحدودة والخبرات البسيطة:[١]

قد يعزى وصف الريفيين بأهم ذوو نظرة محدودة وخبرات بسيطة إلى أن البيئة الريفية بيئة بسيطة محدودة العلاقات والنشاطات فضلا عن كوها بيئة منعزلة لا سيما إذا ما بعدت المسافة بينها وبين المناطق الحضرية وافتقرت إلى المواصلات والاتصال بهذه المناطق وبخاصة إذا ما كانت الدخول محدودة، لا تسمح لهم بفرصة الانتقال والاتصال بمظاهر الثقافة والحضارة التي تسود المجتمعات الحضرية كما أن ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض عدد الحاصلين على المؤهلات العلمية المختلفة من أبناء الريف وعدم توفر وسائل التثقيف الاجتماعي في المناطق الريفية إلى عهد قريب جعل الريف محدود النظرة وبسيط الخبرة.

٩–الاهتمام بالماضي:[٣٣]

يهتم الريفيون بالماضي، فهم يفخرون دائما بكل ما هو قديم ويعتزون بكل ما هو تليد من سير الآباء والأجداد والأبطال الشعبيين بينما لا يعطون المستقبل الدرجة نفسها من الأهمية فهم قانعون بأحوال حياهم الراهنة، غير متطلعين إلى آمال مرتقبة أو آفاق جديدة في الحياة. وقد يعزى ذلك إلى نظام الإقطاع الذي كان سائدا في المجتمع الريفي الذي قسم المجتمع الزراعي إلى طبقات اجتماعية ثلاث، هي طبقة الملاك الزراعي، وطبقة المستأجرين الزراعيين، وأخيرا طبقة العمال الزراعيين الأجراء الذين يقفون عند أدنى درجات السلم الاجتماعي، وكانت هذه الطبقات الاجتماعية طبقات مغلقة لا يحدث فيما بينها أي حراك اجتماعي بمعنى أنه يصعب على الفرد الصعود اجتماعيا من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى مما لا فائدة ترجى من ذلك من بذل أي جهد أو التطلع إلى مستقبل اجتماعي أفضل، لذا فالريفيون مهتمون بتاريخ مجتمعهم الماضي يأخذون منهم العبرة ويتأسون في معاناهم لأحوال حياهم الراهنة.

---

١ – حسن علي حسن، مرجع سابق، ١٩٨٧، ص٣٩–٤٠.

١٠-الاعتقاد بالقضاء والقدر:

تمثل الزراعة أسلوب حياة السكان الريفيين فهم يعيشون حياتهم عاملين في مجال الفلاحة وتربية الماشية يتعاملون مع الطبيعة صيفا وشتاء ويعتمدون في نجاح جهدهم على الله سبحانه وتعالى، ويتقبلون نتاج عملهم برضا وقناعة معتقدين في حالة نجاة المحصول من الآفات وزيادة الإنتاج أن ذلك هو قدرهم كما يعتقدون الاعتقاد نفسه إذا ما أتلفت الآفات زرعهم وقل بالتالي إنتاجهم مما جعلهم يؤمنون بالقضاء والقدر في كل مجريات أمورهم وكثيرا ما يؤدي هذا الإيمان إلى التوكل وعدم السعي إلى ما هو أفضل في حياتهم.

١١-التمسك بالعقيدة الدينية:

يتمسك السكان الريفيون بعقائدهم الدينية تمسكا شديدا يفوق في الدرجة تمسك أهل الحضر ولا شك أنه من الملاحظ أن هناك تناسبا عكسيا بين ظاهرة التدين وظاهرة التحضر، فالفرد في الريف يتعامل وجها لوجه مع الطبيعة ويحس بآثار قدرة الله فيما ينبته من نبات أمام عينيه ويتحول من بذرة صغيرة إلى ثمار ناضجة، وهو في تعامله مع الطبيعة يزرع الأرض ويدعو الله أن يبارك في زرعه، ويستفيد من شر الآفات معتمدا عليه سبحانه وتعالى إلى ما أصلح الزرع وأتى ثمره مباركا فيه حمد الله وأثنى عليه، أما إذا صادفه سوء الطالع وأتت الآفات الزراعية على زراعته رضي بالأمر الواقع وأرجع ذلك إلى القضاء والقدر وأغفل العوامل المسببة للظواهر الطبيعية والاجتماعية حتى يمكن مقاومتها إذا كانت ضارة أو تشجيعها إن كانت نافعة.

١٢-التعاون:

يعيش السكان الريفيون متعاونين بحكم عملهم الزراعي كذلك بحكم العلاقات الإنسانية القوية للشخصية المباشرة السائدة بينهم فأغلبهم يعرفون بعضهم بعضا ويتعايشون معا متجاورين متساندين يؤازر بعضهم بعضا في السراء والضراء. لذا فإن التكامل الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ملموسة في الريف يشجعها تمسك الريفيين بدينهم، والتعاون بين الأفراد في المجتمع الريفي زائد وهو لصالح المجموع بعكس التعاون في الحضر القائم على الصراع والتنافس والمصلحة الذاتية. لذا فإن للعلاقات الشخصية بين الريفيين آثارا في أنماط سلوكهم الاجتماعي، ولا سيما إذا ما انتقلوا إلى المجتمع

الحضري فكثيرا ما يؤسسون الروابط والجمعيات لخدمة بعضهم بعضا وتسير سبل الحياة لهم في مجتمعهم الجديد فيقدمون المساعدات الاجتماعية ويبحثون عن فرص للعمل للعاطلين ويحلون مشكلاتهم داخل أنماط من السلوك الاجتماعي الشخصي أساسه التعاون والتكامل الاجتماعي والتمسك بالعقيدة الدينية.[1]

٤ –الأسرة الريفية: خصائصها ووظائفها وأهميتها:

تعني كلمة أسرة بوجه عام، جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز اجتماعية. مثل زوج، زوجة، أب، أم، ابن، ابنة، يربطها رباط الدم، الزواج والتبني، وتشترك في سكن واحد تتعاون اقتصاديا.

وترتكز الأسرة في العادة على زواج شخصين "ذكر وأنثى" أو أكثر يتمتعون بعلاقات جنسية يقرها المجتمع. ويتوقع أن تشمل الأسرة أطفالا يتحمل الكبار مسؤولية تربيتهم.[2]

إن الوحدة الاجتماعية في الريف هي الأسرة، والرجل هو عماد الأسرة وربها وصاحب نسبها والعلاقات القائمة على أساس التضامن الوثيق بين أفرادها، فالعلاقات في المجتمع العربي مثلا تقوم على أساس التضامن المستلسل الصاعد، بدءا من أفراد الأسرة ثم الأفخاذ فالبطون فالعشائر، ثم الأحلاف، وللنسب دور كبير في هذا التضامن، وهو الذي نسميه العصبية القبلية.

فالأسرة الريفية تمثل مكان الصدارة في موضوعات علم الاجتماع الريفي وذلك من خلال خصائصها ووظائفها التي تقوم بها.

أ–أهمية الأسرة:

تتضح أهمية الأسرة من خلال النقاط التالية:

- هي أسبق المؤسسات الاجتماعية وجودا في التاريخ.
- تظهر أهميتها من خلال كثرة الدوافع التي أدت إلى تكوينها حيث تكونت نتيجة لدوافع الحاجة إلى الطمأنينة والاستجابة وللغريزة الجنسية.

---

١ – مرجع سابق، ص٤٣.

٢ – الوحيشي أحمد بيري، علم الاجتماع العائلي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، طرابلس، ١٩٩٠، ص٤٩.

هي وحدة المجتمع التي تضفي عليه صفاته، فهي تكون الأطفال وتحدد ميولهم واتجاهاتهم، وفيها يكون الأفراد نزعاتهم، وتربط الأفراد بعضهم ببعض نتيجة قوانينها وعاداتها السارية فيها.

ب-وظائف الأسرة:

الأسرة بطبيعة تكوينها تشكل جماعة لها من المقومات ما يجعلها قادرة على التأثير في كل من الزوجين والأولاد، فهي وحدة ديناميكية متفاعلة صغيرة الحجم، لها أهدافها الموحدة، كما أن لها عضويتها الممثلة في أفراد الأسرة. ولها قيادتها الممثلة في الوالدين، كما أن لها نظما وقيما تستلهمها من نظم وقيم المجتمع. وتستمد الأسرة قوتها في المجتمع من كونها الإدارة الحقيقية لتنشئة الآبناء وبمعنى آخر لتنشئة المجتمع.[1]

لذلك وجهت إليها المجهودات المتعددة وأبرزت أهميتها في المواثيق والتشريعات كافة، بقصد حمايتها والنمو بها حتى تصبح قادرة على أداء وظيفتها التربوية والاجتماعية وتستعرض أهم الوظائف التي يؤديها النظام الأسري في مختلف المجتمعات الإنسانية.

١- الوظيفة البيولوجية كوسيلة اجتماعية لتنظيم السلوك الجنسي والإنجاب.

٢- التكاثر والإنجاب من أولى الوظائف التي تقوم بها الأسرة، بغية استمرار المجتمع وبقائه، فهذه الوظيفة التي تؤديها الأسرة هي التي تعمل على استمرارية السكان.

٣- رعاية الأبناء، الطفل عاجز عن أن يشبع حاجاته الأساسية بنفسه وما لم يتوفر له من يقوم على رعايته فلا يمكنه البقاء والحياة. وقد تصل هذه الرعاية إلى حدود العشرين سنة في المجتمعات الحديثة.

٤- التنشئة الاجتماعية للأجيال، فالأسرة تقوم بالدور الأساسي في تلقين الثقافة لأفرادها الجدد، وتنظيم عملية التربية الخاصة بهم، وإكسابهم المعرفة التي يحتاجونها في حياتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالمعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع المحلي هذا فضلا عن أن الأسرة تقوم بإعدادهم للانخراط في المؤسسات والجماعات الاجتماعية.

---

١ - محمد سميح الإمام، ميادين الخدمة الاجتماعية، الطبعة الثالثة، ص٩.

٥- الرقابة الاجتماعية على أفراد الأسرة، ففي الأسـرة يتوفـر جـو الضبـط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعتمد على رقابة الأفراد سلوك بعضهم رقابـة وثيقة فعالة واستمرار مراقبتهم خارج الأسرة.

٦- توفير الحاجات النفسية لأفرادها. فالمعروف أن هناك بعض الحاجات النفسـية يحتاج الفرد إليها لتكون شخصيته سوية. فكل يحتاج إلى أن يحـب to love وأن يحب to be loved وأن يعترف به tecognition وأن يستجاب له to be tesponsed، وأن يشعر بالأمن والطمأنينة feeling of security. والأسـرة خير من يوفر هذه الحاجات لأفرادها حتى لـو تنكـرت لهـم الجماعـات الأخرى.[1]

٧- التعاون الكامل بين الأفراد والأسرة في العمل والإنتاج. فيقسم العمل بينـهم بشكل يتكامل فيه الإنتاج ويعمل جميع الأفراد وتقوم بالإعداد المـهني بمـا يتناسب وسن كل فرد في الأسرة.

جـ-خصائص الأسرة الريفية:[2]

تعد الأسرة الريفية من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية الكبرى في حياة المجتمـع الريفي ولذلك فقد أشار علماء الاجتماع الريفي في دراساهم إلى أهميتـها وظـروف دراستها والإشارة إلى خصائصها بصفة عامة إلى الأمور الآتية:

١-الأسرة الريفية أسرة ذات سلطة أبوية.

فالأب في الأسرة هو صاحب السلطة العليا في الأسرة الريفية، فالأب الأكبر له دور في تحديد مهمات الأبناء ومدير المزرعة، ويختار القرين، ويحدد المهور، وهو الذي يحدد انتقال المزرعة لمن من بعده، وهو الذي يصدر القرارات بشؤون المزرعة.

٢-كان النوع السائد بين الأسرة الريفية هو الأسرة المركبة أي التي تتكـون مـن أكثر من أسرة بسيطة في معيشة مترلية واحدة. (الأسرة البسيطة هي الزوج والزوجـة وأطفالها) إلا أن الدراسات الأخيرة في بعض القرى في مصر أظهرت أن هناك اتجاهـا

---

١ - علي فؤاد أحمد، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

٢ - علي فؤاد أحمد، مرجع سابق، ١٢٥-١٣٦.

واضحا نحو تفكك الأسر المركبة إلى أسر بسيطة. ويبدو أن العامل المسبب لذلك ليس التحضر unbadmation الذي له عادة دور كبير في التأثير في ذلك الاتجاه في كثير من بلاد لعالم، وإنما يرجع السبب الرئيس في ذلك إلى عامل ميراث الأرض، فالأرض هي كما بينا سلعة نادرة يتسابق الفلاحون على ملكيتها، وسرعان ما تبدأ المنازعات بين أبناء الأسرة الواحدة عند تقسيم الميراث فينفصل كل منهم بأرضه وحياته المترلية.

٣-تلعب الأرض وفلاحتها دورا كبيرا في تكوين الأسرة الريفية فملكية الأرض أو احتمال ملكيتها بعملية الميراث يعد أحد الأسس المهمة التي يقوم عليها اختيار الزوج أو الزوجة في الريف وعلى الرغم من اهتمام الريفيين بالنسب والأخلاق أو السمعة عند تكوين أسرهم فإن ملكية الأرض تفوق هذه الصفات في هذا الأمر.

٤-تتميز الأسر الريفية بكبر حجمها وكثرة مواليدها وتحتفي الأسرة بصفة خاصة بمواليدها الذكور وترجع أسباب كثرة المواليد في الأسرة إلى العوامل التالية:

(أ) يعد أهل الريف أن كبر حجم الأسرة عامل مدعم لعزوتها وقوتها.

(ب) تنظر الأسرة إلى أبنائها كمصدر للدخل أكثر منهم للتكلفة، فحياة القرية البسيطة وأماني غالبية الفلاحين في تربية أولادهم أماني متواضعة لا تشعر الفلاح بعبء المسؤولية في توفير حاجات كثيرة لأبنائه، كما أن من العوامل المساعدة على ذلك الاتكالية التي تتضح في قول الفلاحين: (اللي بيجي رزقه معاه)، كل مولود يأتي رزقه معه، هذا ويلاحظ أن انتشار استغلال الأطفال في العمل الزراعي (يمثل الأطفال نحو ٤٦% من القوة العاملة في الزراعة) يوحي إلى عائلاتهم بأن الأطفال هم في الواقع عامل مساعد على زيادة دخل الأسرة.

(جـ) موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم المستمر بحق الرجل المطلق في الزواج بأكثر من واحدة الشيء الذي يجعل المرأة تهتم اهتماما خاصا بزيادة عدد الأطفال تدعيما لمركزها مع زوجها وحماية لأسرتها.

(د) وعدم إلمام الفلاحين بوسائل تنظيم النسل وعدم توفر المقدرة المالية التي تعين من يلم بها عن الحصول عليها.

(هـ) عدم انتشار الإضاءة الكهربائية في القرية، وقلة فرص الترويح يؤديلن إلى أن يأوي الفلاحون إلى مساكنهم في أعقاب غروب الشمس وصلاة العشاء وعليه فإن فرص الاتصال بين الزوجين تزداد، وتزداد تبعا لها فرص الحمل.

(و) يشكل حق الرجل المطلق في تعدد الزوجات خطرا يهدد سلامة الأسرة ويؤثر في سلامة الحياة العائلية على الرغم من أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة من المسلمين يمثل نسبة ضئيلة طبقا للإحصائيات النهائية، إلا أنه كما تبين من الجدولين رقم (١) و(٢) أن عددا من المتزوجين كل عام وفي عصمتهم زوجة أو أكثر يبلغون نحو سبعة في المائة بين المتزوجين إلا أن نسبة المتزوجين من المسلمين بأكثر من واحدة إلى المتزوجين من المسلمين عامة لا يزيد على ٣,٦% والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو أن حالات الطلاق كثيرة تنجم عن تعدد الزوجات مما يخفض النسبة من ٧% إلى ٣,٦% المتزوجين بأكثر من واحدة.

جدول رقم (١): يبين عدد المتزوجين من المسلمين بأكثر من واحدة ونسبتهم إلى مجموع عقود زواج المسلمين*

السنة	عدد المتزوجين من المسلمين ممن كانوا متزوجين قبل العقد الجديد	عدد عقود الزواج للمسلمين	النسبة المئوية
١٩٤٧	٢٤,٩٦١	٢٥٤,٦٧٣	%٩,٧
١٩٤٨	٢٤,٠٧٦	٢٦١,٣٢٧	%٩,٢
١٩٤٩	٢٣,٩٤٦	٢٦٨,٨٥٤	%٩
١٩٥٠	٢٣,٢٩٥	٢٦٦,٠٣٣	%٨,٩
١٩٥١	٢١,٣٤٠	٢٤٣,٠٦٨	%٨.٨
المتوسط من ٥٢-٥٦	٢٨,٢٩١	٣٢٣,٠٩٩	%٨,١
١٩٥٧	١٧,٧٣٩	٢٤١,٤٣٦	%٧,٣
١٩٥٨	١٨,١٨٨	٢٢٨,٠١٨	%٧,٩

١٩٥٩	١٧,٨٣١	٢٢٩,٥٥٧	%٧.٧
١٩٦٠	١٧,٦١٣	٢٨٢,٤٧٢	%٦,٢
١٩٦١	١٨,١٣٣	٢٢٨,١٢٤	%٧,٩
١٩٦٢	١٦,٦٢٧	٢٢٨,٠٤٤	%٧,٢

*- الإحصاء السنوي للجيب الإقليمي المصري، مصر ١٩٥٧، ص١١. واستكمال بيانات عام ١٩٦٠ عن الإحصاء العام ١٩٦١.

جدول رقم (٢)

يبين تعداد ونسبة المسلمين المتزوجين حسب عدد زوجاقم اللاتي في العصمة*

عدد الزوجات	النسبة المئوية			
	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
واحدة	٨٥,٢	٩٢,٩	٩٦,٤	٩٦,٢٥
اثنتان	٤,٥	٦,٩	٣,٤	٣,٥
ثلاث	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢٥
أربع	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
	١٠٠	١٩٩	١٠٠	١٠٠

وقد أشار تقرير لجنة الأسرة في هذا الشأن إلى أن الآثار المباشرة وغير المباشرة المتخلفة عن تعدد الزوجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-إن تعدد الزوجات في الوقت الذي لا يتناسب ودخل الأسرة مع ازدياد هذه الأعباء يؤدي إلى مشكلة اقتصادية للأسرة وللناحية الاقتصادية أثر مباشر في تدعيم تكوين الأسرة واستقرارها وسعادهّا ويؤدي سوء حالة الأسرة الاقتصادية إلى ضعف كيالها لعدم توفر المسكن والتغذية والرعاية الصحية الملائمة للأطفال.

* - تقرير لجنة الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشروع تنظيم الطلاق وتعدد الزوجات، ص٣.

ب-ينتج عن تعدد الزوجات مشكلات أخرى كثيرة منها عدم توفير العدالة بين الزوجات والأولاد ويؤدي هذا إلى عدم الانسجام بين الأفراد وتفككهم وزيادة الأحقاد والتنافر والمشاكسات في الجو العائلي الواحد ويصبحون كأنهم أعداء لا رابطة بينهم من الدم ولا صلة تجمع بينهم ويظل هذا الشعور سائدا منتشرا بين الأبناء وأبناء الأبناء.

جـ-عدم توفر التعامل العائلي السليم بين أفراد الأسرة.

د- تبين أن تعدد الزوجات من بين العوامل المهمة التي تؤدي إلى الطلاق فمن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها لسنة ١٩٥١ تبين أن جملة حالات الطلاق بسبب الزواج بأكثر من واحدة قد بلغ ١٨% من حالات الطلاق أي نحو خمس مجموع الطلاق.

هذا ومن الملاحظ بين المتصلين بالحياة الريفية أن المرأة الريفية على الرغم من قدرتها على تدبير شؤون المترل كما سنشير إلى ذلك فيما بعد، لا تحتفظ بأي مدخرات بالمترل خشية أن يعمد زوجها إلى استخدامها في الزواج بغيرها أي أن المرأة تتبع المثل الشائع في الريف: (قصقصي ريشه ليلوف لغيرك).

٦-يمثل الطلاق مشكلة كبرى في حياة الأسرة سواء في الريف أم في الحضر، وتبين الإحصاءات بأن مصر تبدو أنها تمثل أعلى نسبة للطلاق بين الدول التي أبرزت إحصائياتها في هذه الناحية، كما تبين من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

يبين حالات الطلاق لكل ألف من السكان في الجمهورية العربية المتحدة مقارنة ببعض الدول في السنوات من ٥٤-١٩٦٢*

اسم الدولة	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
الجمهورية العربية المتحدة	٢,٠٥	٢,٣٩	٢,٤٢	٢,٤٨	٢,٤٣	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٣٢	٢,٠٣
العراق	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٤٣	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٣٣	٠,٣١	–
فرنسا	٠,٧٠	٠,٧٢	٠,٧١	٠,٦٩	٠,٧٠	٠,٦٦	٠,٦٦	٠,٧١	٠,٦٥
انجلترا	٠,٦٢	٠,٥٩	٠,٥٧	٠,٥٢	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٥٤	٠,٦١
كندا	٠,٣٩	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٦
أمريكا	٢,٣٥	٢,٣٠	٢,٢٨	٢,٢٤	٢,١٢	٢,٢٤	٢,١٨	–	–
اليابان	٠,٨٧	٠,٨٥	٠,٧٩	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٧٨	٠,٧٤	٠,٧٤	٠,٧٤
سوريا	٠,٧٢	٠,٦٦	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٧٦	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٣
الصين	٠,٤٥	٠,٥٢	٠,٥٣	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٥	٠,٤٤	٠,٤١	٠,٤١

*- المصدر الديمغرافي السنوي للأمم المتحدة، ١٩٩٣.

ويتبين لنا من الجدول رقم (٣) بأن الجمهورية العربية المتحدة تمثل أعلى نسبة للطلاق بين البلاد التي ذكرت في الجدول. وقد يقول بعضهم إن المقارنة هنا بين دول تختلف فيها التشريعات المنظمة للطلاق والزواج بيد أنه يجب أن ندرك بأن هذه التشريعات هي في الواقع معبرة عادة عن اتجاه المجتمع وعاداته وعرفه وتقاليده. فإذا ما وجد التشريع الذي يسهل إجراءات الطلاق فما ذلك إلا لأن المجتمع نفسه يتجه هذا الاتجاه والعكس صحيح.

وإذا كنا قد نسبنا نسبة الطلاق إلى مجموع السكان فإن ذلك يظهر الطلاق في مجتمعنا بأقل مما هو عليه فإن هناك فئات من السكان ليس لها الحق في الطلاق.

لذلك فإن الجدول رقم (٤) يظهر لنا مقارنة بين حالات الطلاق والزواج في مصر في عشر سنوات.

جدول رقم (٤)

يبين معدلات الزواج والطلاق في مصر ونسبة حالات الطلاق إلى الزواج ١٩٤٤-١٩٦٣

السنة	الزواج		الطلاق		النسبة المئوية لحالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد العقود	النسبة للألف من السكان	عدد الشهادات	النسبة للألف من السكان	
١٩٤٤	٢٧٨,٩٨٨		٨٤,٦٤٥		٣١,٢
١٩٤٥	٢٧٥,٦٨١		٧٩,٩٩١		٢٨
١٩٤٦	٢٨٧,٩٢٩		٨٠,٢٥٢		٢٩
١٩٤٧	٢٦٠,٥٨٦		٧٥,٤٠٤		٢٧
١٩٤٨	٢٧٢,١٢٨		٧٦,١٥٤		٢٧
١٩٤٩	٢٨٠,٤٦٣		٧٣,٨٢٧		٢٦
١٩٥٠	٢٧٢,٧٩٥	١٣,٤		٣,٧	٢٧
١٩٥١	٢٥٢.٥٢٦	١٢,٠	٧٥,٢٧٧	٣,٦	٢٩
١٩٥٢	٢٣١,٨٤٦	١٠,٨	٦٩,٥٣٨	٣,٢	٢٩
١٩٥٣	٢١٠,٢٦٨	٩,٨	٦٢,٢٩٦	٢,٨	٢٨,٨
١٩٥٤	٢١٩,٠٠٦	٩,٧	٥٩,٥٨٠	٢,٦	٢٧,٢
١٩٥٥	٢٢٦,٣٦٤	٩,٨	٦٠,٣٣١	٢,٦	٢٦,٦٥
١٩٥٦	٢٢٢,٠١١	٩,٤	٥٧,١٨٧	٢,٤	٢٥,٦٥
١٩٥٧	٢٤١,٤٣٦	١٠,٠	٥٩,٩٤٨	٢,٥	٢٤,٨
١٩٥٨	٢٢٨,٠١٨	٩,٢	٦٠,٠٤٤	٢,٤	٢٦,٣
١٩٥٩	٢٢٩,٥٥٧	٩,١	٦٠,٧٧٥	٢,٤	٢٦,٤٧
١٩٦٠	٢٨٢,٤٧٢	١٠,٩	٦٤,٨٣٨	٢,٥	٢٢,٩٥
١٩٦١	٢٢٨,١٢٤	٨,٦	٦١,٦٤١	٢,٣	٢٧,٠٢
١٩٦٢	٢٢٨,٠٤٤	٨,٤	٥٥,٢٧٤	٢,٠	٢٤.٢٤
١٩٦٣	٢٧٠,٠٥٣	٩,٥	٥٨,٧٨٩	٢,١	٢١,٧٧

أي أن هناك في المجتمع المصري أكثر من طلاق في كل أربع زيجات وهي نسبة تظهر مدى خطورة مشكلة الطلاق على حياتنا العائلية.

تمثل هذه الأرقام عن الطلاق متوسط الطلاق في مصر بريفها وحضرها إلا أن الدراسة تشير إلى أن الطلاق في الريف أقل منه في المدن، وكما يتبين من الجدول رقم

(٥) أن المقارنة بين نسبة الطلاق في محافظتي القاهرة والاسكندرية مع محافظتي كفر الشيخ من الوجه البحري وأسيوط من الوجه القبلي تظهر أن نسبة الطلاق في المحافظات الحضرية أعلى بكثير منها في المحافظات الريفية.

جدول رقم (٥)

يبين مقارنة بين نسبة الطلاق إلى الزواج في محافظتين حضريتين كبيرتين ومحافظتين ذات طابع غالب ريفي عن عامي ١٩٥٠-١٩٦٠

المحافظة	نسبة الطلاق إلى الزواج	
	١٩٥٠	١٩٦٠
القاهرة	%٤٤	%٤٢
الاسكندرية	%٣٩	%٣٥,٥
كفر الشيخ	%١٦	%٩,٢
أسيوط	%١٩	%١٢,٣

وقد أشار تقرير لجنة الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى عدد من العوامل التي تبين أنها من أسباب ارتفاع نسبة الطلاق ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي:

١-عوامل اجتماعية: ومن أهمها إباحة الطلاق للرجل في الشريعة الإسلامية وليس العيب عيب الشريعة، إنما العيب هو سوء استغلال الرجل لهذا الحق المسوغ له في الضرورة القصوى {وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا} [قرآن كريم].

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((إن أبغض الحلال عند الله الطلاق))، وتبدو خطورة استغلال هذا الحق لو قارنا بين نسبة الطلاق بين المسلمين وغيرهم من الطوائف المسيحية.

٢-عوامل اقتصادية: فالاتجاه إلى اختيار الزوجة الثرية أو المالكة للأرض في الريف يلعب دورا مهما في تكوين الأسرة بحيث يتغاضى الزوج عن عناصر التوافق اللازمة عند الزواج كما أن إعسار الزواج وقلة دخله له تأثير كبير في هذه الناحية وبخاصة إذا كان الإعسار نتيجة لاتجاه الزواج إلى المسكرات أو المخدرات أو القمار أو أبواب الصرف التي تستحوذ على دخل الأسرة.

٣-عوامل فسيولوجية ونفسية: مثل عدم توفر الانسجام الروحي والعاطفي والجنسي بين الزوجين نتيجة لاختلاف الميول والثقافة أو نتيجة لفارق السن بينهما، ومن هذه العوامل أيضا العقم والأمراض السرية التناسلية والقسوة.. الخ.

٤-عوامل تربوية: كعدم الإعداد السليم والدراية المتزنة للحياة الزوجية والأسرية.

وجميع الأسباب السابقة أسباب متداخلة ومتشابكة فالطلاق لا يكون نتيجة لأحد هذه العوامل فقط بل إن أكثر من عامل يتداخل عادة لحدوثه.

كما أن هناك من العوامل ما قد تبدو واضحة على أنها مسببة للطلاق على حين أن عاملا خفيا هو السبب الحقيقي على الرغم من عدم التصريح به.

فإهمال المصالح الزوجية وكثرة المشاحنات مثلا قد يكون سببها الأصلي عدم الانسجام الجنسي والقسوة في المعاملة قد يكون سببها الحقيقي خيانة أحد الزوجين وهكذا.

لذلك فاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء هو في الواقع اعتماد على الأسباب الظاهرة للطلاق وليس على الأسباب الحقيقية التي لا تتكشف إلا إذا أجريت البحوث العلمية الدقيقة في هذا الشأن.

٧-تعد المرأة الريفية من أقدر مدبرات المترل فمقدرة الأسرة الريفية على البقاء طوال السنوات المظلمة التي تخللت عهود الإقطاع مع انخفاض الدخول إلى مستويات بالغة الانحطاط، يظهر قدرة المرأة الريفية بالسير بالحياة العائلية مستعينة بكل ما في طاقتها وما في تفكيرها من جهد وتدبير، فكفاح المرأة الريفية في الدفاع عن كيان أسرها مضرب الأمثال في ظروف اجتماعية قاسية وتحت تهديد مستمر من حق الرجل المطلق في الطلاق أو في الزواج بغيرها.

٥ -التغيرات التي طرأت على أشكال الأسرة القروية الحديثة:[١]

يتفق السوسيولوجيون المعنيون بدراسة الأسرة على تشخيص أنماط التغير في الأسرة الحديثة، إلا أن وجه الاختلاف الوحيد فيما بينهم حيال هذا الموضوع هو مدى

---

١ - محمد الجوهري، د. علياء شكري، ص٦٥-٧١.

تقويمهم لهذه التغيرات. وما إذا كانت علامة من علامات انحلال الأسرة، أم أنها لا تتجاوز حدود التغير في مكوناتها ووظائفها.

ولكن علينا أن ندع مسألة التقويم هذه للمتخصصين، لأن ما يعنينا في هذا السياق هو إلقاء الضوء على الاتجاهات العامة للتغير التي يتفق عليها الدارسون إلى حد بعيد.

فثمة اتفاق حول تحول الأسرة من الشكل الذي يضم ثلاثة أجيال إلى الشكل البسيط الذي يتألف من الوالدين والأطفال. وفي المناطق الحضرية لا يقيم الأبناء المتزوجون مع والديهم إلا في حالات استثنائية، ولو حدث ذلك فإن السبب هو الظروف التي تمليها مصالح الأبناء أنفسهم، فالقاعدة هي أن الأبناء عندما يتزوجون وربما قبل ذلك، عندما يمتلكون زمام أمورهم فإنهم ينتقلون إلى الإقامة في مساك خاصة بهم. إلا أن مشكلات الإسكان والحاجة إلى الزواج بامرأة عاملة، تعد من العوامل التي تؤجل عملية انتقال الأبناء إلى مساكنهم الجديدة. ومع ذلك فإن تطلع الأبناء إلى الحصول على مسكن مستقل يكون قويا للغاية، ولا يلبث أن يتحقق بمجرد أن تتوفر لديهم الإمكانات المادية التي تساعدهم على ذلك.

ولا يرجع صغر حجم الأسرة الحديثة إلى انخفاض عدد الأجيال التي تعيش سويا بداخلها فحسب، وإنما يعد إلى جانب ذلك نتيجة من نتائج تنظيم النسل. كما أن الإجراءات الصحية الوقائية المتطورة، والخدمات الصحية قد عملت على انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال بشكل ملحوظ و لم يعد مجيء طفل جديد أمرا عشوائيا في أغلب الأحوال ولكنه يأتي في الغالب مطلوبا ومتوقعا.

وتتفق التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة والاتجاه نحو الأطفال والعناية بتربيتهم تتفق مع التغير في أهداف الزواج التي أصبحت تتمثل عادة في الوقت الحاضر، في الحصول على السعادة الشخصية و لم تعد مصالح الأسرة هي الدافع وراء الزواج وإنما مصالح الفرد ورغبته في الحصول على الدعم الأخلاقي والعاطفي الذي يؤمنه ويقيه من العزلة في الحصول على مجتمع تسود فيه روح الفردية. وقد أدى ذلك إلى حدوث تغير في الأسس التي يقوم عليها الاختيار للزواج حيث أصبح الاختيار في الغالب يتم على أساس من الحب والجاذبية المتبادلة ولقد أصبح الاختيار الرومانتيكي، شائعا وممثلا لقيمة مهمة ومرغوبة كما أن ازدياد العنصر الورمانسي في الزواج يتفق مع التغيرات التي طرأت على نمط العلاقة بين الزوجين. ولقد أصبح النمط الشائع من

الأسرة هو الذي يقوم على إقرار المساواة بين الزوجين وبينهما وبين الأطفال أيضا بعد ذلك في الحقوق من أجل الحصول على السعادة الشخصية والمساواة بينهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتصل بتقرير مصيرهم المشترك ويعد ذلك أيضـا مـن نتـائج الاستقلال الاقتصادي للمرأة، حيث أصبحت في الوقت الحاضر تحصل علـى فـرص متزايدة في ممارسة حياة مهنية مستقلة.

ولقد أدت تلك التغيرات وبخاصة دخول المرأة في ميدان العمل إلى حدوث نقص في النشاطات التي تقوم بها الأسرة كوحدة اقتصادية.

فلقد أصبحت أعباء العمل المنزلي مسؤولية مشتركة بين الزوجين كما أن النمـو الملحوظ في عدد المقاهي والمطاعم ومرافق الخدمات وانتشار التقنيات ووسائل المـنزل الحديث قد حد من اتساع النشاطات المنزلية ولقد حلـت المدرسـة وغيرهـا مـن المؤسسات التربوية الأخرى محل الأسرة حيث أخذت تتولى عنها مهمة أداء الوظيفـة التربوية إلى حد بعيد. إلا أنه في المجالات التي لا تزال فيها الأسرة تشـارك في تربيـة الأطفال فإن الأسرة تؤدي هذا الدور بشكل أكثر فعالية من ذي قبل. وينحصر دورها الرئيس في تلك الحالة في تكملة عملية التعليم الرسمية التي يتلقاها الأطفال في المدرسـة والتي تتم من خلال حشو المعلومات الموجودة في الكتب في أذهان التلاميـذ وذلـك بتقديم الدعم العاطفي لهم وبذلك فإن الأسرة تعمل على إعداد الأبناء الصغار لكـي يعيشوا في المجتمع المحلي حياقم الحقيقة. وفضلا عن ذلك فإن الأسرة تميئ للطفـل، في حدود إمكاناته الوضع الاجتماعي الذي يمكنه أن يستهل به حياتـه عندمـا يصبـح مستقبلا مستقلا. وبطبيعة الحال، فإن الأوضاع الاجتماعية ترتبط بالتنظيم الاجتمـاعي للمجتمع، ونظام التدرج الاجتماعي، وبخاصة إذا كان ذلك يحدث في ظـل نظـام اشتراكي أو نظام رأسمالي وعلى العموم فإن دور الأسرة في تأمين مستقبل الأبناء، هـو دور لا يمكن إنكاره في كلا النظامين.

ولقد تغيرت أيضا وظيفة الأسرة في عملية "التأمين"، فلقد أصبح التأمين الاجتماعي الذي اتخذ شكلا واسع النطاق، يهيئ للناس وبخاصة الكهول والمسنين منهم، سـبل العيش المستقل تحت أي ظرف من الظروف كما أن الوظائف "التأمينية" للأسرة قـد أخذت إلى حد كبير تتسم بطبيعة عاطفية ومعنوية.

أما الأنشطة الثقافية للأسرة الحديثة فإنها لم تتناقص وإنما قد أخذت شكلا متغيرا في بعض جوانبها وفي الحقيقة، إن وجود المراكز الثقافية المتخصصة (كـــدور الســينما) والمقاهي، والنوادي، والمسارح، وأماكن التسلية، قد حد من الدور الثقافي للأســـرة. ومع ذلك فإن التلفزيون بما له من قيمة كبيرة في المجتمع الحديث، وعلاقات الصداقـــة والعلاقات مع الأقارب البعيدين فضلا عن وسائل الاتصال الجمعي من العوامل الـــتي تحفظ على الأسرة دورها الثقافي على الرغم من اختلاف هذه العوامل من حيث مجالها ومضمونها.

إن التغيرات التي طرأت على نمط الأسرة الحديثة كانت من الأسباب وراء ضعـــف التماسك في هذه الأسرة. فلقد أصبحت السعادة الشخصية هي القيمة المنشـــود، ولا تلبث الأسرة أن تفقد تكاملها (الفعلي أو الرسمي) عندما يقرر الأفراد أنهم لا يرغبـــون في الاستمرار كأعضاء بداخلها كما أن أعداد حالات الطلاق مؤشر دال على تطـــور العلاقات العاطفية التي تربط بين الزوجين وهي من هذه الناحية تمثل جزءا صغيرا مـــن التغيرات الاجتماعية الشاملة التي تحدث على نطاق واسع في عالم اليوم.

وتظهر التغيرات التي أحاطت بالنمط الجديد للأسرة، في كل المجتمعات كمـــا أن هذه التغيرات تتم بدرجات متفاوتة أي أنها تحدث بصورة نسبية وطبقا لتقدم الأحـوال الحضارية العامة في البلاد والمجتمعات المختلفة وثمة اختلافات كبيرة بين الأسر القرويـــة والأنماط الأخرى من الأسر الموجودة في مختلف البيئات والجماعـــات الاجتماعـــات الاجتماعية كما أن النمط الحديث للأسرة الذي يقوم على المساواة والـــذي يتســم بالوظائف الاقتصادية المحدودة والمضامين الثقافية والتربوية المتغيرة يعد أكـــثر ملاءمـــة للمجتمع الصناعي وتجد في مختلف العصور. إن الأنماط الحضرية هي التي تسيطر دائمـا على التنظيم المهني للمجتمع ككل.

ولكن الأسرة القروية في الوقت الحاضر أخذت هي الأخرى تتطلع إلى أن تصبـــح على غرار ذلك النمط الحضري وتتكيف معه. ونجد إلى جانب الدور المسيطر للتنظيـــم المهني الصناعي في عملية الإنتاج، أن التنسيق الاقتصادي في عملية الإنتـــاج للحيـــاة الاجتماعية وما نجم عنه من قيم وأنماط أخذت هي الأخرى تسيطر على ملامح المجتمع الحديث وقد استطاعت هذه الأنساق المهنية أن تنفذ إلى الحياة القروية من خلال السبل

الممكنة كافة عبر وسائل الاتصال الجماهيري ومن خلال اتصال الأفراد القرويين بالمدن ومن خلال الاتصالات التي تستطيع أن تحدث ضمن كل أسرة قروية وأقاربها الموجودين في المناطق الحضرية فلقد أخذت هذه الأنماط الحضرية تظهر في القرية كمظهر من المظاهر التي يعبر بها القرويون عن توافقهم مع ظروف المجتمع الحديث.

وتتفق اتجاهات التغير في الأسر القروية مع اتجاهات التغير في المجتمع بوجه عام.

ولكن وجه الاختلاف الذي يمكن ملاحظته يتمثل في الدرجة التي تحدث بها هذه المتغيرات، نظرا لأن إمكان التغير في الحياة القروية والعمل الزراعي هي إمكانات محدودة في الحقيقة ويمكن الوقوف على اتجاهات التغير حينما نلاحظ أن بعض الظواهر التي تحدث في القرية، هي الظواهر نفسها التي تحدث اليوم في المدن.

يضاف إلى ذلك أن مبدأ "الرومانسية" قد جعل الشبان في القرية يتطلعون ويطمعون إلى أن يكون شكل الأسرة الذي يتوقعونه مطابقا لنمط الأسرة الحضرية وعلى كل حال فقد دلت التحليلات الإحصائية على أن هذه المطامح لا يمكن أن تتحقق إلا حينما يترك هؤلاء الشبان حياة الأسرة الريفية وحياة المزرعة ويغادرون القرية ولو ظل الفتى أو الفتاة داخل القرية، فإن عملية اختيار القرين تتم في حقيقة الأمر على أساس أن حجم المزرعة لا يزال هو المبدأ الذي يحكم عملية الاختيار ولكن على الرغم من أن هذا المبدأ لم يعد يطبق بصراحة من جانب الوالدين وعلى الرغم من أنهما قد أخذا يمنحان الأبناء حريتهما في اختيار القرين، فإن دائرة العلاقات والاتصالات لا تزال محكومة بالتدرج الثابت للمكانات الاجتماعية في القرية ويمثل ذلك ظاهرة غير صحية أمام الأبناء حينما يكونون بصدد الاختيار الفعلي لشريك حياتهم الزوجية وأكثر من ذلك فإن الوالدين عندما يطلب منهما إبداء رأيهما في موضوع زواج الأبناء فإنهما يوضحان أن الحرية مكفولة لأبنائهم ليختاروا هم بأنفسهم، بشرط أن يكون اختيارهم محكوما بمصالح الأسرة ومصالح المزرعة ومناسبا لطبيعة الأحوال التي يفرضها العمل الزراعي فمثل تلك الأمور الاقتصادية تحتل جانبا من أفكار الأبناء عندما يضعون خططهم للزواج على الرغم من أن "الاختيار الرومانسي" قد أصبح يمثل قيمة كبرى كما أن الأنماط التقليدية لا تزال تؤثر تأثيرا قويا في السلوك الحقيقي للأبناء في المناطق الريفية. ومن المجالات الأخرى التي يتخذ فيها

القرار بوساطة الأبناء أنفسهم وليس بوساطة الأسرة قرار اختيار المهنة. وعلى الرغم من أن هذه القيمة أصبحت معترفا بها داخل الأسر القروية في الوقت الحاضر، فإن التزام الأبناء حيال الأسرة والمزرعة ما زال يؤثر تأثيرا واضحا في سلوكهم واتجاهاتهم نحو الاستقلال. وهناك الكثير من الشباب الذين يرغبون في ترك حياة المزرعة والحصول على مهنة أخرى تمكنهم من تأمين مستقبلهم.

ومع ذلك فإنهم يظلون باقين في المزرعة إذ إنه لا يمكن أن تبقى المزارع دون من يديرها ويتوارثها، وما زالت الوظائف الثقافية للأسرة، و لم تستطع هذه المؤسسات الثقافية أن تقضي على وظائف الأسرة.

وما زالت الوظائف الثقافية للأسرة الريفية أقل تحديدا من نظائرها عند الأسرة الحضرية، ففي المدن أخذت بعض الهيئات تضطلع بالوظائف الثقافية وهي توجد بدرجة كثيفة في المدن، إلا أنها ما زالت أقل كثافة في القرى فانتشار الراديو والصحف والتلفزيون وغير ذلك من الوسائل التي يتعرض لها الحضريون كثيرا كالسينما كل ذلك قد أضعف من الوظائف الثقافية للأسرة.

ولقد طرأت تغيرات أساسية على نمط العلاقات داخل الأسرة القروية كذلك. فالأسرة الأبوية البحتة الصارمة آخذة في الاندثار وقد بدأت الفردية تميز اتجاهات الأعضاء في الأسرة القروية كذلك.

وأصبح الأبناء يعبرون عن رغباتهم دائما في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتصل بالأسرة، أو على الأقل ضمان تحقيق رغباتهم بما يتماشى مع القيم الخاصة بهم، كما أصبح الأبناء المتزوجون يصدرون بأنفسهم الكثير من القرارات، وأصبح الأبناء الكبار يشاركون بدرجة أكبر في اتخاذ القرارات التي تتصل بالأسرة والمزرعة.

كما أن الوظائف التربوية التي تؤديها الأسرة القروية قد طرأت عليها أيضا تغيرات أساسية، فهناك اهتمام كبير بتحقيق الرفاهية للأبناء كما أن الأبناء الصغار الذين يتلقون تعليمهم بالمدارس قد أخذوا يتخففون من أعباء العمل بالمزرعة.

وإن كان يؤديه الأبناء في الماضي أثناء تعليمهم الذي يرتكز على العمل في المزرعة وفيما يتصل بسلطة الأب، الذي يعد مسؤولا عن إدارة المزرعة فإنه لا يمكن تقييدها، ذلك ان الوظائف الإنتاجية للأسرة القروية ككل لا يمكن أن تقل أو تضعف وإلا

ستكون النتيجة هي إهمال المزرعة التي تعد المقوم الأساسي لوجود الأسرة وبقائها وتعد الوظائف الإنتاجية التي تقوم بها الأسرة القروية.

السبب الحاسم في بطء عملية التغير هي التي تطرأ على نمط الأسرة، فالميل إلى أن تحمل المزرعة باستمرار ملامح المشروع الإنتاجي يتعارض دائما مع المطامح الجديدة لأفراد الأسرة إذ إن نمو هذا المشروع يتطلب بالضروة أن يكون هذا النمو مصحوبا بنمو مماثل في القوى العاملة واتلجهيزات اللازمة على هذا المستوى قد أخذت هي الأخرى تتزايد على الرغم من أن تكون --- لتطبيق الكثير منها على مستوى المزرعة الصغيرة ما يزال محدودا. وأكثر من ذلك فإن المكننة الزراعية لم تعمل على تخفيف عبء العمل عن كاهل الأسرة، بل إنها قد عملت فقط على تنظيم العمل وتحويل الجهد البشري إلى بعض القطاعات التي لا يمكن أن تستغني عن العمالة البشرية.

باختصار فإن ملامح المشروع التجاري التي أخذت تزداد بالنسبة للمزرعة تتناقص الوظائف الاقتصادية للأسرة، ازدادت هذه الوظائف نموا كما ازدادت التطلعات إلى توسيع مجال الوظائف الثقافية والتربوية.. الخ.

ولكن ذلك يواجه بصعوبات كثيرة ولقد أصبح الدعم العاطفي الذي يقدم من خلال الأسرة القروية الحديثة شكلا يتسم بالاختصار إلى الانسمام كنتيجة لوجود نزعتين متناقضين تحدث الواحدة منهما بمصاحبة الأخرى، وهما: الازدياد الملحوظ والمسيطر في تطلعات الأفراد تلك التطلعات التي تتخذ من نمط الحياة الحضرية نموذجا لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنماط السلوك التي تفرضها طبيعة الحياة القروية والعمل الزراعي.

وفضلا عن ذلك فإن نمو المجتمع الصناعي يعمل بدوره على تعميق هذا الصراع، وذلك في ضوء الزعم القائل إن تكيف الأسر القروية وتوافقها مع حياة المجتمع الصناعي. سوف ينمو من خلال الأشكال الصناعية التي بدأت تميز أنماط الإنتاج ومنها العمل الزراعي نفسه.

مشكلات المجتمع الريفي:

عاش الفلاح لفترة طويلة من الزمن عبدا للأرض، لا يتمتع بحصيلة عرقه وجهده، في ظل سخرة واحتلال وإقطاع، و لم يكن له أي حقوق أو صوت مسموع يصل إلى الحكومة مطالبا بتحسين معيشته أو أحوال قريته، و لم يكن هناك بالتالي أي اهتمام من جانب الحكومة بتوفير أي نوع من الإصلاح، أو تقديم الخدمات لأهل الريف، مما ساعد على انتشار وتفشي الكثير من المشكلات والمعوقات التي جعلت مجتمع القرية يعيش في ظل مجموعة من المشكلات ما زال يعاني من آثارها رغم الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى الحياة في القرية وتقريب الفوارق بينها وبين المدينة.[1]

ولو أن كل قرية تتميز عن غيرها بما يتشابك فيها من علاقات ومصالح وعادات وطرائق حياة، لأن هناك مجموعة من المشكلات العامة يشترك فيها الريف بصفة عامة أوجدها عوامل كثيرة على مدى عصور طويلة، وإن كانت تختلف في حدها من قرية إلى أخرى.

ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى:

(أ) مشكلات اقتصاديه.

(ب) مشكلات اجتماعية.

(جـ) مشكلات ثقافية.

(د) مشكلات صحية.

(هـ) مشكلات عمرانية.

(أ) المشكلات الاقتصادية:

١-قلة الدخل: أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح، إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى، الكسب من غير الزراعة، وفرص العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة مما يقلل باستمرار نسبة الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج.

---

١ - كمال الدين حسني، وسائل الاتصال ودورها في تنمية المجتمع الريفي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٨-٢٨.

٢-أثر البناء الإقطاعي في الريف: والذي أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير، وصغر المساحات التي يزرعها، مما يجعل من المزرعة وحدة اقتصادية غير كافية لاحتياجات الأسرة، وأوجد فائضا كبيرا في الأيدي العاملة ليس لها مجال للرزق إلا العمل في أرض المالك الكبير بأقل الأجور.

٣-ندرة في رأس المال: فرأس المال الذي يملكه الفلاح ثابت يتكون من الأرض والأدوات والمواشي، والحصول على رأس مال سائل يستلزم الاستدانة من المرابين. كما أن عدم كفاية رأس المال، أو عدم توفره يحول دون الاتجاه إلى الزراعة التي تحتاج إلى رأس مال كبير وعماله أكثر وفترة وانتظار أطول حتى يظهر المحصول.

٤-ضعف الإنتاج: وقد أدى ذلك إلى التمسك باتباع طرائق الزراعة القديمة واستعمال آلات وأدوات بدائية، ومقاومة قبول النصائح والإرشادات القائمة على الأبحاث العلمية والتجارب الناجحة، وعدم كفاية وسائل حماية النباتات والمحاصيل من الآفات والحشرات التي تفتك بجزء كبير من المحصول، مما يجعل المحاصيل الزراعية تعطي منتوجا أقل من الحد الأمثل.

وكذلك الحل بالنسبة للحيوان والدواجن إذ أدى عدم تربية الأصناف التي تعطي إنتاجا كبيرا من اللحم أو اللبن أو البيض أو عدم الدراية بوسائل التربية والتغذية السليمة إلى ضعف الإنتاج الحيواني إلى درجة كبيرة.

٥-الاعتماد على محاصيل معينة: فالاعتماد على محصول واحد وبخاصة إذا كان من المحاصيل التصديرية يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة في السوق العالمية وتتأثر أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية.

٦-فرص العمل المحدود ونقص الحرف: وهي تعود إلى تزايد السكان بسرعة أكبر من زيادة الموارد للإنتاج، وإتاحة فرص عمل جديدة، وإلى نقص التخطيط والتدريب على الكثير من الحرف التي تحتاجها القرية، ويمكن أن تستوعب الفائض من الأيدي العاملة، مثل السمكرة والتجارة والميكانيكا وصيانة الآلات، إذ تعودت القرية أن تسد احتياجاتها من هذه الحرف من المدينة.

٧-قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمترلية: ويرجع ذلك إلى نقص التخطيط لإنتاج الصناعات للسير مع حاجة الأسواق، وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير

الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج. وكذلك نقص الأبحاث الفنية اللازمة وبرامج التدريب التي تؤدي إلى الإبقاء على الصناعات اليدوية بشكل متجدد قائم على تطور صناعي وفني تجعل لها طابعا مميزا يمكنها من الصمود أمام المصنوعات التي تنتجها المصانع الكبيرة الحديثة.

ويتطلب علاج المشكلات الاقتصادية الاهتمام بالنواحي التالية:

١- تخطيط السياسة الزراعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبة.

٢- نشر الجمعيات التعاونية ودعم إمكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية الحديثة والمبيدات الحشرية، وكذا في القيام بعمليات تسويق المحاصيل الزراعية وتقديم الفروض في المواسم الزراعية المختلفة.

٣- تحسين الإنتاج الزراعي بمساعدة الدراسة العلمية لأنواع التربة وأمدادها باحتياجاتها من المياه والأسمدة بالكميات المناسبة لكل محصول.

٤- توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولا أكبر أو صنفا أجود.

٥- دراسة مواعيد الزراعة المناسبة لكل محصول.

٦- الاهتمام بالزراعات الكثيفة التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة الميكنة الزراعية للتغلب على نقص اليد العاملة الزراعية.

٧- إدخال أصناف جديدة من الخضار والفاكهة والزهور وإعدادها للتصدير.

٨- الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة. والاستفادة من تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية عند توفرها وبيعها أو تصديرها مصنعة بأعلى سعر.

٩- الاهتمام بإعداد المحاصيل للتسويق وتعبئتها بطريقة سليمة وتسويقها في الوقت المناسب.

١٠- زراعة المحاصيل اللازمة لزيادة الإنتاج الحيواني.

١١- حماية الثروة الحيوانية من الأوبئة والأمراض بالاهتمام بتحصينها ضد الأمراض وتوفير العلاج البيطري.

١٢- نشر تربية السلالات والأنواع ذات الإنتاج الوفير من الماشية والدواجن.

١٣- الاهتمام بعمليات الإرشاد الزراعي وتوجيه المزارعين وإقناعهم باتباع الاتجاهات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات.

١٤- نشر أساليب التجمع الزراعي للملكيات الصغيرة لإتاحة الفرصة لممارسة العمليات والطرائق الزراعية الحديثة واستخدام الآلات الزراعية الميكانيكية.

١٥- الاهتمام بمشروعات الصناعات الريفية والمترلية بدراسة توفر الخامات اللازمة لها وتحديد أنواع الصناعات التي يمكن أن تقوم عليها. وكذا دراسة احتياجات السوق ومتطلباته، ونشر مراكز التدريب على الصناعات وتطوير إنتاجها باستمرار من حيث النوع والتصميم، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية الإنتاجية التي تساعد الصناع والحرفين على توفير القروض اللازمة لهم. والحصول على الخامات والآلات والأدوات والقيام بعمليات التسويق.

(ب) المشكلات الاجتماعية:

١-التقاليد والعادات: ولا يقصد بها التقاليد والعادات بصفة عامة. فلكل مجتمع تقاليده وعاداته التي يتوارثها من جيل إلى جيل، وتعد جزءا من تراثه وثقافته، ولكن هناك من التقاليد والعادات ما يحد من التطور ويعد معوقا للتنمية ومنها:

- الإسراف في المناسبات كالأفراح والمآتم.
- التمسك بالأمثال الشعبية التي تشجع السلبية مثل "القناعة كتر لا يفنى" مما يهدم أسس التنمية. وكل محاولة لتحسين مستوى الحياة "اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب"، مما يحطم مبدأ الادخار. "أجري جري الوحوش غير رزقك لن تحوش"، "اسع لرزقك ما شئت فلن تنال غير ما قسم لك"، مما يقتل حوافز العمل والإنتاج "اسأل مجربا ولا تسأل طبيبا"، مما يفترض في الطبيب عدم الخبرة إلى جانب العلم ويشجع عدم الإقبال على العلاج الطبي.

<-التواكل والتواني عن الحقوق وإلقاء العبء في الإصلاح على الجهود الحكومية.

-الحساسية الشديدة والتمسك ببعض الأمور، التي قد تؤدي إلى القطيعة بين الأفراد والأسرة، أو القتل أخذا بالثأر.

٢-سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية، وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد.

٣-سوء تفهم بعض تعاليم الدين وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم النسل وعدم الإقبال على وسائله أو مقاومتها وكذا فيما يتصل بأمور الزواج بأكثر من واحدة أو الزواج المبكر والطلاق.

٤-قلة الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة. وقلة المنظمات التطوعية والتنظيمات الشبابية والنسائية.

٥-التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الطريقة الحديثة وقبول التغير والتجريب.

٦-الهجرة من الريف إلى المدينة التي تفقد الريف باستمرار عناصر تجد يده وتطوره.

٧-نقص وسائل الترفيه في الريف وعدم الاستفادة من وقت الفراغ.

٨-عدم الاعتراف بدور المرأة الريفية كعنصر فعال في عملية التنمية والنهوض بمستوى الأسرة.

ويتطلب علاج المشكلات الاجتماعية الاهتمام بالنواحي التالية:

١- التوعية الاجتماعية، ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات والأمثلة السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة ونشر الاتجاهات الإيجابية التي تحض على العمل البناء.

٢- الإرشاد الديني وتوضيح رأي الدين الصحيح في المسائل الاجتماعية ونشر آراء العلماء المتطورة في تفسير أحكامه.

٣- دراسة المشكلات الاجتماعية بالتعمق الذي يضمن الوصول إلى دوافعها ومسوغاتها وعلاجها على أيدي اختصاصيين متفهمين لظروف القرية وأوضاعها.

٤- إشراك القادة المحليين في حل مشكلات مجتمعهم وموالاتهم بالتدريب والتشجيع والمساعدة.

٥- حث أكبر عدد من القرويين على الاشتراك في العمل والإسهام في المشروعات المختلفة التي تعود عليهم وعلى قريتهم بالنفع.

٦- الاهتمام بنشر مراكز تنظيم الأسرة في الريف وبث التوعية بتنظيم النسل على أساس من الفهم لطبيعة الحياة الريفية وتفكير أهل الريف.

٧- نشر الأندية الريفية والساحات الرياضية وتوجيه الريفيين لقضاء وقت الفراغ فيما يفيد ويعود عليهم بالنفع مثل تكوين جمعيات للهوايات في الأندية وتشجيع الشباب على القيام بالأنشطة المختلفة كتربية النحل والدواجن وزراعة الخضر، وتكوين فرق التمثيل بإقامة الحفلات الترفيهية في المناسبات المختلفة، وإقامة المباريات الرياضية، والاستفادة من تجمعات القرويين في هذه المناسبات في نشر المفاهيم الجديدة والتوعية.

٨- الاهتمام بتشجيع المرأة الريفية على المشاركة الإيجابية في النهوض بمجتمعها وذلك بالتعليم والتثقيف وتكوين الأندية واللجان النسائية والاهتمام بتنمية خبراتها وقدراتها ومهاراتها في شؤون الأسرة وتنشئة الأطفال وتربيتهم.

(جـ) المشكلات الثقافية:

١- الجهل وانتشار الأمية التي تقف حائلا أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى الريفيين.

٢- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشكلاته.

٣- عدم معرفة الطرائق الصحيحة لأداء الأعمال المختلفة أو أنسبها وأصلحها لتحسين مستوى الحياة الريفية.

٤- عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة بالقرية وخدماتها وإمكاناتها حتى يمكن الحصول منها على الفائدة المنشودة.

٥- عدم ملاءمة المناهج المدرسية للحياة في القرية إذ إن نظام التعليم العام يخلق مواطنا يعرف القراءة والكتابة دون أن يتعلم ما يهم البيئة ويربطه بها ليعيش فيها كمزارع أو صانع مثقف.

٦- الهجرة المستمرة للمتعلمين بعد أن أصبحوا غير قانعين بالحياة فيها.

٧- تسرب الأطفال من المدارس للعمل في الحقول أو غيرها لمساعدة الأسرة اقتصاديا.

٨- عدم توفر المدرسين المدربين للتدريس في القرية.

٩- قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية مثل الجرائد والمجلات والكتب، وبخاصة تلك التي تناسب مستوى التعليم في القرية، أو قدرات الذين محيت أميتهم.

ويتطلب علاج المشكلات الثقافية الاهتمام بالنواحي التالية:

١- الاهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم وتشجيع فتح فصول محو الأمية، ومتابعة الملتحقين بها وترغيبهم في الانتظام بها ومنحهم الحوافز المناسبة.

٢- العناية بنشر المكتبات العامة وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين وما يهمهم من أنواع العلوم والمعرفة.

٣- العناية بالإذاعات والبرامج الموجهة إلى الريفيين في الإذاعة والتلفزيون وحث الريفيين على الانتظام في مشاهدتها وسماعها.

٤- الاهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التي تتناول ما يهم الريفيين من موضوعات وأخبار.

٥- إصدار مجلات مناسبة لثقافة الريفيين ومستوى تعليمهم مكتوبة بلغة سهلة وبحروف كبيرة والعمل على نشرها وتشجيع قراءتها.

٦- تشجيع المثقفين من أبناء القرية على إصدار مجلات الحائط وتعليقها في الأماكن التي يتردد عليها الريفيون.

٧- تكييف نظام التعليم في مدارس القرية بما يناسب البيئة وتعديل مناهجه بما يساعد على إيجاد شريحة مثقفة من الفلاحين والعمال.

٨- الاهتمام بتعليم المرأة وتثقيفها بوساطة فصول محو الأمية للسيدات والنوادي واللجان النسائية لما للمرأة من دور أساسي في التنشئة السليمة للطفل.

٩- الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وإتاحة الفرصة أمامها للاستزادة من العلم، فقد تكون أقل رغبة في الهجرة من القرية إلى المدينة، وقد تكون مشجعا لبقاء أبناء القرية المتعلمين بها عندما يجدوا من بناتها الزوجة المتعلمة المناسبة.

(د) المشكلات الصحية:

١- انتشار الأمراض المتوطنة ووجود البرك والمستنقعات كمصدر لنشر أمـــراض البلهارسيا ولانكلستوما والملاريا والدوسنتريا واليتفود والتبـــول والتـــبرز في مجاري المياه مع استخدام مياهها في الشرب أو في الاستحمام أو غسيل الخضر والملابس.

٢- وجود مواطن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران مثل أكوام السباخ والفضـــلات الآدميـــة والحيوانيـــة في الطرقات والحظائر والمنازل.

٣- قلة التهوية بالمساكن وامتلاؤها بالدخان الناتج عن الأفران المترلية مما يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التهوية مثل السل وأمراض الجهاز التنفسي والانفلونزا.

٤- الجهل بالأمراض المختلفة وطرائق الوقاية منها وعدم الاهتمام والإقبال علـــى التحصين ضد الإصابة بها.

٥- قلة الوعي الصحي في الإسراع بالعرض على الطبيب عند الشعور بالمرض بدل الالتجاء إلى وسائل العلاج البدائية والوصفات البلدية.

٦- عدم الاهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية أو الإبلاغ عنـــهم، ممـــا يساعد على انتشار هذه الأمراض وإصابة الأسرة والجيران بها.

٧- سوء التغذية واعتماد الفلاح في مأكله علـــى وجبـــات غذائيـــة لا تفـــي بالاحتياجات اللازمة للجسم مما يجعله عرضة للإصابة بالأمراض الناتجة عـــن نقص التغذية أو الفيتامينات.

٨- عدم الوعي الغذائي لدى الأسرة الريفية في معرفة القيمة الغذائية للمـــأكولات المختلفة وتكوين الوجبات الغذائية وتنظيم حصول الجسم علـــى احتياجاتـــه الغذائية المختلفة.

٩- عدم توفر الخدمات الصحية والعيادات الطبية بالقرى أو قلة الأطباء بها.

١٠- عدم توفر المراحيض الصحية بالمنازل.

١١- عدم توفر مصادر مياه الشرب النظيفة أو حمايتها من التلوث في الخزانـــات والأوعية المترلية.

١٢- عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية.

١٣- عدم الإقبال على تنظيم النسل وكثرة إنجاب الأطفال التي تؤدي إلى ضعف صحة الأم والأطفال ويزيد من مشكلة عدم كفاية الغذاء.

ويتطلب علاج المشكلات الصحية الاهتمام بالنواحي التالية:

١- القضاء على مصادر انتشار الأمراض مثل ردم البرك والمستنقعات أو تحويلها إلى مزارع سميكة.

٢- حفظ وتخزين السماد بطريقة يمنع توالد الذباب والحشرات.

٣- التخلص من جثث الحيوانات النافقة والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض.

٤- إنشاء مراكز طبية والكشف عن اللحوم.

٥- مقاومة الحشرات الناقلة للأمراض بعملية الرش والتعفير للمنازل والطرق والبرك والمستنقعات.

٦- تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع الأمراض المختلفة وطرائق الوقاية منها، والعناية ببرامج التعليم الصحي والصحة العامة بالمدارس والاجتماعات العامة والمساجد.

٧- نشر المراحيض الصحية والحمامات بالمنازل والأماكن العامة.

٨- العناية بتحسين المترل وإيجاد فتحات للتهوية ونشر استخدام المواقد عديمة الدخان.

٩- نشر الوعي الغذائي بين الريفيين والتوعية بأنواع الأغذية والمأكولات ومكونات الوجبات التي تعطي الجسم احتياجاته الغذائية اللازمة، والتوسع في زراعة الخضر والعناية بطرائق نظافتها وغسلها عند تناولها طازجة.

١٠- توفير الخدمات الصحية الضرورية للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الأمراض والأدوية، وكذا وسائل الإسعاف السريع والتطهير.

(هـ) المشكلات العمرانية:

١- عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائية.

٢- ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعوق حركة السير أو النقل داخل القرية.
٣- تلاصق المنازل وعدم توفر الاحتياجات المعيشية والصحية بها ووجود الحظيرة داخلها وتخزين الأحطاب على سطحها.
٤- الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق.
٥- عدم توفر الكهرباء سواء للإنارة في الطرق والمساكن أو كمصدر للقوى المحركة.
٦- عدم وجود طرق ممهدة توصل إلى القرى وتربطها بالطرق الرئيسة.
٧- رداءة المواصلات ووسائل الاتصال بين القرى وبعضها أو بينها وبين المدن.
٨- عدم توفر المساكن للموظفين أو العاملين بمرافق الخدمات المختلفة من غير أهل القرية.

ويتطلب علاج المشكلات العمرانية الاهتمام بالنواحي التالية:
١- إعادة تخطيط وبناء القرية سواء أكان ذلك بإعادة تخطيط القرية في موقعها الأصلي أم في أرض مجاورة.
٢- دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه بقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب للتوسع على أسس صحية وعمرانية جديدة يراعى فيها اتساع الطرق وسهولة دخول السيارات وخروجها.
٣- تشجيع الجهود الذاتية لإعادة المساكن وتوفير التصميمات التي تفي باحتياجات الأسرة الريفية كمسكن صحي تتوفر فيه الراحة الجسمية النفسية وأماكن إيواء الماشية والدواجن وخزن المحاصيل والأدوات، وإعداد الخبز والطعام وغسل الملابس وقضاء الحاجة والاستحمام.
٤- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية للإسكان وإمداد الراغبين في البناء بالقروض والمساعدات ومواد البناء ولوازمه بأسعار معتدلة.
٥- تزويد القرى بمصادر مياه الشرب النقية ومد مواسير المياه لتصل إلى أجزاء القرية المختلفة والمنازل لتكون في متناول الجميع.
٦- توفير الكهرباء لإضاءة طرقات القرية والمحال العامة وما يتبعها من توفير الوسائل المترلية والترفيهية الحديثة، وكذا القوى المحركة للآلات الزراعية والصناعية.

٧- تشجيع أهالي القرية وحثهم على الاهتمام بطرقات القرية وتوسيعها والاعتناء بمداخلها بجهودهم الذاتية، وتقديم المساعدات الفنية والمادية لهم.

٨- إنشاء الطرق اللازمة لتربط القرى ببعضها وبالمركز الإداري.

٩- توفير وسائل المواصلات المنتظمة وإنشاء المحطات في نقط ثابتة.

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية في المجتمع القروي

أولا- معنى التنمية الاجتماعية:

تتسم المجتمعات البشرية بالتغير الاجتماعي والثقافي، وإذا كان ثمة اختلاف بين المجتمعات فهو اختلاف من حيث درجة التغير ومداه. و قد يحدث التغير نتيجة عوامل داخلية في ذات المجتمع المحلي وفقا لطبيعة بنائه، وقد يكون السبب في التغيير عوامل خارجية عن بناء المجتمع،كما قد يحدث هذا التغيير بفعل المجموعتين معا. وأحيانا يحدث التغيير بطريقة عفوية غير مقصودة وغير مخططة، وأحيانا أخرى يحدث بناء على تخطيط وتقدير بنتائجه وآثاره بغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع المحلي.

ومن ثم يمكن القول إن التنمية هي العملية أو مجموعة العمليات المرسومة والمخططة بهدف إحداث نوع من التغير الاجتماعي الإيجابي في بناء المجتمع ووظائفه لتحقيق أهداف يحددها المجتمع ذاته.ولقد عرفت الأمم المتحدة تنمية إحداث نوع من تحقيقها في المجتمع بأنها: ((العمليات التي يمكن بواسطتها تحديد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،ولمساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع الأكبر والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر ممكن)).

وعلى ذلك تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة عمليات متلاحقة تتخلل ميادين متنوعة قد يتداخل بعضها من أجل تحقيق هدف عام، ويشترك في إنجاز هذه العمليات جميع العاملين في المجتمع. كما يصبح للدولة دورها الفعال، وبخاصة في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التوجيه الاجتماعي العام في المجتمع، أو التي تتبنى التوجيه

---

* - هذا الفصل من كتاب د. غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٠٧-٢٤٢.

المركزي المخطط. فهي إذن مجهود مشترك لجميع المواطنين والعاملين في المجتمع المحلي في سبيل النهوض الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع،مما ينعكس على أهله فيما يعود عليهم بالرخاء والتحضر. ويمكن تحديد المقصود بالتنمية وكذلك وبأنها: ((العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة.لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء أكانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المتسقة،على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات)).

وتعتمد التنمية الاجتماعية على مقومات ثلاثة أساسية وهي: رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية. ولما كانت غالبية دول العالم الثالث النامية تفتقر إلى الإمكانات المالية. كان عليها أن تعتمد في الدرجة الأولى على مواردها البشرية التي تعد جوهر عمليات التطور والنمو. وتعد المناطق الريفية المصدر الرئيس للقوى البشرية التي تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والعمران، حيث يهاجر الكثير من الأفراد من الريف إلى الحضر، سعياً وراء الالتحاق بمختلف الأعمال، وهذه الهجرة من المناطق الحضرية تفسر إلى حد كبير ازدياد نسبة نمو السكان في الحضر عنها في الريف. وقد ازدادت أهمية الموارد البشرية ودورها في عملية التنمية القومية وتعني قوة العمل بمعناها الواسع ((البشرية)) جمعاء بما لديها من قدرات واحتياجات وتطلعات.

وإذا نظرنا إليها كعنصر من عناصر الموارد الاقتصادية، فيمكن القول بأنها تمثل مجموعة المهارات والقدرات الناتجة عن التعليم والتدريب بكل أنواعه بما يدعم سوق العمالة وما يحتاجه من قدرة على تخطيط وتنظيم وتنفيذ الخطط الاقتصادية.

إن التخطيط في مجال القوى البشرية يجب أن يكون في ضوء الاحتياجات الفعلية للبلاد، ولكي ندرك هذه الاحتياجات فإننا نحتاج إلى عدد كبير من الدراسات والبحوث الاجتماعية التي من شأنها أن تزودنا بالحقائق المتعلقة بأنماط الموارد البشرية التي تحتاجها الدولة في جميع المجالات والمناطق، كما يشير إلى الإمكانات الكامنة في هذا المجال إلى برامج التدريب المطلوبة لرفع مستوى الكفاية والإنتاج في المجالات كافة. لهذا يجب على برامج التخطيط أن تساير الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، كما ينبغي أن تكون المشروعات ذات الأولوية مستجيبة لحاجات الأفراد التي يشعرون بها.

إذ قد يشعرون ببعض هذه الحاجات ولا يشعرون ببعضها الآخر، ومن هنا يجب أن تبدأ مشروعات النهوض بالمجتمع بتلك التي يشعر الناس بحاجاتهم إليها، حتى يتجاوبون مع البرامج المعدة لذلك.

وتهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلي إلى إسهام المواطنين بشكل مطرد ونافع في توجيه شؤون مجتمعهم، إذ إن من الأهداف البعيدة المدى في عملية النهوض هذه، العمل على مساعدة الأهالي ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة فعالة في شؤون مجتمعهم. فإسهام الأهالي في برامج النهوض سواء أكان ذلك في التفكير أم التنفيذ والتمويل هو تدريب لهم لإكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها، ولا شك في أن هذا إعداد جوهري للوصول إلى نظام الحكومات المحلية المستنيرة وذلك يتطلب التعرف على القيادة المحلية وتشجيعه وتدريبها بما يتلاءم وعملية النهوض بالمجتمع وتنميته، وفضلاً عن ضرورة اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلي على الابتكار والجهود المحلية، فإنه لا يمكن أن تتحمل الدولة وحدها الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض بوساطة مواطنين مأجورين فقط، ولذا يعد الاعتماد على القيادة المحلية ضرورة فنية وضرورة مالية أيضاً.

ثانياً- تنمية المجتمع القروي:

ويتجلى دور برامج تنمية المجتمع في بناء القاعدة الاجتماعية وتوسيعها في المناطق الريفية المستحدثة فيما يمكن أن تقوم به حوافز المبادأة المحلية في اضطلاع المواطنين بإنشاء المدارس والوحادات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية وتعبيد الطرق وتطهير الترع والمصارف بالجهود الذاتية، مما يوفر على الدولة عبء هذه المشروعات وتوجيه الاستثمارات فيها إلى النواحي الإنتاجية. هذا علاوة على ما للمساهمة الشعبية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية كإنشاء جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات التعاونية واتباع ما تعرف به أجهزة الإرشاد الزراعي من أثر في زيادة الدخل القومي، وكذلك تمهيد الطرق للمواطنين وتدريبهم على المساهمة في تقرير مصيرهم بما يعين على أن تتولد في نفوسهم الديمقراطية السليمة.

ولا أدل على أهمية المشاركة الشعبية من أن المسؤولين عن التربية الاجتماعية يعدون مجرد اشتراك الأهالي في تنفيذ المشروعات المحلية هدفاً في حد ذاته.

والتنمية لا تعني مجرد إدخال عدد من التغيرات مهما كانت أوجه التغير مفيدة في حد ذاتها، إنما يقصد من التنمية مدى قدرة الأهالي على التكيف مع مجموعة التغيرات المترابطة بوساطة برامج موحدة وجهود منسقة. وهذا يشير إلى ضرورة توحيد الجهود بين الجهات والمنظمات المعنية المختلفة العاملة على مستوى المجتمع المحلي لأن الخلاف بين هذه الجهات قد يؤدي إلى تشتيت الجهود وإلى ازدواج الوظائف وربما إلى انقسام الأهالي فيما بينهم. لذلك يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معزل عن الدولة التي تقع هذه المجتمعات في نطاقها. كما أنها لا تنعزل عن المجتمعات المحلية المجاورة لها. فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء له أهميته في منهج الإصلاح والتنمية والنهوض بالمجتمعات المحلية وبالدولة كذلك. فكثير من مشكلات الحياة الريفية مثل استصلاح الأراضي وتمليك المعدمين والبطالة والميكنة الزراعية واستخدام الكهرباء وتحسين المسكن القروي لا يمكن حلها إلا من خلال برامج شاملة مستوحاة من المستوى القومي.[1]

ولا أدل على هذه العناية الكبيرة بالريف من صدور أول قانون للإصلاح الزراعي بمصر يوم ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢، أي بعد مرور ٤٨ يوماً فقط. وذلك من أجل القضاء على الإقطاع وعلى استغلال عدد قليل من الإقطاعيين لعدد غفير من المواطنين يتحكمون في مصائرهم وحرياتهم الاجتماعية والسياسية.

ولقد كان الهدف الأساسي من قوانين الإصلاح الزراعي، التي صدرت عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١، هو إتاحة حق الملكية لأكبر عدد من الأجراء وفي هذا تحقيق للعدالة الاجتماعية وتدعيم للحياة الكريمة للمواطنين الريفيين، وقد كان من أهم الآثار الاجتماعية لقوانين الإصلاح الزراعي ووضع حد للتباين الشاسع بين الطبقات في الريف بينما كان هناك (عام ١٩٥٢) ٢٠٠٠ مالك يمثلون ٠,٠٨% من مجموع الملاك يمتلكون ما يقرب من ١,٣ مليون فدان بنسبة ٢٠% من جملة الأراضي الزراعية، وكان ٣,٦٤٢,٠٠٠ مالك يملكون ٩٤% من مجموع الملاك يملكون ٢,١٢٢,٠٠٠ فدان بنسبة ٣٥% من جملة الأراضي الزراعية.

---

١ - عبد الحليم محمود السيد، تنمية المجتمع الريفي بالجمهورية العربية المتحدة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع، العدد الثاني، مايو ١٩٦٧، ص٥٦-٢٥٩.

وقد حققت قوانين الإصلاح الزراعي الهدف الرئيس منها، وهو زيادة عدد الملاك، وقد كان هذا الهدف نفسه، فضلاً عن أهداف زيادة الإنتاج، من القوى الدافعة وراء مشاريع الري الكبرى التي أصبح سد أسوان العالي، الذي يعد رمزاً لإرادة الشعب العربي وتصميمه على صنع الحياة، كما أنه يعد رمزاً لإرادة الشعب في إتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لهم هذه الفرص عبر قرون طويلة من الحكم الإقطاعي إذ إنه سيضحى توسيع الرقعة الزراعية بنحو مليون ونصف فدان إلى نظام الري الدائم. هذا بالإضافة إلى فوائد أخرى عظيمة تتمثل في الحصول على ١٠ مليارات كيلووات/ساعة من الكهرباء تساعد على الصناعة والتطور، وكذلك تحسين الصرف وتحسين الملاحة طول العام، كما أن المناطق الريفية التي تمر بمرحلة الانتقال والتحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع التقني، تحتاج إلى جهود أكبر في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن الأهالي في مثل هذه المناطق يصبحون تحت تأثير التغير بكل ما يصاحب ذلك من أساليب جديدة في الحياة والمهارات والمعارف التقنية التي يصبح من الضروري الإلمام بها.

وعلى ذلك يتحول الموضوع من مشكلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى مشكلة التنمية الثقافية، تلك التي تعنى بتعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة، كما تعنى بصورة أشمل بتعديل الإطار الايديولوجي وتوسيع بوتقة التفاعل الفكري لدى الإنسان ككائن حي مفرد ومستقل من جهة ولديه كجزء منتم وملتحم بجماعات هو جزء من بنائها الواقعي والفكري والوجداني، ولدى هذه الوحدات الجماعية التي تكون المجتمع المحلي أو القومي.

إن التنمية الثقافية في المجتمعات القروية بوصفها تغييراً في الإطار الايدلوجي من ناحية وتوسيعاً لمجالات الرؤية ولبوتقة التفاعلات الإنسانية من ناحية مقابلة، تتطلب في المقام الأول فهم طبيعة المجتمعات الريفية واحتياجاتها كما تتطلب تحديد مسارات التأثير في شكليها الاتصالي والإعلامي والثقل الذي ينبغي توجيهه إلى الأجزاء المتشاكهة أو المتباينة داخل الجماعات القروية.

إن التنمية الثقافية المرتكزة على سطوة القانون، أو أساليب التغير الإلزامي أو الأساليب التي تتخذ من العادات والأساليب الحياتية القديمة مثل مظاهر السخرية،

بقصد إثارة النفور والكراهية نحوها، للتحول عنها إلى الأساليب والعادات المستحدثة، كل هذه المحاولات لا تحدث آثارها الإيجابية ولا تجدي في كثير من المواقف إلا في إثارة أنواع من الصد المستتر والشك في مصادر السلطة وممثليها، لأنها نفذت إليها من غير مسالكها السوية والطبيعية ذات الأهمية الوجدانية لديهم داخل جماعاتهم القروية ومجتمعاتهم الريفية التي تمثل التجسدات الواقعية للأساس الإنساني في البناء الاجتماعي. ومع ذلك فلا يمكن النظر إلى أهداف التنمية على أنها أهداف يمكن تحقيقها في مدى قصير من الزمن يخضع لقدرة الإنسان ومعرفته في مجال التدخل لتوجيه السلوك بين طاقات المجتمع المتاحة للوصول إلى أهداف محددة أي "التخطيط"، والتخطيط المحلي علي أنه نوع من أنواع التخطيط العامة، إذ يمكن أن يسير إلى جانب التخطيط القومي الشامل، مع أن الخطط قصيرة المدى أو التي هي طابع محلي تقوم بها هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة وإن الخطط طويلة المدى ذات الطابع العام التي قد تتناول أكثر من قطاع في المجتمع، تقوم بتدعيمها الحكومي لما لها من إمكانات متاحة ومن قدرة على التنسيق العام ومن سلطة في إصدار القرارات والقوانين الملزمة.

ثالثاً– سياسات التنمية:

وتقوم بتنمية المجتمع في البيئات المستحدثة على سياسة اجتماعية محددة المعالم تتفق واحتياجات هذه البيئات من جهة وآمال المجتمع من جهة أخرى. هذه السياسة الاجتماعية تحدد في النواحي التالية:

١– ربط الجوانب الاقتصادية بالخدمات الاجتماعية والعامة اللازمة للمجتمع في إطار برنامج متوازن يعنى بأساليب الزراعة الحديثة والتقاوى المنتقاة وتربية الحيوان مثلما يعني بالخدمات الصحية ومكافحة الأمية بما يزيد من القدرة على التقدم كذلك الربط بين العناصر الرئيسة المكونة لشقي التنمية كلاً على حدة. والربط ما بين برامج التثقيف الصحي والإرشاد الزراعي ومكافحة الأمية يؤدي إلى أن يدعم كل منهما الآخر ويحول دون أي ازدواج أو تكرار في الخدمة.

٢–الربط المتكامل بين أعمال التنمية يجب أن يكون على المستويات المحلية والإقليمية والقومية كافة. والتنمية المحلية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية القومية تستفيد من الإمكانات والموارد التي تتيحها خطة التنمية القومية لتنمية المجتمع المحلي.

٣-الترابط والتكامل بين النواحي الزراعية والصحية والتنظيمية وغيرها من العوامل والأحوال الاجتماعية السائدة، والإرشاد الزراعي والتعليم لا يقتصر دورهما على مكافحة الآفات وتوفير مواد القراءة ومستلزماتها بل لا بد من أن يلتحما وغيرهما بعناصر تنظيم المجتمع وتقسيم العمل وصور الضمان التقليدية التي يتيحها المجتمع لأفراده وكذلك بدوافع التغير.

كما تقوم تنمية المجتمع على عدة أسس وقواعد توصل إليها العاملون في هذا الميدان نتيجة لخبراتهم المتعددة في تنمية المجتمعات المحلية وقد تثبت صحة هذه الأسس وفاعليتها عندما وضعت موضع التجريب بها ويمكن تلخيص هذه الأسس أو المبادئ فيما يلي:[١]

١-يجب أن تتماش البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع المحلي فبعض حاجات البيئة يشعر بها أفراد المجتمع المحلي وبعضها الآخر لا يشعر بها ومن الواجب في مشروعات النهوض بالمجتمع أن نبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالي بحاجاتهم إليها ويتجاوبون مع البرامج.

٢-من الممكن تحسين البيئة المحلية بوساطة مجهودات غير مترابطة في ميادين النهوض المختلفة، إلا أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلي يتطلب عملاً متسقاً وبرامج متعددة الأغراض، فقد نرى في بعض المجتمعات المحلية برامج وحيدة الغرض كمكتب الصحة أو مدرسة أو وحدة زراعية ولا شك أن وجود هذه البرامج غير المترابطة يفيد المجتمع فيدخل به بعض التحسينات إلا أن الملاحظ في مثل هذه الظروف أن نتائج هذه البرامج الوحيدة الغرض يكون عادة محدوداً أو لا يتماش مع المجهودات التي تبذل، ولا بد من أن تتوسع هذه البرامج في أغراضها وتتحول إلى البرامج المتعددة الأغراض حتى تكون أكبر تأثيراً وأكثر نفعاً.

٣-يجب أن يعطى لتغير اتجاهات الأفراد، الأهمية نفسها التي تعطى للوصول إلى النتائج المادية في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي. فإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع

---

١ - محمد محي الدين نعرت، ومدحت محمود صبري، تنمية المجتمعات الريفية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧١، ص٣٠٢-٣٠٥.

بأن تحسين أحوالهم إنما يكون أولاً بوساطة جهودهم وإن باعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائماً إلى التقدم المستمر، تلك الاتجاهات الجديدة بين الأفراد في المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسي في برامج النهوض، ونحن في مجتمعنا العربي أشد ما نكون حاجة إلى هذا الشعور بين أفراد المجتمع لزيادة ثقتهم بأنفسهم وفي إحساساتهم بقوتهم وبخاصة وقد ترك الاستعمار الطويل الأمد شعوراً واتجاهاً سلبيين بين الأفراد في شؤون مجتمعهم فعملية النهوض بالمجتمع المحلي يمكن أن تصبح متجددة حية لو بحثت في اجتذاب الأهالي وتدريب القيادة المحلية على أن إنهاض الحماسة المحلية على العموم لا تكون كافية عادة ما لم تدعمها نتائج عملية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

٤-تهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلي إلى إسهام الأهالي بشكل مطرد وأكثر نفعاً في شؤون مجتمعهم. فأحد الأهداف المهمة البعيدة المدى في النهوض بمجتمعهم المحلي هو العمل على مساعدة أهالي الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شؤون مجتمعهم فإسهام الأهالي في برامج النهوض سواء في التفكير فيها أم تنفيذها أو تمويلها إنما هو تدريب لهم وإكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها ولا شك إن ذلك إعداد أساسي للوصول إلى نظام الحكومات المحلية المستنيرة التي نرجو أن تعم في مجتمعنا العربي.

٥-من الأهداف الأساسية لأي برنامج للنهوض بالمجتمع المحلي التعرف على القيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها فمن الملاحظ أنه فضلاً عن وجوب اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلي على الابتكار والجهود المحلية فإنه لا يمكن لأي دولة أن تتحمل الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض بوساطة موظفين مأجورين فحسب ولذا فالاعتماد على القيادة المحلية ضرورة فنية وضرورة مالية.

٦-الاعتماد على مساهمة النساء والشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي تدعم برامج النهوض وتعمل على إرسائها على قاعدة أوسع بالتالي تعمل على توسيعها وانتشارها في المدى البعيد، وقد لاحظنا أن اشتراك النساء والشباب قد يجد طريقه صعباً في ظروف القرية العربية، إلا أن المجهود الضخم الذي يبذل في هذا الاتجاه له نتائج كبيرة في إرساء هذه المشروعات على أساس قوي متين. وقد لوحظ في القرية

المصرية التي يوجد فيها مراكز اجتماعية أنه أنشئ بدلاً عنها وحدات مجمعة. إن اللجان والجماعات التي استمرت في عملها تلقائياً بعد إلغاء المراكز الاجتماعية هي الأندية الريفية المعتمدة على الشباب ودور الحضانة ولجان السيدات المعتمدة على النساء.

٧-وإذا أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تكون فعالة وذات أثر واضح في حياة المجتمع فإنها تتطلب معاونات حكومية أو خارجية شاملة وقوية إن موارد المجتمعات المحلية والمالية والفنية قاصرة عن دفع برامج النهوض من أجل توسيع الكفايات التي تجعلها ذات أثر فعال في حياة القرية إذ لا بد أن تتولى الحكومات أو الهيئات الفنية غير الحكومية مساعدة الجهودات المحلية والمعاونة الفنية في جميع الميادين وكذلك المعاونات المالية لمساعدة الجهود المحلية وجعلها أكثر فاعلية في حياة المجتمع المحلي.

٨-إن تطبيق برامج النهوض بالمجتمع المحلي على نطاق قويم يتطلب الاتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية واختيار المواطنين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم فبرنامج النهوض بالمجتمع المحلي يهدف عادة إلى نوعين من الأهداف أحدها قصير المدى سريع التنفيذ، والآخر بعيد المدى ويحتاج إلى فترة طويلة لتحقيقه ولذلك فتغير السياسة العامة نحو هذه البرامج لا يتيح لها الاستقرار اللازم لبلوغ هذه الأهداف البعيدة المدى وعادة تكون الأهداف القريبة المدى أهداف ملموسة لتأكيد الثقة بين الأفراد الأساسية في أنفسهم وفي البرامج أما الأهداف بعيدة المدى فهي الأهداف الأساسية التي تضمن تغيراً شاملاً في تفكير الأهالي بحيث تضمن تقدماً مستمراً في حياة المجتمع المحلي.

٩-يجب العمل على الاستعانة بالموارد المتوفرة في المنظمات الطوعية الأهلية في برامج النهوض بالمجتمع المحلي على المستويات المحلية والقومية والدولية مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان استمرار برامج النهوض بالمجتمع المحلي والتوسع فيها فإن الحماسة المطلوبة لانطلاق الحركة الحيوية اللازمة وتهيئها التنظمات والجماعات التطوعية المتعاونة مع برامج النهوض.

١٠-ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية في المستوى القومي فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشكلاتها

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بمعزل عن الدولة فهي تعتمد على كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة، فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء مهم بالنسبة لهذا المنهج من الإصلاح وبالنسبة للدولة أيضا فكثير من مشكلات الحياة الريفية مثل إصلاح الأراضي واستخدام الطاقة الكهربائية وتحقيق المسكن الريفي لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي.

مما سبق تتضح أهمية دراسة التنمية الاجتماعية في المجتمع القروي لا يمر به هذا النمط في المجتمعات من متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤدي إلى تغير بنائه من النمط التقليدي إلى النمط الذي يتخذ صورا أخرى بوساطة التقدم التقني واستخدام الآلة في الزراعة بدلا من الأساليب التقليدية، ويمكن إجمال أهمية دراسة التنمية الاجتماعية في المجتمع القروي في النقاط التالية:

١- التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المستمر للمجتمعات المحلية والقروية بفعل عوامل داخلية ضمن مكونات البناء الاجتماعي القروي وعوامل خارجية بفعل التحديدات التقنية والثقافية وقاعدته كل من هذه العوامل بتغير أنماط السلوك وطرائق التفكير الايديولوجية.

٢- دور الموارد البشرية وأهيمتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تقوم به هذه الموارد البشرية من جهود ذاتية في إحداث التغير الاجتماعي والثقافي وما يسهم به المواطنون للنهوض بمجتمعهم بقصد التقدم والرفاهية.

٣- أهمية التنمية على المستوى المحلي اللامركزي شريطة أن تسير خطط التنمية في خطوط متوازية مع مثيلاتها على المستوى القومي، لأن المجتمع المحلي يقع ضمن مجتمع أكبر يقوم بمركزية وتخطيط في حين تقوم المجتمعات المحلية بلا مركزية بالتنفيذ.

٤- الدور الأصيل الذي يقوم به التخطيط الطويل المدى الموجه بوساطة الدولة وضرورة الاتجاه في مساره وحدوده وإمكاناته بالنسبة لكل المجتمعات المحلية القروية بوجه خاص.

٥- دور هيئات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية والدينية والاقتصادية في إنجاز عملية التنمية ودور الهيئات الأهلية والقادة المحليين في توجيه عمليات التنمية إلى النهوض بالمجتمع المحلي والقروي.

رابعا– جمعيات تنمية المجتمع:

يتحقق نجاح برامج التنمية لأي مجتمع محلي إذا ما أحس الأفراد في هـــذا المجتمـــع باحتياجاهم ومشكلاهم وعملوا على توفير هذه الاحتياجات وحل تلك المشـــكلات بالانتفاع الكامل بالموارد كافة الأسرية منها والمادية المتاحة. وقد حرصت تنمية المجتمع بالأراضي المتصلحة في تكوين تنظيمات أهلية لتنمية المجتمع يتولى فيها الأهالي لأنفسهم دراسة احتياجاهم وترتيب أولوياها لهذه الجمعيات بوضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها حتى تكون هذه الجمعيات بمثابة منظمات قاعدية تتولى نشر مفاهيم التنمية الاجتماعية ونظريا تعمل في الوقت نفسه على تحقيق التطور في النواحي الاقتصادية والاجتماعيـــة والحضارية. وحل مشكلاته والعمل على سد النقـــص في الخدمـــات والمشـــروعات الإصلاحية في المجتمع الجديد مستثمرة في ذلك كل الموارد المتاحة الطبيعيـــة البشـــرية والفنية والمالية تحت إشراف وتوجيه فني ودعم مادي من جهاز تكوين وتنمية المجتمـــع تتضمن أنشطة هذه الجمعيات نواحي متعددة في مقدمتها رعاية الأسرة ويشمل ذلـــك التوعية الأسرية فيما يتعلق بتنظيم ميزانية الأسرة والنظافة الشخصية والمترلية ونظافـــة القرية كذلك تنظيم الإنجاب بمساعدة مراكز تنظيم الأسرة التي تنشئها وزيادة الدخـــل لتدريب أفراد الأسرة على الصناعات البيئية وتوفير الخامات لها كما تتولى الجمعيـــات إنشاء دور الحضارة لتنشئة الأطفال قبل السن الإلزامي.[٢]

وتساهم جمعيات تنمية المجتمع في محو الأمية وبرامج الإرشاد والتوعيـــة وإنشـــاء المكتبات والاحتفال بالمناسبات العامة كما تتولى تنفيذ المشروعات العامة التي تحتاجـــها القرية كإقامة المساجد ودور الضيافة والمرافق العامة وإنشاء شبكات الكهرباء وصيانـــة وترميم المباني وتركيب حنفيات الحريق وتوفير مستلزماها وإصلاح مداخل القريـــة. ويمتد نشاط هذه الجمعيات إلى النهوض الاقتصادي بالقرية بإقامة معامل تصنيع الألبان ومصانع السجاد ومراكز تربية النحل ودودة القز لرفع قيمة الخامات المنتجة بالقريـــة وزيادة دخول الأفراد بتصنيعها، كما تهتم الجمعيات بالشباب بتهيئة أماكن تجمعاتـــه وتزويدها بأدوات النشاط الريادي والاجتماعي والثقافي وتنظيم الرحلات للأمـــاكن

---

١ – سيد مرعي، تنمية المجتمع الجديد في الأراضي المستصلحة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٧٢، ص٣١-٣٦.

٢ – عبدالحليم محمود السيد، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

الأثرية ومعالم النهضة الحديثة ومعارض ومتاحف وغيرها، وتعد الجمعيات مراكز لإعداد القادة من الريفيين بتدريبهم المعملي وكذلك بالاشتراك في الدورات التدريبية التي تعدها الجهات المعنية لهؤلاء القادة المحليين وقد بلغ عدد الجمعيات لتنمية المجتمع للأراضي المستصلحة ٧٠ جمعية أنشأت ٧ مراكز لتنظيم الأسرة و٢٢ دارا للحضانة و١٢٣ فصلا لمحو الأمية ومشاغل التدريب وغيرها بلغ عددها ٤٩ مشروعا وذلك حتى ١٩٧٢م.

خامسا- أهمية المشاركة الشعبية:

انتشر مصطلح المشاركة الشعبية بين المخططين ورجال الإدارة كما اهتم بدراسة هذا الموضوع علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة، ومفهوم المشاركة الشعبية يعني المشاركة في النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية حيث إن المجتمع مثلث الأطراف تربطه هذه النواحي الثلاث.

ويشير روس Ross إلى المشاركة على أنها تعني إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وفي التخطيط لتحقيق تلك الأهداف، وإن هذا الاشتراك في عمليات التغير في المجتمع كفيل بتغيرهم أنفسهم لأنهم عندما يشتركون سويا ويتعاونون في تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ يعدلون من اتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ويكتسبون مهارات جديدة.[1] ليست المشاركة غاية بحد ذاتها بل إنها وسيلة لتمكين المجتمع من أن يكون له دور طليعي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم. وتقوم عملية المشاركة حديثا على أربعة مبادئ، هي:[2]

١- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

٢- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعد نفسها صفوة المجتمع، وهي الجديرة والأحق في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات إنما لا بد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا الصفوة فقط.

---

١ - أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، ١٩٧٠، ص٢٧٣-٢٧٤.

٢ - المرجع السابق، ص٦٣.

٣- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط، وإنما تشارك في وضعها الجماهير.

٤- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

أهمية المشاركة في عمليات التنمية:

يعد اشتراك المواطنين بكل نوعياتهم في عملية تنمية المجتمع من بدئها وفي كل مراحلها مبدأ أساسيا وذلك لثلاثة أسباب هي:[1]

١- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشكلاتهم محليا إذا مارسوا عملية الإصلاح فيجتمعون ويناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون ويقيمون كل هذا يخلق منهم بمرور الوقت مجتمعا أكثر قدرة على إصلاح حاله والاهتمام بأمر نفسه.

٢- يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات الإصلاح إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر سبابا وأعم فائدة.

٣- يكون المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، فاشتراكهم في عمليات الإصلاح ورضاؤهم عما يجري يكون بمثابة "المؤشر الحساس" الذي يوجه القائمين بالإصلاح إلى المشروعات المناسبة والوسائل الملائمة فيسير هؤلاء حثيثا إذا ما لمسوا استجابة من الأهالي ويتراجعون أو يؤجلون أو يزيدون الشر إذا ما لمسوا من الأهالي ترددا أو نفوذا.

ويضم تكتيك المشاركة حفز الجماهير على تولي الأمور زمام المبادرة والسيطرة على شؤون مجتمعهم المحلي والتخطيط لتغيره من خلال اللجان والمجالس المحلية ويؤكد جودوين واطسون أن التجارب التنموية تشير إلى مقاومة الأهالي للتحديدات المفروضة من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية، وإن هذه المقاومة تقل إذا ما شارك الأهالي من خلال قادتهم في اتخاذ قرارات التغير داخل بعض الصيغ التنظيمية المحلية.[2]

---

١ - عبد المنعم شوقي، العمل مع المجتمعات المستحدثة، دار التعاون والنشر، ١٩٧٣، ص٥٩-٦٠.

٢ - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٢٢٥.

إن الأهالي شديدو العناية بمشروعاتهم وصيانتهم منهم إذ أنشؤوا طريقة اهتداو بإصلاح وإذا زرعوا أشجار عملوا على حمايتها من الماعز التي تأكلها بينما نرى الحكومة تدفع أجورا للرعاة نظير زرع الأشجار ثم لا تلبث أن تلتهمها الماعز فتضطر الحكومة إلى دفع أجور أخرى في العام التالي لزرعها من جديد.

في حين أنه إذا قام الرعاة بزرع الأشجار بأنفسهم بمعونة من إدارة التعاون الاقتصادي، فمن مصلحتهم حمايتها وعلى هذا تتضح أهمية المشاركة الشعبية فيما يلي:

١- المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم من دون مشاركة شعبية.

٢- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشكلاتهم.

٣- يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

٤- يعد المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

٥- أصبحت المشكلات المجتمعية نفسها كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها من قبل العاملين المهنيين فقط.

٦- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي.

٧- مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدى من قبل الشعب لصالح الشعب نفسه.

٨- المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.

٩- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.

١٠- يمكن المشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديها نظرا لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب لسير وسرعة لرغبات الجماهير.

١١- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه الأنظار إلى ميادين جديدة.

١٢- تزيد عمليات المشاركة الشعبية الوعي الاجتماعي للشعب وقيام القائمين عليها بشرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك بالمساهمة.

١٣- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل ويمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين والتنفيذيين.[1]

ومن العوامل المجتمعية التي تشجع على المشاركة ما يلي:

١- خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية، وتعد المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات الأهلية قنوات يمكن تشجيع الأهالي على الاشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات العمل بها.

٢- وضع التشريعات اللازمة التي تتضمن وتؤكد وتحمي المشاركة.

٣- وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة الشعبية.

٤- العمل على تأكيد القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام في المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك من خلال أجهزة الحكم المحلي والتعليم والإعلام على أن أفضل وسيلة لتشجيع المشاركة هي من خلال المشاركة ذاتها.

٥- مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم وتشتمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك.[2]

المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي العملية التي يؤدي من خلالها الأفراد دورا في الحياة السياسية لمجتمعهم وتكون لديهم الفرصة لأن يشاركوا في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها.

إنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب

---

١ - عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩، ص١١٣.

٢ - المرجع السابق، ص١٠١.

معين أو الترشيح في الانتخابات أو مناقشة أمور عامة، كما تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة أو العضوية في هيئات طوعيـــة.
وتعرف المشاركة السياسية في دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بأنها: تلك الأنشـــطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظـــام السياسي.

وقد يكون المشاركون نشطين active أو مهتمين interested أو مجرد متعـــاطفين sympathised. وتتفاوت الجهود التي تبذلها كل فئة من هذه الفئات الثلاث فأولهـــا أكثر جهدا وتتضاءل الجهود كلما اتجهنا نحو المتعاطفين.

ويمكن تصنيف المشاركين على النحو التالي:

١- مشاركون منفذون Executive participants وهم قمة جماعـــة المشـــاركة ومتخذو قراراتها الرئيسة.

٢- مشاركون نشطون Active participants وهم الذين يســـهمون في معظـــم نشاطات الجماعة.

٣- مشاركون غير منتظمين Accesional participants وهم الذين يشاركون في النشاطات من حين لآخر. لا سيما حينما يكون النشاط مهما بالنسبة لهم.

٤- مشاركون معاونون supporting p.p وهم أقل المشاركين بذلا للجهد.

بعض مجالات المشاركة الشعبية:

١-النهوض بالزراعة:

ولما كانت معظم الجماعات المتخلفة من المشتغلين بالزراعة كان النهوض بالزراعـــة هدفا أساسيا وهو يرمي إلى حسن استخدام الأرض والإفادة منها وذلـــك بـــإصلاح الأرض والمحافظة على تربتها من عوامل الضعف وتحسين طرائـــق الـــري والصـــرف واستعمال الأدوات الزراعية الصالحة والبذور المنتقاة، وبتعدد المحاصيل والعناية بخزنهـــا وتصريفها، وبالماشية والدواجن ومنتجاتها وغير ذلك من الوسائل التي تهدف في مجموعها

١ - المرجع السابق، ص١٥.

إلى زيادة إنتاج الأرض وجودها.[1]

٢-التحسين الصحي:

وفي ميدان الصحة يهدف النهوض بالجماعة إلى تحسين المستوى الصحي العام للجماعة، ولما كان هناك عدد كبير من الجماعات المتخلفة عرضة للأوبئة كالطاعون والكوليرا وفريسة للأمراض المتوطنة، كانت الحملات على هذه الأمراض من أهم مشروعات النهوض بالجماعة، بل هي تسبق غيرها. ويرمي التحسين الصحي لا إلى مقاومة الأوبئة والأمراض فحسب بل إلى مقاومة السحر والخرافات وتعويد الناس على النظافة والعادات الصحية، بقصد اتقاء الأمراض ومنعها، وهذه الخطوة ليست بالهينة بين الجماعات المتخلفة، ولا يخفى ما للنساء من الأثر في تحسين المستوى الصحي، فهن اللائي يعطين الحبوب للأطفال ضد الملاريا وهن اللائي يحضرن إلى العيادات للتطعيم.[2]

٣-التعليم الأساسي:

ولعل أهم مشروعات النهوض هو تعليم الجماعة أو ما يسمى التعليم الأساسي لأنه أساس كل نهوض ويهدف إلى تحسين حال الجماعة من النواحي كافة، ورفع مستواها العام. مما دعا إلى تسمية حركة "النهوض بالجماعات" "التعليم الأساسي" وأصبحت العبارتان مترادفتين. ويقصد بالتعليم الأساسي هنا تعليم الأميين القراءة والكتابة ويحسن أن يصحب تعليم القراءة والكتابة تعليم الأفراد بعض الحرف التي تناسبهم كالنجارة أو الحدادة وغيرها وتعليم النساء بعض الفنون النسوية كالنسيج والطبخ ورعاية الأطفال.[3]

٤-النهوض العمراني:

وللنهوض بالجماعة ناحية عمرانية ترمي إلى تحسين القرية أو تعديل موقعها وإنشاء المرافق بها.

اللجان الشعبية لتنمية المجتمع:

وهي منظمات أهلية تعمل في ميدان تنمية المجتمعات المحلية الريفية. بدأ إنشاؤها في

---

١ - مصطفى حسن حسن، حقيبة الدراسات الاجتماعية، الجزء الثاني، تجارب عملية للنهوض بالجماعة، جامعة الدول العربية، ص٦.

٢ - المرجع السابق، ص٧-٨.

٣ - المرجع السابق، ص٨-١١.

نهاية عام ١٩٦٦ لتعبئة وتنظيم وتوجيه جميع الطاقات الشعبية وإمكاناتها لتدعيم جهود البيئة إما بشكل مباشر في بعض جوانبها وإما بشكل غير مباشر في بعضها الآخر وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:[١]

١- التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التي تضمن مواجهة هذه الاحتياجات.

٢- العمل على النهوض بمستوى الحياة في القرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية، ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج.

٣- تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر من احتياجات لهم ومن الخدمات.

٤- الاستفادة من الخامات المحلية وتصنيعها.

٥- تبني مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها في القرية.

٦- تحقيق التكافل الاجتماعي بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على الكسب.

٧- تنظيم جهود الشباب والنساء والرجال بما يؤدي إلى ظهور قيادات ناضجة.

٨- مكافحة الأمية.

وتعمل اللجان الشعبية على تحقيق أغراضها باتباع ما يلي:

١- نشر الوعي الحقيقي باحترام الملكية العامة الممثلة في المرافق والخدمات العامة.

٢- قيام الشعب بنفسه وبجهوده الذاتية بأي إصلاحات أو صيانة قد تتطلبها هذه المرافق.

٣- إن التوسع في الخدمات يجب أن يعتمد على الجهود الذاتية للجان الشعبية وهذا يعمل على اتساع قاعدة الخدمات.

٤- العمل على كفاية استخدام منشآت الخدمات القائمة بأقل فاقد وتكلفة وذلك بالاستفادة من مباني الخدمات أو منشآتها القائمة في خدمات جديدة دون الحاجة إلى زيادة تكلفة المنشآت اللازمة لهذه الخدمات الجديدة.

---

١ - مجلة المجتمع العربي، وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة، بنا، ١٩٦٧.

٥- غرس الاتجاهات الإيجابية في المواطنين.

وتعد المجالس واللجان والاجتماعات ميادين تبرز فيها عناصر من أهل القرية يكونون قادة النهوض بها يشتركون في رسم برامج الإصلاح ويبعثون في أهل القرية روح النهوض ويشيعون الحماس لمشروعات الإصلاح ويكونون قوة دافعة إلى الأمام تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة.[١]

ووجود هؤلاء القادة المحليين وتدريبهم على وسائل خدمة الجماعة وتحمل المسؤوليات ودراسة المشكلات وإيجاد الحلول لها، وبحث الصعوبات التي قد تعترض النهوض بالجماعة وكيفية التغلب عليها من العوامل المهمة في النهوض بالجماعة.

سادسا- نظرة مستقبلية لتطور القرية:

يتفق أغلب العاملين في مجال التنمية الريفية على وجوب مراعاة القواعد الأساسية التالية عند التصدي لعمليات تطوير المجتمع القروي.[٢]

١-وجوب اتباع المنهج العلمي:

لكي يمكن تحديد مدى النجاح ومدى الفشل، والتعرف على أسباب هذا وذلك لا بد من إجراء مسموح قبلية وبعدية وبعض الأبحاث الميدانية، ولكي يمكن اكتساب الخبرة من الجهد المبذول لا بد من تسجيل وتحليل ما اتخذ من إجراءات وما نتج من نتائج.

٢-وجوب العمل في إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر:

المجتمع المصري مجتمع متكامل، ولا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر: الريف والحضر والصحراء، فالعلاقة بين الريف والحضر علاقة عضوية لا يمكن أن يعيش أي منهما دون الآخر.

كما أن الصحراء هي الملجأ الوحيد لأي امتداد ذي قيمة في الرقعة الزراعية.

٣-وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها:

لتفادي ظهور مشكلات قد تنجم عادة من التفاوت في سرعة التغير في مختلف القطاعات لا بد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.

---

١ - حقيبة الدراسات الاجتماعية، ص١٧-١٨.

٢ - عبد المنعم شوقي، العمل مع المجتمعات المستحدثة، مرجع سابق، ص٥٣ وما بعدها.

٤-وجوب اشتراك المواطنين:

لكي تعكس الجهود المبذولة احتياجات المواطنين ولكي نتأكد من واقعيتها وجديتها وأصالتها، ولكي يقتنع القرويون بجدواها ولكي يستفيد هؤلاء من الخبرة بوساطة العمل لا بد من إشراكهم إشراكا كاملا وفعليا في كل مرحلة من مراحل العمل سواء أكانت تخطيطية أم تنفيذية أم تقويمية. ولا بد من التوسع في اللامركزية وتدعيم الإدارة المحلية.

٥-وجوب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية:

لكي تقابل مشروعات التنمية الاحتياجات الأساسية للمواطنين لا بد من إعطاء مشروعات التنمية الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية أولوية على باقي المشروعات.

٦-مراعاة قلة التكاليف:

لكي تتمكن الدولة من مقابلة احتياجات الريف المصري الأساسية بقدر من الجدية والعدالة، لا بد من مراعاة البساطة وقلة التكاليف في كل مشروع من المشروعات وعدم الالتجاء إلى البناء إلا في أضيق الحدود.

٧-السير بالسرعة التي يتحملها المواطنون:

لكي يتمكن القرويون من ملاحقة مشروعات التنمية والاشتراك فيها ومؤازرتها لا بد من السير بالسرعة التي يتحملها المواطنون دون إبطاء مخل أو إسراع يفوت على المواطنين فرصة الاشتراك المجدي.

٨-وجوب اشتراك المختصين في مختلف المشروعات:

لكي تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على الفلاح لا بد من اشتراك المختصين في مجالات الزراعة وتربية الحيوان والصناعات الريفية والجمعيات التعاونية والتعليم والصحة.. الخ في مشروعات التنمية كل في اختصاصه.

٩-ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة:

لكي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير القرية ولكي يقل تداخل البرامج وتكرارها لا بد من تدعيم أجهزة التنسيق على مختلف المستويات وعلى رأسها المجالس القروية.

١٠-وجوب توسيع مسؤوليات مجالس القرى:

المجلس القروي هو أساس في أي قرية، أو على الأقل هذا هو ما يجب أن يكون، ولن يكون لهذا المجلس أثر في القرية إلا إذا اتسعت مسؤولياته ولن يتأتى ذلك إلا بالمزيد من اللامركزية.

١١-ضرورة إيجاد اهتمام شعبي باستراتيجية العمل في الريف:

لكي يحتل العمل في الريف المكانة التي يستحقها، ولكي تحصل القرية المصرية على بعض حقوقها، لا بد من إذكاء الوعي بحقوق الريف وإقناع أهل الحضر بالدور الذي تقوم به القرية ف بناء المجتمع المصري.

ولقد امتدت معركة الإنتاج من أجل تطوير الريف إلى:

أ) الامتداد الأفقي في الزراعة باستصلاح الأراضي الجديدة وقد تم منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية عام ٦٥-١٩٦٦ استصلاح ٧٣٤,٨٠٠ فدان من الأراضي البور والمستصلحة وندرك ارتفاع هذا المعدل للاستصلاح إذا علمنا أن التوسع قبل الثورة كان يسير بمعدل ٢٥٠٠ فدان سنويا، بينما نجد أن برنامج الاستصلاح الذي وضعته الحكومة بمصر يتضمن زيادة رقعة الأرض الزراعية في عشر سنوات بدءا من ٦١/٦٠ إلى مليون و٨١٩ ألفا ينتفع منها مليونا مواطن.

إن عملية الاستصلاح لا تقتصر على تسوية الأرض ومدها بالمياه وإعدادها بالزراعة، بل تشمل التعمير وإنشاء مساكن جديدة وقد تم حتى آخر ديسمبر ٦٦ إنشاء ٢٥,٣٧٧ مسكنا وشق الطرقات وبناء المدارس والوحدات الصحية وأنواع الخدمات العامة كالإنارة ومياه الشرب والمواصلات.

ب) الامتداد الرأسي في الزراعة: وذلك بدفع إنتاجية الأرض المزروعة واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور.

ويستعان في هذا السبيل بأساتذة الجامعات والباحثين بمراكز البحث العلمي.

وعلى الرغم من أن الخدمات التي سبق ذكرها لها أثرها في تدعيم الحياة الاجتماعية في الريف، فإن الجهود الحقيقية لتنمية المجتمع الريفي بمصر تتمثل في كل من:

---

١ - عبد الحليم محمود السيد، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

١- جمعيات التنمية الاجتماعية بالريف.

٢- مشروعات التنمية الريفية.

٣- مراكز البحث العلمي التي تدعم تنمية المجتمع.

ولقد عرضنا في الصفحات السابقة لجمعيات تنمية المجتمع وبعض المشروعات التي تعمل على إنجازها، وبقي أن نعرض لمشروعات أخرى لعل من أهمها مشروع الرائدات الريفيات، ومشروع الأسر المنتجة.

إلا أنه يجب تعميم هذه الجمعيات لتغطي جميع القرى، مع إنشاء دورها بما يتناسب وألوان النشاط كافة الذي تقدمه مع تدعيم نشاطها بتوفير رائدات ريفيات متخصصات للعمل فيها، وموالاة تدريب جميع المباشرين للأنشطة، وتوفير الأدوات والإمكانات اللازمة كافة وبخاصة في مجال رعاية الأسرة والطفولة اقتصاديا واجتماعيا.

سابعا- بعض مشروعات التنمية الريفية:

١-مشروع رائدات التنمية الريفية:

لما كانت نهضة المرأة الريفية تعد أساسا لنهضة المجتمع الريفي بأكمله، ونظرا لصعوبة النفاذ إلى نساء الريف المصري لتغيير عاداتهن وإكسابهن عادات جيدة تتصل بالتربية ورعاية الأطفال والغذاء والصحة.. الخ، فقد رؤي أن أحسن طريقة هي النفاذ إلى المرأة الريفية من خلال سيدات من البيئة المحلية نفسها، وعلى هذا الأساس أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٤ في مصر مشروع "رائدات التنمية الريفية" ويهدف هذا المشروع إلى:

١- إدماج المرأة الريفية في المجتمع المحلي من أجل أن تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

٢- تدريبها على المهارات وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتقوية الأسرة ورعاية الأطفال وتحسين الظروف الصحية والغذائية، ورفع المستوى التعليمي بين النساء.

٣- إتاحة الفرص لظهور قيادات نسائية من الرائدات، كما أن الرائدات يساعدن على التعرف على القيادات غير الرسمية ذات التأثير الفعال من نساء القرية مما يساعد على إنجاح مشروعات النهضة بالمستوى الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأسرة بالريف.

٢-الصناعات الريفية:

لقد أدى تعدد الجهات المشرفة على الصناعات الريفية (وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية) إلى تشتيت الجهود في هذا السبيل.

وقد رأت حكومة الثورة منذ عام ١٩٥٢ توحيد الجهود المبذولة لتنمية الصناعات الريفية وتركيزهما في وزارة الشؤون الاجتماعية. كما رأت عدم الاقتصار على التدريب وتغطية عدة ميادين في مجال الصناعات الريفية مثل التدريب والتمويل، والتسويق وإيجاد المعارض الموسمية والدائمة.

٣-مشروع الأسر المنتجة:

يعد هذا المشروع -الذي تتبناه وزارة الشؤون الاجتماعية- من أهم مشروعات تنمية الصناعات الريفية وهو يهدف إلى استثمار جهود الأسرة التي تتكون من فرد أو أكثر من ذوي القرابة ويعيشون في معيشة واحدة بتحويل المترل إلى وحدة إنتاج صغيرة تعين على زيادة الدخل الشهري للأسرة وشغل أوقات الفراغ في عمل مثمر.

وينتفع بهذا المشروع:

الأسر محدودة الدخل التي لدى أفرادها رغبة في زيادة دخلهم أو الأسرة التي لدى أفرادها حرفة ولكنها تقع تحت سيطرة الوسطاء وتنشد الاشتغال لحسابها أو من يريدون الإفادة من أوقات فراغهم.

المؤهلون مهنيا من ذوي العاهات وذوي السابقة الأولى ممن صدرت عليهم أحكام قضائية ليست مخلة بالشرف والأمانة والمستفيدين من الضمان الاجتماعي ومن توافق عليهم اللجنة الاستشارية للمشروع بالمحافظة.

٤-مشروع تنظيم الأسرة:

تمثل مشكلة تزايد عدد السكان في مصر عقبة من أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب العربي بمصر في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده بطريقة فعالة ومؤثرة إذ تبلغ الزيادة الطبيعية لعدد السكان بمصر معدلا مرتفعا جدا يقرب من مستوى ٢% سنويا.

ومن أجل هذا شكلت الحكومة العربية بمصر "المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة" ومن أهم أغراض هذا المجلس تنظيم مواجهة مشكلة تزايد السكان من الجوانب الصحية

والاجتماعية بما يحقق التوازن بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية وذلك بالعمل على تخطيط الأسرة.

٥-الأندية الريفية:

النادي الريفي هو مؤسسة تربوية تنشأ في القرية وتهدف إلى تكوين جيل رياضي من الفلاحين تساعد على تقضية وقت فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع صحيا واجتماعيا. ويهدف النادي الريفي إلى ما يلي:[١]

١- نشر الألعاب الرياضية المختلفة الحديثة وإحياء تراثنا من الألعاب القديمة.

٢- شغل أوقات فراغهم وبخاصة في المواسم التي يقل العمل فيها بممارسة بعض الهوايات المحببة كالموسيقى والتمثيل.

٣- تدريب شباب القرية على خدمة أنفسهم وحل بعض مشكلاتهم وذلك بتدريبهم على الطرائق المحسنة في الزراعة وتربية الحيوان مع تنفيذها والندوات وعرض الأشرطة السينمائية وما إلى ذلك.

٤- رفع المستوى الثقافي والصحي بين الفلاحين وذلك بإلقاء المحاضرات والندوات وعرض الأشرطة السينمائية وما إلى ذلك.

٥- الاشتراك في المخيمات الصيفية والشتوية بأنواعها المختلفة.

وهناك أنواع مختلفة من الأندية الريفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- أندية ريفية يقوم بإنشائها والإنفاق عليها أهل القرية أنفسهم ولقد بدئ بإنشاء هذا النوع من الأندية عام ١٩٤٩ وفي عام ١٩٥٩ تكونت اللجنة العليا لجماعة نشر الرياضة بالقرى وقامت بإنشاء عدد محدود من الأندية الريفية في مناطق الإصلاح الزراعي.

٢- أندية ريفية بالمراكز الاجتماعية: وهذه تتبع المراكز الاجتماعية المنشأة بالقرى.

٣- أندية ريفية تابعة لجمعيات الإصلاح الريفي: أنشئت بعض القرى جميعات للإصلاح الريفي أقيم معظمها بالقرى التي لم ينشأ بها مراكز اجتماعية وقامت هذه الجمعيات برسالة المراكز الاجتماعية ومن أعمالها إنشاء نادي ريفي تابع للجمعية.

---

١ - محمد محي الدين نصرت، ومدحت محمود جبري، مرجع سابق، ص٣٠٤.

٤- أندية ريفية تابعة للجمعيات التعاونية: بدأت الجمعيات التعاونية الزراعية بالاهتمام بالشباب فأنشأت اللجان الاجتماعية بها الأندية الريفية.

٥- وأخيرا أندية ريفية للوحدات المجمعة: وقد أنشئ ناد لكل وحدة مجمعة يخدم شباب القرى التابعة للوحدة المجمعة.

إن الاعتماد على مساهمة النساء والشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي يدعم برامج النهوض ويعمل على إرسائها على قاعدة أوسع وبالتالي تعمل على توسيعه وانتشارها في المدى البعيد وقد لوحظ في القرية المصرية التي فيها مراكز اجتماعية وأنشئ عنها وحدات مجمعة أن اللجان والجماعات التي استمرت في عملها تلقائيا بعد إلغاء المراكز الاجتماعية هي الأندية الريفية المعتمدة على الشباب ودور الحضانة ولجان السيدات المعتمدة على النساء.[١]

ويجب توزيع نشاط الجمعيات النسائية وغيرها توزيعا عادلا بين العواصم والمدن وبين قلب الريف، ويجب عدم عزل نهضة الرجال في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة. ضرورة تعاونها في سبيل الرفاهية والسعادة التي هي أقصى أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء في محيط الأسرة أم في الحقل الاجتماعي.[٢]

---

١ - المرجع السابق، ص٣٠٤.

٢ - حكمت أبو زيد، دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، المركز القومي، ١٩٦٣.

الفصل الرابع
الاتجاهات النظرية للحركة التعاونية الزراعية

١ -مقدمة:

إن هذا الفصل مكرس لتحليل الاتجاه الاجتماعي للتعاونيات الزراعية في العالم، وإن الحديث عن أهمية هذا الموضوع أمر مهم، حيث لا يوجد بلد في العالم إلا وجدت فيه تجربة إيجابية أو سلبية لعملية التعاونيات.

إن تجربة التعاون شيء طبيعي في المجتمع المتطور. تظهر هذه الظاهرة في مجال التنظيم الاجتماعي من حيث مضمونها الاجتماعي ((التعاون)).

مثلما تستطيع السوق أن تخدم هذا أو ذاك النمط الاجتماعي، كذلك تستطيع التعاونيات أن تأخذ اتجاهات اجتماعية مختلفة وتظهر العملية التعاونية هنا في تماس مع الظواهر السياسية التي تختلف حول دور وأهمية التعاون، وهنا تظهر المناقشات والصراعات، الاعتراف أو الرفض بقيمتها الاجتماعية. إن هذه الظاهرة تعد فرعاً من الفروع الرئيسة للإنتاج المادي والمشغولة فيها أكثرية سكان العالم والتي تؤلف الجزء الأكبر من الاقتصاد الوطني لأي بلد في العالم وهذا متعلق بحدة المسألة الفلاحية حيث يعطي حلها الصحيح فوائد كثيرة للمجتمع، أما عدم حلها فسيؤدي إلى توتر اجتماعي داخل المجتمع.

وقد أكد لينين وماوسيتيونغ وغيرهما من المفكرين الاشتراكيين على المسألة الفلاحية كمسألة استراتيجية وأساسية للثورة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يعني أن الحل الصحيح للمسألة الفلاحية يعني في الوقت نفسه توضيح وتوطيد أهمية الحركة الفلاحية ((اتحاد العمال والفلاحين)) الذي يعد الضمان الأكيد لانتصار الثورة. ويؤكد صحة هذا الموقف حوادث السنوات الأخيرة في بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق التي وجهت نظرنا بأنه خلال المحاولات لإعادة البناء

الاشتراكي للريف لم يتم الحل الأمين النهائي للمسألة الفلاحية والمسألة الزراعية بشكل عام ولذلك لم يتم إلغاء التمايز الطبقي في المجتمع. وفي هذا السياق يظهر السؤال حول دور التعاونيات الزراعية في التطوير الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الاشتراكية والرأسمالية والنامية. وتُعد اليوم الحركة التعاونية حركة جماهيرية واسعة الانتشار، حيث يبلغ عدد أعضاء المنظمات التعاونية في مختلف البلدان ٤١٢ مليون إنسان، ففي آسيا ٢٥٠ مليوناً، وفي أوربا ١٢٦ مليوناً، وفي أمريكا الشمالية ٢٧ مليوناً، وفي أمريكا اللاتينية ٥ ملايين، وفي أفريقيا زهاء ٣ ملايين، وجزر الأوقيانوس أكثر من مليون تعاوني.[1]

ومن الطبيعي أن تختلف التعاونيات من حيث عددها وأهميتها في الإنتاج الزراعي، وتوجد اليوم أكثريتها في البلدان الاشتراكية السابقة، وليست قليلة في البلدان الرأسمالية بما فيها البلدان المتطورة. وتتسم التعاونيات في مختلف البلدان بمميزات خاصة، ففي بعض البلدان تعد وسيلة لتخفيف شدة الحركات الشعبية وفي بلدان أخرى شكلاً من أشكال علاقات الإنتاج الرأسمالي، وفي بعضها تعد محاولات لتنفيذ فكرة المساواة الاجتماعية.

وفيما يخص البلدان النامية فإلى جانب هذه الخصائص المذكورة فإن انتشار الحركة التعاونية في هذه البلدان بغض النظر عن الاتجاه الرأسمالي أو الاشتراكي متعلق بأبعاد ((مدى)) النضال التحرري وحصول هذه البلدان على استقلالها الوطني، وفي الوقت نفسه فإن الحركة التعاونية تؤثر بدورها في هذه العمليات وتعد قاعدة اجتماعية لها وتأخذ الحركة التعاونية بعدا كبيرا في تلك البلدان، وعندما يعي الناس فيها أهمية القيام بالمزارع التعاونية كأسلوب لتجاوز الصعوبات في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى إيجاد مثل هذه الأشكال للحركات التعاونية التي تتطلبق مع ظروف تطور البلد والتي ستساعد على اجتياز النواحي الاقتصادية والاجتماعية لتخلف الاقتصاد الزراعي،

وتغير جذري لنظام الإنتاج الزراعي.وعندما يقوم الفلاحون العرب والآسيويون على انفراد بأموالهم وأساليبهم القديمة والبدائية في تسيير شؤوهم الزراعية لا يستطيعون

١ – حبيب مطانيوس، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والتجارة، دمشق، ١٩٨٥، ص٥.

تلبية ما يتطلبه المجتمع، لذلك غالباً ما ينظرون إلى التعاونيات الزراعية كمخرج وحيد لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الريف. كل ما تم ذكره وما يتعلق به من ظروف تجعل من الضرورة الحيوية التفكير علمياً بظاهرة إنشاء الجمعيات التعاونية وكذلك بالمسائل المعقدة والمتعلقة بها ولا سيما أن الظاهرة المعينة بأهميتها الكبيرة للحضارة وكثرة الأعمال المكرسة لها والتي ما زالت غير مكشوفة (مبحوثة) نوعاً ما فقد تم إدراك النواحي الاقتصادية والتنظيمية للتعاونيات كما تم كذلك إدراك الجانب الإنتاجي والتنظيمي للتعاونيات،إلا أن القوانين الاجتماعية والهيئات الاجتماعية، والتناقضات. ما زالت تتطلب الدراسة والبحث بإمعان. إن علم الاجتماع يخطو الخطوات الأولى في هذا الاتجاه. ومن المهم هنا بحث نشأة الحركة التعاونية وتطورها. وبحث كل التجارب التي ظهرت في مختلف الظروف.

٢-مفهوم التعاون:

أ-المفهوم العام: إن المفهوم العام للتعاون قبل ظهور الحركة التعاونية يدل على تبادل المساعدة والمعونة بين الأفراد والجماعات. وقد قام الإنسان منذ وجوده بالتعاون مع أقرب الناس إليه لمجابهة الأخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها.

وعندما نشأت القبيلة استمر هذا التعاون بين أفرادها وكانت تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولما تطورت المجتمعات وتكونت الدولة حلت القوانين والتشريعات محل العرف السابق في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وهناك نوع أخر من التعاون الفطري الحاصل من شعور الإنسان بضرورة مشاركة الآخرين في سبيل التخلص من خطر مفاجئ أو إطفاء حريق أو إنقاذ غريق أو الدفاع عن الوطن في ساعات المحن وغيرها من الأعمال التي تشترك فيها الجماعات للمحافظة على استمرار بقائها.[١]

وهذا السلوك يلجأ إليه الإنسان في عمله وفي تصرفاته الخاصة والعامة، ولعل هذا السلوك الإنساني نتيجة لدافع التجمع عند الإنسان أو كما يسميه بعضهم: ((دافع القطيع)) إلا أن الشيء الأكثر احتمالاً هو أن هذا السلوك نتيجة لحاجات الإنسان الاقتصادية وضرورة تكاثف الجمهور لمواجهة الأخطار المشتركة.

---

١ - الداهري عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٦٥.

وقد عرفت الحضارات القديمة في الصين ومصر وبابل هذا الأسلوب من التعاون. ففي بابل ومصر أنشئت السدود ونظم توزيع المياه بشكل تعاوني، إن هذه الأعمال البسيطة تدل على أن الإنسان مهما حولت المدينة الحديثة اتجاهاته فإنه لا يزال يمتلك في قرار نفسه تلك الصفة الخيرة صفة التعاون التلقائي، وإن كلمة ((المعونة)) لا تزال تتردد على أفواه أبناء الريف البسطاء، فالقروي عندما يشب حريق في قريته أو عندما تتعرض مزارعه لخطر الفيضان أو عندما تتعرض بلاده لخطر الاعتداء ينقض كالأسد لإطفاء الحريق ومقاومة الفيضان والدفاع عن وطنه وكرامة أمته بكل ما يملك من قوة.

فالتعاون مفهوم قديم وقد حثت عليه جميع الأديان، فجميعها تدعو إلى الألفة والمحبة والتعاون، وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

{وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}.

وجاء في الحديث الشريف: ((الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه))، و((خير الناس أنفعهم للناس))، و((يد الله مع الجماعة)) وهكذا.[1]

فحسب هذا المفهوم أصبح التعاون يتضمن معنى الأخلاق. وأكدت الأديان السماوية هذا المفهوم الأخلاقي للتعاون. وقد استعملت كلمة التعاون بهذا المفهوم الأخلاقي في اللغات الأجنبية. وعندما تطورت حياة المجتمعات البشرية وتعقدت العلاقات الاجتماعية وظهرت حاجة جديدة إلى تكتل أفراد المجتمع وتعاونهم من أجل تبسيط هذه الحياة المعقدة ظهر المفهوم الاقتصادي للتعاون إلى جانب المفهوم الأخلاقي الذي كان سائداً.

ب-المفهوم الاقتصادي: ((مع بزوغ عصر النهضة في أوربا واكتشاف المحرك البخاري وآلات النسيج وحدوث الانقلاب الصناعي وانقسام المجتمع إلى طبقتين))، أخذت كلمة ((التعاون)) معنى جديداً يهدف إلى خدمة الفرد والمجتمع، ويعتمد على توحيد جهود الأفراد في سبيل تحقيق منفعة لكل منهم حيث لا يستطيع الفرد بمفرده الحصول عليها، فتكون غاية التعاون بهذا المفهوم حماية الطبقة المظلومة من مساوئ المجتمع الجديد المبني على الاستغلال وسوء المعاملة وزيادة الربح.[2]

---

١ – حبيب مطانيوس، مرجع سابق، ص١٩.

٢ – الداهري عبد الوهاب مطر، مرجع سابق، ص٣٣٥.

فالتعاون إذن هو النظام الذي يقوم على تجميع الجهود وحشد الطاقات والخبرات بغية سد النواقص التي يتعرض لها الفرد في مجتمع استغلالي. وبشكل عام إن ظاهرة التعاونيات في مرحلتها التاريخية والطبقية لولادتها وتطورها البدائي في البلدان المختلفة وفي ظروف وحضارات غير متشابهة من الناحية الاجتماعية وفي قارات مختلفة ظهرت بشكل متشابه، وما يؤكد ذلك جوهرها التاريخي والاجتماعي الأساسي، وهذا ما أشار إليه الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون القدماء فقد كتب أفلاطون في بحثه لظاهرة التعاونيات ((إن التعاون ظهر قبل كل شيء نتيجة لحاجات الناس، التي لا يمكن للإنسان أن يلبيها وحده.[1] ولا يمكن لإنسان أن يعيش وحده ويؤمن حاجاته من دون مساعدة الآخرين.

وقد حدد أرسطو بشكل خاص تلك السمة للتعاونيات التي تعد من الناحية التاريخية والطبيعية عاملاً حتمياً. وقد أشار أرسطو إلى أن بداية التعاون في العمل يتكون بشكل خاص في الأسرة. لذلك ليس الفرد وإنما الأسرة تعد الخلية الأساسية للمجتمع، فطالما يوجد مجتمع فإنه من الضرورة أنه ستوجد التعاونيات أي توحيد جهود الناس في سبيل الحصول على المصالح المشتركة.[2]

إن المفهوم الاقتصادي للتعاون ظهر بشكل واضح في القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التعاونية تظهر في أوربا بسبب تعاليم الاشتراكيين التعاونيين وعلى رأسهم روبرت ادين في انكلترا وشارل فوريه في فرنسا وإيفانز في ألمانيا.[3]

لقد كانت الحركة التعاونية منذ نشأتها حركة شعبية اعتمدت على نفسها في الإدارة والتمويل والخدمات، وكانت تجربة يرى فيها بتطبيق خلاصة آراء المصلحين الاجتماعيين الذين يعملون على تنظيم جهودهم في سبيل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

٣-التعاونيات كظاهرة اجتماعية:

لقد عرف الإنسان منذ فجر التاريخ عبر كل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية أشكالاً مختلفة للتعاون وتبادل العون والمساعدة وجمع القوى والوسائط للقيام بتنفيذ

---

١ - أفلاطون ومدرسته، تعليق حسن الرياشي، بيروت، ١٩٦٣، ص٤١٧.

٢ - أرسطو، المؤلات، موسكو، ١٩٨٠، الجزء الثالث، ص٧١-٧٢.

٣ - الداهري عبد الوهاب مطر، مرجع سابق، ص٢٦٧.

الأعمال المشتركة. وقد نقل لنا التاريخ أن البابليين كانوا يبنون السدود ويسقون الأراضي بشكل جماعي مشترك تعاونوا من أجل حماية أراضيهم من جراء مد البحر. والشعوب السلافية هي الأخرى عرفت أشكالا متعددة للتعاون وتبادل المساعدة بل إن بعض أشكال التعاون لعبت دورا مهما في الحفاظ على المجتمع الريفي نفسه مثل التعاونية الروسية المسماة (مير) والتعاونية الصربية المسماة (زاوروجا)).

كانت بمترلة الوحدة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الريفي وفي المرتفعات الآلبية الفرنسية والسويسرية منذ القدم كان الرعاة يرعون بأنفسهم مع بعض وينقلون منتجاهم متعاونين لكي تباع في المدن.[1]

وكذلك وجدت الأشكال البدائية للتعاونيات منذ آلاف السنين في الأرياف العربية نتيجة لظروف الحياة القاسية فقد كان الفلاحون يجدون أنفسهم مضطرين إلى مساعدة بعضهم بعضا في مختلف الأعمال الزراعية، وبشكل خاص في تلك الأعمال التي لا تستطيع أسرة واحدة القيام بها على حدة، ويجري الحديث هنا عن بناء قنوات السري ومكافحة الحرائق وجني المحاصيل ورد المخاطر.

والصينيون بدورهم عرفوا منذ القدم أيضا ما يسمى ((تعاونيات)) الادخار والإقراض، حيث كانت تقوم هذه التعاونيات بجمع النقد الزائدة من أعضائها لتوزعها على المحتاجين منهم.[2] وقد انتقل إلينا هذا النوع من التعاون شبه المنظم من الحضلوات القديمة عن طريق التفكير الفلسفي. وكانت للفلسفات المثالية الدور الكبير في نقل التفكير التعاوني القديم إلى عصرنا هذا بوساطة المفكرين والمصلحين الاجتماعيين الذين ظهروا في القرنين الثامن والتاسع عشر، لقد دعت الحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة بعض المفكرين في القرن الثامن عشر إلى إعلان الثورة الفكرية على الأوضاع القاسية والمطالبة بإصلاحات عديدة تنقذ الطبقة الفقيرة من الاستغلال والظلم والحرمان، فمنهم من نادى بتأسيس جمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين ومنهم من طالب بإصلاحات جذرية وحلول عامة بعضها كان مثاليا بعيدا عن الواقع وبعضها كان عمليا. وكان الأسلوب التعاوني أحد هذه الحلول المقترحة لإصلاح مفاسد المجتمع.

---

١ – خدام منذر، محاضرات في التعاون الزراعي، جامعة تشرين، ١٩٨١–١٩٨٢، ص٢٣.

٢ – إبريق محمد، سعد الدين غندور، التعاونيات الزراعية، ١٩٦٨، ص١٢.

وقد رأى هؤلاء المفكرون أن التعاون هو نمط جديد من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي يسعى إلى تكوين الاقتصاد التعاوني.[1] وقد عد الدكتور عارف دلية والدكتور مصطفى العبد الله في كتابهم الاقتصاد السياسي: ((أن فكرة التعاون تشكل نقطة التقاء الفكر الديني القديم والفكر الإنساني النقدي الديني. وإذا كان الفكر الديني قد تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية في شكل أحكام وقواعد وتعاليم، فإن الفكر الإنساني التقدمي عمل على صياغة نظريات علمية تجمع وتحلل وقائع التطور الاجتماعي الاقتصادي، على أساس القوانين الاجتماعية الموضوعية التي تكتشفها، مسار هذا التطور من الماضي إلى الحاضر والمستقبل.[2] على الرغم من تعدد الآراء والاجتهادات حول ظهور الأفكار التعاونية الأولى فإن هناك شيئا واحدا مؤكدا وهو أن الأفكار التعاونية هي من إيحاء فقراء المدن ويجب الاعتراف أيضا بأن بعض الشخصيات الاجتماعية أمثال الاشتراكيين الطوباويين وغيرهم قد لعبوا دورا معلوما في ظهور وصياغة الأفكار التعاونية في ((أعمال نظرية)).

في عام ١٦٦٥ نشر الكاتب الهولندي بلاك بوي P. Boy كتيبا يشير إلى مشروع لإنشاء تعاونيات من المزارعين والحرفيين ومن كل الفئات التي يمكنها أن تقدم جهدا أو وسائل مادية خدمية لخدمة مصالح المشتركين، حيث أضاف بأن تنظيم المزارع التعاونية يجب أن يتم على أسس ديمقراطية وبخاصة فيما يتعلق بمسألة إدارة التعاونية، كما طالب بأن تكون العلاقة بين المنتجين والمستهلكين علاقة مباشرة وذلك لتنظيم تعاونيات مشتركة بينهم.[3]

وكذلك قامت الكنيسة بمساعدة المحرومين وذوي الدخل المحدود لتأمين الحد الأدنى من المعيشة وحمايتهم من الجوع، ودعا بعضهم إلى تأسيس جمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين كما كان هناك من نادى بإصلاحات جذرية وبحلول عامة بعضها كان طوباويا وبعضها الآخر تشوبه الطوباوية إلى حد بعيد. هكذا ظهرت المذاهب الاشتراكية على اختلاف أنواعها كرد فعل للحالة الاجتماعية السيئة في أوربا ومن بين

---

١ - الأسدي جورج، التعاون، ترجمة عبد الرحمن شبل، عبد العزيز فهمي، ص٦٦.

٢ - دليلة عارف، العبد الله مصطفى، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، ١٩٨٧، ص١٥.

٣ - الحمش منير، النظرية التعاونية، دمشق، ١٩٧٦، ص٦.

هذه الدعوات كانت الدعوة التعاونية التي كانت بدايتها مذهبا لا يمكن عده اشتراكيا صرفا، لأنه لا يهاجم الملكية الفردية. كان من زعماء الدعوة التعاونية ((بوشيه)) الذي دعا عام ١٨٣١ في فرنسا، إلى تعاونيات إنتاجية ينشئها جماعة العمال لإلغاء رب العمل والوسيط بينهم وبين الزبائن.[1]

وبالتأكيد فإن التعاونيات في تلك الأوقات قد عانت من ضغوطات الظروف الاجتماعية، وقد اكتسبت أشكالا اجتماعية محددة لتنظيماتها وبعيدة عن التعاون الحر الذي كانت البشرية تحلم به، وإن السلطة في المرحلة المشاعية البدائية في يد زعيم القبيلة الذي كان يوزع المنتوجات بين أعضاء القبيلة العاملين في الزراعة وتتجه غزوات القبائل القوية فإن مزارعي المواشي ومربيها في القبائل قليلة العدد تحولوا إلى عبيد مستغلين كالحيوانات، أما الزعيم وأقرباؤه فتحولوا إلى أسياد. وبالطبع إن مثل هذا الاستغلال في عصر النظام العبودي كانا عقبة في طريق تطور التعاونيات الطوعية. إن هذا لوضع بغض النظر عن إلغاء الاستخدام المباشر للاستغلال الاقتصادي قد ظل على حاله في المرحلة الإقطاعية.

إن هذه العراقيل المضادة للتعاونيات قد بدأت تزول فقط في عصر النهضة في أوربا بسبب الضرورة الاقتصادية الموضوعية لتطور القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية في الريف.

وطبقا لذلك فإن عملية تأسيس التعاونيات في المجال الزراعي كانت نتيجة في الوقت نفسه ترافقت مع التطور السريع للصناعة وللفكر البشري وظهور الاختراعات المختلفة، التي غيرت مجرى الحياة في أوربا وفي العالم كله.

إن هذا التطور يعرف باسم (الثورة الصناعية) التي أدت إلى تغيرات بنيوية جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للبشرية.[2] وعندها ظهرت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة وازدادت حدة حاجة المدينة إلى المنتجات الزراعية، ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطور العلاقات بين الريف والمدينة وتعزيزها، وتعميق استغلال الرأسماليين للعمال، وانقسمت الملكية الإقطاعية، وتحطمت الملكية الصغيرة للفلاحين، وأصبح الفلاحون يعانون ليس فقط من استغلال الإقطاعي الذي تأقلم مع ظروف السوق وإنما

---

١ - حبيب مطانيوس، مرجع سابق، ص٢١.

٢ - عقيل أديب، أطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٩١، ص١٧.

من الدولة والرأسمال المالي بنظامه الضرائبي والاستثماري بفوائد السوق والتحويل وشراء المنتجات.

ومع تغيير أساليب الإنتاج والتوزيع وتغيير العلاقات الإنتاجية والتوزيع، ظهرت مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة وتشكلت مع توسيع عملية إنشاء المنشآت الصناعية والمؤسسات الاحتكارية فئة من الملاكين الرأسماليين، وظهر استغلال أصحاب المنشآت الصناعية للطبقة العاملة التي أصبحت تعاني نتيجة الاضطهاد الاجتماعي من فقر وحرمان ومرض وظروف سكنية قاسية. وفي الوقت نفسه كانت طبقة المالكين تعيش في نعم لاستغلالهم لثمرات عمل العمال والفلاحين. وبالطبع مع تدهور الوضع الاجتماعي للجماهير المستغلة في المدينة والريف ظهرت المطالبة بضرورة حل المشكلات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي لهذا الواقع المؤلم وتخليص الكادحين من الاستغلال والحرمان والاضطهاد الاجتماعي.

إن كل هذه التغيرات في زيادة حدة الصراع الطبقي أدت إلى بروز ظاهرة التعاونيات بهدف تخفيف بؤس العمال الذين أصبحوا يدركون ويقتنعون أن حقوقهم تتعرض لخروقات، ومن جانب آخر بهدف التخفيف من بؤس الفلاحين الذين تعرضوا لمضايقات وطردوا من أراضيهم بغية إنشاء عقارات رأسمالية ضخمة.

وفي إطار الحركات العمالية والفلاحية السياسية التي بدأت تتكون نتيجة ظهور اتجاهات إصلاحية تنادي بتأسيس جمعيات فلاحية وعمالية مستغلة للتعاون المتبادل في إطار تضامن التعاونيات. وظهرت محاولات عملية للحد من تدهور الوضع وتأمين الضمانات البديهية لتحسين معيشة الجماهير الكادحة بمساعدة جمعياتهم التعاونية. إن أكثرية هذه المحاولات كانت طوباوية. فمن إحدى هذه المحاولات مثلا ظهور حركة تهدف إلى تأسيس الجمعيات الخيرية من جانب الناس الأغنياء بهدف مساعدة المحتاجين وفي أكثر الأحيان كانت تتخذ قرارات غير واقعية، إلا أنه ظهرت بعض القرارات التي يمكن تسميتها إلى حد ما قرارات علمية، فقد بدأت بتأسيس النقابات الفلاحية والعمالية، التي كان من وظائفها نشر فكرة التضامن التعاوني، إلا أن هذه النقابات لم تغير النظام الاقتصادي الرأسمالي و لم تحل التناقضات الحادة إذا بعدت الجماهير عن كل المهمات السياسية الاجتماعية الجذرية الهادفة إلى تحطيم هذا النظام. وفي الوقت نفسه يمكن الاعتراف بأن هذه النقابات لعبت دورا رئيسا في نشر فكرة الحركة التعاونية.

إن تأسيس الجمعيات التعاونية الفلاحية والعمالية قد واجهت صعوبات جمة وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فقد ظهرت هذه التعاونيات كنتيجة طبيعية ورد فعل على سيطرة العلاقات الرأسمالية التي قوت من الاستغلال وجعلته أكثر حداقة وذكاء من الاستغلال الإقطاعي، لذلك فإن التعاونيات ناضلت في سبيل كيانها وفي الوقت نفسه ضد سيطرة الرأسمالية على الشعب الكادح.

ويعد أوين مؤسس الحركة التعاونية المعاصرة (١٧٧١-١٨٥٨) حيث أسس مجموعة من الجمعيات بهدف تعزيز التعاون وعلل نظريا دور هذه الجمعيات في التقدم الاجتماعي للبشرية ومكانتها.

وتحت تأثير مؤسس الاشتراكية التعاونية ظهر على الساحة سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) الذي يعد أبا للاشتراكية الطوباوية والحركة التعاونية الفرنسية. وهو أول من قال: (من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجته)، ولهذا فهو يعد واضع أسس الاشتراكية الطوباوية الفرنسية.

وقبل أن نتعرض لنظرية الاشتراكية التعاونية، لا بد من ذكر أبرز المفكرين الذين نذروا أنفسهم وثروتهم أحيانا في سبيل وضع أفكارهم التعاونية موضع التطبيق.

١-سان سيمون ١٧٦٠-١٨٢٥:

سان سيمون هو من أسرة الدوق، كان يعتقد أنه واحد من أحفاد شارلمان المباشرين، استهل حياته النضالية كارستقراطي محب للحرية. لقد كان في صفوف الأميركيين أيام ثورتهم، وعندما عاد إلى فرنسا خرج من الجيش برتبة زعيم (كولونيل) وانهمك بالمهمة التي استغرقت حياته كلها.[1]

إن تاريخ الإنسان، كما رآه سان سيمون، ينقسم إلى حقب متناوبة من الإنشاء والنقد أو التدمير. وفي جميع المراحل كانت حاجة الجنس البشري ماسة إلى بنية اجتماعية تتناسب مع التقدم الكبير الذي حقق في دنيا الأنوار أو المعرفة المستنيرة، كان سان سيمون ذا إيمان راسخ بحتمية التقدم البشري. الثقة بأن كل مرحلة في تطور الجنس البشري تقدمت عن سابقتها تقدما كبيرا. وكان اهتمامه شأن كثير من فلاسفة

١ - كول، ج. د. هـ. رواد الفكر الاشتراكي، نقله إلى العربية منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص٦٤.

التاريخ الغربيين، مقصورا على العالم الغربي. لقد أسقط الشرق من حسابه كمجتمع لا يستحق دراسة جدية، لأن الناس هناك ما يزالون في ((طفولة)) التقدم.

لقد أقر سان سيمون بأن المجتمع يجب أن ينظم لمصلحة الفقراء ورفاهيتهم، ولكنه كان ضعيف الثقة إلى أبعد الحدود بـ((حكم الغوغاء)) بوصفه منطويا على سيطرة الجهل على المعرفة. لقد رغب سان سيمون في أن تكون السيطرة للمعرفة، وأكد أن القادة الطبيعيين للفقراء الكادحين هم الصناعيون الكبار، أصحاب المصارف الخاصة، الذين يزودون الصناعة بالاعتمادات المالية، وبذلك ينهضون بمهمة التخطيط الاقتصادي. و لم يكن لديه أدنى شك في أن الصناعيين الكبار، إذا ما منحوا السلطة بوصفهم زعماء المجتمع الجديد، وأوصياء على الفقراء ويعملوا على أساس زيادة الإنتاج، وتوسيع القوة الشرائية ونشرها، وبذلك يرفعون مستوى الرفاهية العام.

إن سان سيمون ليضيق ذرعا بفكرة الحقوق الفردية أو الحريات، فهو يمجد النظام بوصفه الشرط الأساسي للتنظيم الاجتماعي العلمي. وبذلك دعا إلى توحيد الطبقات الصناعية ضد العاطلين وبخاصة ضد ((جماعة النبلاء)) في فرنسا جماعة النبلاء القديمة وجماعة النبلاء الجديدة التي خلفها نابليون.

بيد أن سان سيمون كان يعي وعيا حسنا أن التطوير الاقتصادي لم يكن وحده ما تحتاج إليه البشرية، فقد كان للفنون وللعلوم الأخلاقية أيضا دور أساسي ينبغي أن تمثله. في هذا أكد موضوع التربية حيث تقضي خطته بأن يتفرد العلماء للسيطرة عليها، وبأن تبنى ((أي التربية)) على أساس تعليم أولي شامل، مقصود به مذهبة الشعب كله بنظام صحيح من القيم الاجتماعية.

كان مقتنعا بأن المجتمع محتاج، لكي يعمل على الوجه الأفضل، إلى أساس مشترك من القيم التي عد سان سيمون أن مهمة صياغتها في قانون تربوي وسلوك اجتماعي منوطة بعلم الأخلاق.

وذلك كان هو أساس ((اشتراكية)) ففي جذور مذهبه نجد الفكرة القائلة إن مهمة الإنسان وواجبه الأساسيين هما العمل وبأن الاحترام لن يضفي، في ظل النظام الاجتماعي الجديد، على إنسان إلا بمقدار الخدمة التي يقدمها إلى المجتمع من خلال العمل. وكما ذكرنا سابقا، فإن سان سيمون لم يوجه رسالته إلى الطبقة العاملة من

دون مستخدميها و لم يفضل هذه الطبقة على المستخدمين، على العكس، لقد ناشد جمهرة المنتجين برمتها أن تقبل شروط الإنتاج المنظم على أساس علمي وأن تتعاون تعاونا علميا وفقا لمقدراتها الكثيرة، على توسيع الإنتاجية الاجتماعية، بذلك أظهر أهمية التنظيم الاقتصادي لشؤون المجتمع الحديث.

وأول من أكد مكانة التطور الاقتصادي الرئيسة كعامل مؤثر في العلاقات الاجتماعية وفي الشؤون الاقتصادية، نادى سان سيمون بوحدة المصالح التي تشد الطبقات المنتجة، بعضها إلى بعض، وتدعوها إلى الوقوف صفا في وجه اللامنتجين الطفيليين على أساس سيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج وإدارتها بالمؤهلات العلمية والتجارية الضروية.

لقد عد أن المجتمع ملزم بتأمين العمل للجميع، وأن الجميع ملزمون بالعمل من أجل المجتمع، كل حسب كفايته وقدرته، لمصلحة الطبقة الأكثر عددا والأشد فقرا.[1] وبرغم أنه لم يقل بالحرب الطبقية فقد شجب، بكثير من القوة، الاستغلال الذي أخضع له العمال في ظل النظام القائم الذي يقر حقوق الملكية، وسبق ماركس إلى الاعتقاد بأن صلات الملكية التي يدعمها أي نظام اجتماعي، إنما تضفي عليه صفته الأساسية في مختلف مظاهره الرئيسة. لقد آمن أيضا، مثل ماركس، بأن المجتمع البشري يتقدم في سير التاريخ، نحو نظام تشاركي، وقال بأن ((نظام التشارك الكلي)) الجديد هذا سيكون هو الضمانة للسلم وللتطور التقدمي.

وهكذا فإن مساهمة سان سيمون العظمى في النظرية الاشتراكية تتمثل في اعتقاده بالحاجة إلى دولة متطورة يسيطر عليها المنتجون، وأن يخطط وينظم أمر الفائدة من وسائل الإنتاج لكي تواكب الاكتشاف العلمي.

إن الذي يهم الإنسانية، في اعتقاد سان سيمون، ليس هو السياسة، ولكن إنتاج الثروة بمعنى أوسع إلى درجة تجعل هذا الإنتاج شاملا ثمرات الفنون والعلم إلى جانب ثمرات الصناعة والزراعة جميعا. لقد رفض مذهب السعادة القصوى الذي نادى به أصحاب (مذاهب المنفعة) على أساس أن هذا المذهب يترك للحكام مهمة تقرير ما

---

١ - كول، ج. د. هت. مرجع سابق، ص٧٩.

الذي يجعل الناس سعداء، وطالب بأن يعترف بالإنتاج الكبير غايـــة أو هدفــا للتنظيــم الاجتماعي الذي ينتج للناس أعظم قدر من الحرية للتمتع بالرضى والارتياح في عملهم.

ولكن برغم من إلحاح سان سيمون على أولوية مطالب ((الطبقة الأكثر عددا والأشـد فقرا)) فإنه أعطى أهمية كبيرة لرجال الأعمال وأكد على حاجة المجتمع الجديد الماســة إلى قدرتهم، وهذا ساعد على إحداث ثغرة ما بين أتباع سان سيمون والطبقة العاملة.

٢-روبرت أوين ١٧٧١-١٨٥٨ (انكليزي) اشتراكي طوباوي انكليزي:

كان رب عمل كبير. في التاسعة عشرة من عمره كان يدير مصنعا يعمل فيه ٥٠٠ عامل. لقد كان يعي أنه لا يدين بثروته إلا لنفسه، وسيرته الذاتية تدل علــى حيــاة مثالية. كان قنوعا دائم التفاؤل وكان رجل عمل يؤمن بأهمية العقل. وكان مثالــه: ((الإعداد المتكامل جسديا وأخلاقيا، للرجال وللنساء الذيــن يفكــرون ويعملــون بصورة عقلانية)).

وهو يؤمن بأن الشخصية هي من نتاج الوسط الاجتماعي والظروف الخارجيــة، وهو يؤمن بسمو فضيلة التربية. كان يتمنى إصلاحا عميقا للمجتمع، ولكن الوصفات التي نادى بها من أجل تحقيق هذا الإصلاح عديدة.[1]

١-تقوم محبة رب العمل كما طبقها أوين في بداية طريقه، على تحسين المســكن والحالة الصحية، بناء المدارس، زيادة الأجور.. الخ. ((وضع مؤشرات قرب كل عامل، يمكن في الحال، بفضل ألوان مختلفة من معرفة مرتبة العامل، جيد جدا، جيد، وســط، أو عاطل)). يبدو أن أوين استطاع الحصول على نتائج أدهشت معاصريه، ولكن عمله هو عمل ((معلم مستنير)) وليسس اشتراكيا إطلاقا.

٢-أقر اللجوء إلى الدولة، لمدة طويلة فقد حاول من دون جدوى الحصول علــى تبني قانون يعدل شروط عمل الأطفال تعديلا جذريا، والقانون الذي أقــر أخــيرا في سنة ١٨١٩ كان يختلف تماما عما كان يتمناه أوين. وفيما بعد اعتمد علــى الدولــة لتشجيع تجاربه في الشيوعية الزراعية وفي بنك التبادل والمقايضة.

---

١ - جان توشان، لويس جانين، جورج لافو، جان سيرنيا، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالميــة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٣٣.

٣-الشيوعية الزراعية. كان أوين مثل فوريه يفضل الزراعة، كان يحلم بتدريب الصناعة في الزراعة وأراد أن ينشئ قرى نموذجية تستبعد منها تماما الملكية الخاصة، ومجموعات أوين تختلف إذا عن مشارك (فوريه) من وجهين:

١ - إنها زراعية بصورة رئيسة، في حين أن المشارك متعددة أوجه النشاط.

٢ - -إن الملكية الخاصة يجب أن تزول عنها، في حين أن فرويه يرى توزيعا يتناسب مع ما يقدمه كل مشترك ((٥/١٢ للعمل، ٤/١٢ لرأس المال، ٣/١٢ للموهبة)).

باءت محاولات التنفيذ بالفشل التام (وبخاصة مؤسسته المسماة (نوهار موني)، التي أسسها أوين في الولايات المتحدة).

-الاشتراكية التعاونية. ظن أوين بأن العمل هو مقياس القيمة، وأراد أن يؤسس مصرفا يتم فيه تبادل بونات العمل ((إنه البنك التبادلي العادل)) الذي أقيم سنة ١٨٣٢ لبزدل سنة ١٨٣٤.

-كان أوين، في أواخر مؤلفاته، رسول مسيحية اجتماعية ظهرت بوضوح في ((العالم الجديد الأخلاقي)) كان أوين يأمل بإجراء إصلاح اجتماعي طبقا لمجتمعات مثالية، ويرى أن هذا الإصلاح ليس مسألة سياسية، أي أنه مستقل عن السلطة إذ لا يتطلب استيلاء الجماهير الكادحة على السلطة. وقد يتفق أوين في هذا الموقف مع آراء سان سيمون، وبرودون، وفوريه، ولكنه يختلف مع رأي لويس بلان الذي طالب بتدخل الدولة.

لقد ظن أوين أنه بإشاعة التعاونيات على نطاق واسع حتى تشمل جميع فروع الإنتاج يمكن تخليص جماهير العاملين من الاستغلال الرأسمالي بطريق سلمية.[١]

كانت شهرة أوين في عصره كبيرة جدا، ذلك أن عقيدته كانت مقبولة، بسهولة لدى البرجوازية، حتى إنها ظلت في عمقها، عقيدة برجوازية. وكان من السهل نسبيا، وضع شيوعيته الزراعية جانبا، على أن لا يحتفظ منها إلا بمزيج من المنفعية والمثاليف في سنة ١٨٤١ أجاب أوين على ((ما هي الاشتراكية، فقال: إنها المنهاج العقلاني للمجتمع، المؤسس على الطبيعة)).

---

١ - دليلة عارف، مصطفى العبد الله، مرجع سابق، ص١٩.

هذه هي أهم المحددات الفكرية المثالية لوجهة نظر أوين.

٣-شارل فوريه ١٧٧٢-١٨٣٧ اشتراكي طوباوي فرنسي:

ولد فرانسوا ماري شارل فوريه في بيزانسون من أسرة تجارية، من أسرة الطبقة المتوسطة، خسرت معظم ممتلكاتها في أثناء الثورة، مؤلفاته كانت ذات فائدة.

١- حاول تقديم تأويل شامل للكون.

٢- انتقد النظام الرأسمالي انتقادا حادا.

٣- اقترح خطة تشارك مبنية على الإدارة. ولا يعتمد فورييه على الدولة من أجل إقامة المشاركة.[١]

إن هذه المشاركة يجب أن تقام بحرية بموجب ((اتفاق حي)) إن إعادة تنظيم المجتمع يجب أن تنطلق من الأسفل لا من الأعلى كما يؤمن اتباع سان سيمون كان فوريه، يصاب بالرعب من كل نظام تسلطي مركزي، الدولة بالنسبة إليه هي اتحاد مجموعات حرة. كان فوريه يرفض الثورات، وقد أدان بشدة ثورة ١٧٩٨ وكان يضع ماله في المجموعات المؤلفة من أقل من ألفي عضو، وكان يعتقد أنه لكي يتم إصلاح المجتمع في مجموعات فمن المهم إنشاء بعض الجمعيات الكاملة وأطلق فوريه على مشتركاته اسم (كتائب أو فيلق) واختار فوريه لأعضاء هذه المشتركات أن يسكنوا في مبنى مشترك ضخم، أو في مجموعة من المباني، مزودة تزويدا كاملا بالخدمات العامة ومشتملة على مأوى للأطفال ويعنى بأمرهم على نحو جماعي.[٢]

لكل أسرة أن تستقل بشقتها الخاصة، إذا شاءت، وكانت حرة في اختيار إحدى خطتين. اعتزال الناس أو الإفادة من المطاعم الجماعية والغرف العمومية.

-تمول هذه الكتائب لا من الدولة أو أي وكالة عمومية ولكن بالعمل الطوعي، وأن يصبح كل شخص مساهما في رأس المال على نطاق واسع أو ضيق وهنا كانت له نظرية في التوزيع الصحيح لنتاج الصناعة. لقد اقترح في كتاباته الأولى، أن تدفع خمسة أجزاء من اثني عشر جزءا (١٢/٥) من قيمة النتاج الإجمالي مكافأة للعامل العادي،

---

١ - كول، ج. د. هـ. مرجع سابق، ص٤٤١.

٢ - مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

و(١٢/٤) كعائدات لقاء رأس المال الموظف، و(١٢/٣) كأجر على بعض المواهب الخاصة وتعويض لقاء الخدمات الإدارية. وهكذا فالعضو يكون عاملا ورأسماليا ومستهلكا في وقت واحد، وتزول بالتالي المصالح المتنافرة لهذه الفئات الثلاث بعد اتحادها في شخصية واحدة.

المستوطنات التعاونية التي دعا إليها فوريه هي مجتمعات مثالية محلية صغيرة تقوم فيها الحياة على أساس جماعي يتلاءم مع نزعات الإنسان وميوله الطبيعية، ويكون فيها العمل ((جذابا وممتعا)) على أن نظم الواحدة منها ١٦٠٠ شخص فقط يملكون جميع أدوات إنتاجهم ويؤدون الوظائف الاجتماعية بالتناوب من خلال مجموعات متجانسة فيتم بذلك تفادي المبالغة في التخصص، ويحل (العمل الشريك) محل (العمل الأجير).[١]

٤-لويس بلان ١٨١١-١٨٨٢:[٢]

ولد بلان في إسبانيا من أب فرنسي ((مهاجر)) وأم إسبانية، وبعد عودة آل بوربون إلى العرش رجع إلى فرنسا حيث أصبح محاميا وصحافيا.

إن لويس بلان يعد رائدا من رواد الاشتراكية الديمقراطية الحديثة. لقد أسند إلى الدولة متأثرا بأتباع سان سيمون، المركز الرئيس في التخطيط الاقتصادي وفي تطوير الخدمات الهادفة إلى تحقيق الرفاهية. نادى بتأميم السكك الحديدية، وآمن إيمانا عميقا بالديمقراطية النيابية القائمة على أساس الاقتراع الشامل.

رغب في القضاء على الرأسمالية والاستعاضة عنها بنظام آخر، فقد تمنى أن يحقق هذا التغيير لا بالثورة وإنما بالرضا والتفاهم.

ويعتمد لويس بلان على الدولة لخلق المعامل الاجتماعية، وكل من هذه المعامل يجب أن يتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الإطار المنسق العام. كما ذهب إلى أن رأس المال المثمر في تلك المعامل يجب أن يعطى فائدة ذات نسبة محدودة. ولن يكون ثمة أي ربح، وفي بادئ الأمر لن تكون الأجور متساوية، ولكن بلان اعتقد أن هذا التفاوت سوف يزول تدريجياً عندما ترتفع معنوية الإنسان، ولقد كانت غايته الأخيرة إنشاء

---

١ - دليلة عارف، مصطفى العبد الله، مرجع سابق، ص٢١.

٢ - كول، ج. د. هـ. مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٦.

مجتمع تسود فيه المساواة الاقتصادية الكاملة والمساواة الاجتماعية الكاملة على حـــد سواء. وفي ظل النظام الجديد سيتلاشى الإرث أيضا شيئا بعد شيء، واعتقـــد أن في الإمكان تنظيم الزراعة، تدريجيا، ولقد آثر بلان أن يخص الريف بنظام مـــن المعـــامل الريفية، على أن ينشأ في بادئ الأمر، معمل واحد في كل محافظة من محافظات البـلاد. وكان من المفروض في هذه المعامل أن تكون مزارع جماعية تدار بأحدث التقنيـــات العلمية ومراكز صناعة ريفية في وقت واحد. وكان من مهماتها أن تنشر في أوســـاط الفلاحين المعرفة التي تمكنهم من تحسين زراعتهم ريثما يطرد النظام الجديـــد النظـــام القديم نهائيا، وقد عارض بلان توزيع الأرض على الفلاحين لأن ذلك يؤمن المســـاواة ليوم واحد فقط ليعود التمايز بينهم بعد ذلك بفعل علاقات السوق الرأسمالية.[1]

ولويس بلان لم يناد بالصراع الطبقي، ولكنه أشار إلى أن غضب البروليتاريا سوف ينفجر إذا لم تنصف البروليتاريا ويرفع الظلم عنها والواقع أنه لم ينطلق، كما انطلـــق ماركس من فكرة تقويض أركان الدولة، التي عدها وسيلة السلطات التي لا غنى عنها، بل ليجعل منها أداة الطبقة العمالية، ولقد دعى لإتمام هذا التحويل بالرضا والإقنـاع لا بالقوة الطبقية.

كانت مناشدته أخلاقية بالدرجة الأولى، فقد كتب كثيرا عـــن آلام الفقـــراء في انكلترا وفرنسا وشارك ماركس إيمانه بانهيار النظام الرأسمالي الوشيك نتيجة للأزمـــات والبطالة التي تتعاظم قسوتها يوما بعد يوم.

والواقع أن معظم أعضاء الحكومة المؤقتة كانوا يؤمنون إيمانا راسخا بمذهب ((دعـه يعمل)) وكانوا ينظرون إلى بلان نظرتهم إلى رجل حالم، (طوباوي)، وهكـــذا تعـــد اشتراكية لويس بلان نموذجا عن الاشتراكية الطوباوية.

٥-فرديناند لاسال ١٨٢٥-١٩٠٤:

شاب ألماني ساهم في ثورة ١٨٤٨ وسجن والتقى ١٨٤٩ كارل ماركس وأعلـــن عن تتلمذه له بدأ لاسال، مع ادعائه بأنه ((شيوعي)) وكان يبذل نشاطا مكثفا، داعما لتحرر القومي في إيطاليا، ومنحازا إلى الوحدة القومية الألمانية حاملا على ((التقدميـين

---

١ - دليلة وعارف، مصطفى العبد الله، مرجع سابق، ص٢١.

البرجوازيين)) الألمان وعلى مختلف الاقتصاديين البرجوازيين. وفي سنة ١٨٦٣ نجح بتأسيس ((حزب طبقة)) هو ((الاتحاد العام للشغيلة الألمان)).[1]

وبعد ١٨٦٢ قطع ماركس وانجلز علاقاتهما مع لاسال وذلك بسبب تجاوزاته وتحويراته التي أدخلها على الماركسية. وبخاصة فيما يتعلق بصياغة ((قانون الأجور)) وتهوره في قوميته وتواطئه مع بسمارك.

-مثل لاسال اشتراكية البجروازية الصغيرة في ألمانيا إذ طرح برنامجا لإنشاء جمعيات إنتاجية رقابية للعمال تستعين بقروض من الدولة. وأكد لاسال بأن هذه الجمعيات الإنتاجية للعمال ستحل الملكية الاجتماعية (التعاونية) محل الملكية الخاصة دون حاجة إلى ثورة اشتراكية، أو مصادرة ملكية الرأسماليين، وقد عد لاسال الدولة منظمة فوق الطبقة.[2]

والتقدم الحقيقي للاسال كان إنشاء أول حزب اشتراكي عمالي في أوربا، حزب نظمه بشكل أوتوقراطي صارم، وقد استخدم هذا الحزب مرات عديدة ضد مصالح الشغيلة الألمان.

وخلاصة القول إن الفكرة التعاونية نشأت وترعرعت في أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وإن انكلترا كانت منبعا للتفكير التعاوني الاستهلاكي في حين أن فرنسا كانت منبعا للتفكير التعاوني الإنتاجي.

كانت هذه الفكرة في البداية في طور تكوينها النظري، أي غير واضحة الأسس والمعالم، وإن لكل الرواد آراء واتجاهات مميزة. ففي حين فكر أوين بضرورة تغيير البيئة الإنسانية بمجتمعاته التعاونية المستقلة المنعزلة من إلغاء الربح، يأتي فرويه ليطرح فكرة (العمل الجذاب) وليقدم نموذجا لمستعمراته كحل لمشكلة عصره الاجتماعية والتي تهدف إلى تحويل (العمال الأجير إلى عامل شريك) ويعقبه بلان الاشتراكي الإصلاحي الذي يحاول جمع العمال في معمل واحد ويحلم بتحقيق (معمله الاجتماعي) الذي سيؤمن الحاجات اللازمة لكل إنسان.[3]

---

١ - كول، ج. د. هـ.، مرجع سابق، ص٤٦٨.

٢ - دليلة عارف، مصطفى العبد الله، مرجع سابق، ص٢٣.

٣ - إسماعيل اسكندر، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية. جامعة دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٥٤-٥٥.

ويمكن القول إن الفلسفات المثالية كانت أساسا في نقل التفكير التعاوني القديم إلى عصرنا هذا بمساعدة هؤلاء المصلحين الاجتماعيين في القرنين الثامن والتاسع عشر، فمنهم من نادى بتأسيس جمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين ومنهم من طالب بإصلاحات جذرية وحلول عامة بعضها كان مثاليا بعيدا عن الواقع وبعضها كان عمليا.

وبصورة عامة يمكن القول إن الحركة التعاونية برزت بفضل الجهود الفكرية والعملية التي قام بها رواد التعاون الأوائل، فنشروا الأفكار لقبول مبادائهم.

٦-التعاونية الاشتراكية:

انتقد ماركس وأنجلس ولينين أنصار نظرية الاشتراكية التعاونية وأشار لينين إلى ذلك بقوله: ((إنهم يحلمون بالتحويل السلمي الاشتراكي للمجتمع المعاصر دون حسبان للمسألة الأساسية مسألة الصراع الطبقي، ومسألة استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية وإنهاء سيطرة الطبقة المستغلة. وإنه لمن الخيال المحض أن نحلم بأن انتشار التعاون البسيط بين السكان يمكن أن تحول الأعداء الطبقيين إلى أنصار طبقيين والحرب الطبقية إلى سلام طبقي)).[1]

وقد عد ماركس وأنجلس مؤسسا الشيوعية العلمية أن التعاونيات هي أحد أشكال التنظيم الاقتصادي للمجتمع، الذي يتم من خلال عملية التحولات الاشتراكية والانتقال إلى الشيوعية، بل وأكثر من ذلك فإن ماركس يشير في نقد برنامج غوته بشكل غير مباشر إلى المستقبل الشيوعي للتعاونيات بوصفها أحد أشكال العلاقات ((الصلات)) الاجتماعية في النشاط الإنتاجي، نشاط ((المنتجين المتوحدين)) وفي الوقت نفسه فقد عد ماركس التعاونيات تجربة اشتراكية في الظروف الرأسمالية تكون قاعدة إنتاجية ضخمة وقوية دون أي إدارة أو ((قيادة)) للرأسمالية.

وقد كتب لينين في هذا المجال إن التعاونيات في المجتمع الرأسمالي هي جزيرة صغيرة ((للاشتراكية)) وأضاف بأنه حينما تشمل التعاونيات المجتمع بكامله وعندما تصبح الأرض ملكية اشتراكية عامة وتأمم الجماهير كل المصانع والمعامل، عندئذ يمكن القول عن ثبوت الاشتراكية.[2]

---

١ – ف.إ. لينين، المؤلفات الكاملة بالروسية، الجزء٤٥، ص٣٧٥.

٢ – ف. إ. لينين، المؤلفات الكاملة بالروسية، الجزء ٤٥، ص٣٧٥.

وهنا يؤكد لينين ضرورة تصفية ملكية كبار الملاكين وتأميم الأرض والعمل فيها بصورة جماعية وتنظيم الإنتاج الزراعي الضخم.

لقد وضع مؤسسا الاشتراكية العلمية (ماركس وأنجلس) الأسس النظرية للتعاون. وأكدا ضرورة تقييم طبيعة التعاونيات ودورها الاجتماعي، كظاهرة وجدة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبتطور الزراعة وتقدمها يظهر التناقض التناحري بين الاتجاهين، الذي ينتهي إلى حتمية الانتقال للإنتاج الزراعي الكبير وهلاك المزارع الفردية الصغيرة في ظل الرأسمالية، هنا تؤكد الماركسية ضرورة القضاء على الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية اجتماعية.

إذن تنصب اهتمامات الاشتراكية العلمية في الزراعة على ضرورة التجميع الاشتراكي للقوى المنتجة في الزراعة بوساطة توحيد الإنتاج الفلاحي البضاعي الصغير على أساس تعاوني.

وبعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ١٩١٧ حدد لينين المقومات الأساسية للتعاونيات، وأصبحت الدولة بنفسها القوة الموجهة والقائدة للتعاونيات حيث انتشرت التعاونيات التي شملت نواحي كثيرة من الحياة وتنظمت الملايين من الناس فيها.

لينين أول شخصية عالمية قامت بتطبيق أفكار ماركس على أنقاض نظام اقتصادي هجين بين الإقطاعية والرأسمالية. اهتم بحل مسألة الأرض (مرسوم الأرض) وذلك بتأميمها وجعلها ملكية عامة.

وضع لينين نظرية متكاملة ومنسجمة عن إشاعة التعاون بين الفلاحين الكادحين، حيث وضح فحوى مبادئه بالتالي:[٢]

١- الانتقال التدريجي من الأشكال الدنيا في العمل التعاوني إلى الأشكال العليا المتمثلة في التعاون الإنتاجي (الارتيلات الزراعية، جميعات الزراعة المشتركة للأرض الكومونات).

٢- إشاعة التعاون على أساس مبدأ الطوعية (الاختيارية) وأسلوب الإقناع الذي

---

١ - إسماعيل اسكندر، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

٢ -مرجع سابق، ص٦٣-.

يستبعد إرغام الفلاحين على الانضمام إلى التعاونيات وبأي مرحلة من مراحل تطورها (إياكم أن تأمروا..).

٣- لا يمكن إنجاز التحويلات الاشتراكية في الريف إلا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري، وبالتحالف التام مع الفلاحين. وإن اشتراك الفلاحين الفقراء والمتوسطين في نشاط أبسط أنواع التعاونيات لا يتطلب استعدادا خاصا ولا مخاطرة إنتاجية وهو الانتقال إلى الاشتراكية.

٤- ضرورة الدعم المالي للتعاونيات من قبل الدولة الاشتراكية والمجتمع بشكل عام.

٥- النهوض بالصناعة الاشتراكية بوصفها القاعدة للإنتاج الزراعي.

٦- تحقيق الثورة الثقافية في البلاد، وبخاصة في الريف، إذ بغيابها لا يمكن للفلاحين استخدام منجزات العلم الزراعي الحديث والمعدات الآلية وإدارة التعاونيات بصورة فعالة.

٧- توفير الديمقراطية التامة في الحركة التعاونية، دخلت جهاز دولة اقتصادي وديمقراطي بعيد عن مظاهر الروتين والبيروقراطية في إدارة التعاونيات.

إن الأفكار السابقة التي تضمنتها خطة لينين التعاونية، تعد دليلا ساطعا على أهمية تحويل الملكية الإقطاعية والملكية الصغيرة إلى ملكية اشتراكية جماعية باستخدام شتى أنواع التعاونيات من أبسط الأشكال حتى الأشكال العليا.

٥-تعريف التعاون:

وبالطبع إن إدراك الظاهرة التاريخية الاجتماعية للتعاونيات وبشكل خاص شكلها الاجتماعي والتنظيمي ترافق مع البحث عن إيجاد تعريف وتفسير لها. إلا أن لهذه الظاهرة عدة جوانب. وإن تنظيمها في المجال الاجتماعي يأخذ عدة معان بحيث إن تأكيدات (أرزاسين) الباحث السوفيتي، في مجال التعاونيات التي تحدث عناه منذ أكثر من سبعين عاما ما زالت تحتفظ بصحتها: ((لا يوجد تعريف علمي دقيق لمعنى كلمة ((التعاونيات)) إذ يدخل في هذا المفهوم معاني عديدة))، وفي غضون ذلك كانت محاولات علماء الاجتماع البرجوازيين والمؤسسات الحكومية والهيئات الرسمية في هذا المجال كثيرة.[١]

---

١ - خدام منذر، مرجع سابق، ص٢٣.

أ-التعاريف الفردية للتعاونية في ضوء آراء بعض الكتاب:

((فالتعاون من الوجهة اللغوية كلمة يقصد بها العمـــل (Working Togetre) أو الاستعداد للعون والمساعدة والمؤازرة (Ready to Help) وهي تتضمن عملا طيبـــا، يقدمه فرد لآخر، أو لجماعة من الأفراد، كما يمكن أن تقدمه مجموعة من الأفراد لفـرد أو لعدة جماعات. وهذه الكلمة من الكلمات ذات الوقع النفسي الحسن، لأنها تتضمن معاني التضامن، والتساند والمعونة، والتعاضد والمعاونة، والتآزر والإعانة، وما إلى ذلك من الكلمات التي تصور المعنى الإنساني والخلقي الذي يشتمل على صفة خيره للفـرد، تميزه من غيره من الأفراد الأنانيين الذين لا يرغبون في مساعدة الآخرين)).[1]

في مجال التعريفات الفردية لمفهوم التعاون حاول مؤسسو الحركة التعاونية في البلدان الرأسمالية إعطاء تعريفهم لمفهوم ((التعاونيات)) إلا أن هذه التعاريف كانت بشكل عام مثالية لأنها لم تخرج عن الإطار المحدد لفكرة التعاونيات الاشتراكية. وفي العقود الأخيرة اختلف الباحثون مرارا في تعريفهم لمفهوم التعاونيات اختلافـا جذريـا في التـدرج والتناقض. بحيث اختلطت المفاهيم ولم نعد نميز مفـهوم التعاونيـات مـن مفـهوم المؤسسات الاقتصادية البرجوازية المختلفة مثل (الشـركات، الجمعيـات التجاريـة، الاتحادات الاحتكارية، وما شابه ذلك.

وقد عرف الدكتور (فاو F۲y) ١٩٠٨ التعاونية بأنها شكل تنظمي للضعفـاء ذات أهداف تجارية وتوزع الأرباح بنسبة مشاركة الأعضاء فيها.[2]

ومن الواضح أن الحديث هنا يجري فقط عن المعنى التجاري ولا يوجد أي تلميـح إلى المضمون الاجتماعي لهذا الشكل من نشاط الناس. ولم يحدد ما المقصود بالضعفـاء وهنا التأويل يصبح مشروعا ومسألة الضعف مسألة نسبية.

ويقتصر تعريف الدكتور (فاو) على جمعيات المســتهلكين التعاونيـة في المجتمعـات الرأسمالية فقط لأنه يفترض وجود ضعفاء ينبغي لهم الدفاع عن مصالحهم بجهود خاصة.[3]

عرف الأستاذ صادق حنين التعاون في كتابه "التعاون في الزراعة" عام ١٩١٧ بقوله:

---

١ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة دمشق، ١٩٨٢،ص٣٧.

٢ - خدام منذر، مرجع سابق، ص٣٤.

٣ - حبيب مانيوس، مرجع سابق، ص١٤.

((التعاون يطلق في أوسع معانيه على المذهب القائل بأن الاجتماع البشري يصل إلى أقرب ما يستطاع من الكمال باستبدال بالمنافسة بين الأفراد العيش والسعي لمصلحتهم ومصلحة المجموع، سعيا مقرونا بالغيرة والإخلاص، ويسعى المجموع لمصلحة الفرد وشعار هذا المذهب الفرد للجماعة والجماعة للفرد).

وعند تحليل هذا التعريف نجد أنه ضعيف لأنه يركز على التعاون بوصفه عنصر إزالة المنافسة، وهذا قد ينطبق على (الترستات) التي تسعى لإزالة المنافسة بالتفاهم مع بقية المؤسسات على طريقة معينة للإنتاج والأسعار بغية زيادة دخولهم على حساب المستهلكين.[1]

-المؤلف الفرنسي ريبود Riboud عرف التعاون في عام ١٩٣٢: ((التعاونية مؤسسة منظمة بشكل مشترك من قبل عدد معين من الأعضاء وتوزع الربح بشكل عادل بإلغاء الوسيط)).[2]

وهنا نجد أن هذا التعريف بعيد عن الدقة لأنه عد التعاونية ضرورية فقط من أجل إلغاء الوسيط ودوره، وكذلك التعاونية تشمل المشاريع الكبرى الاحتكارية التي تسعى للسيطرة وإلغاء الوسيط. كذلك لم يحدد التعريف هوية الأعضاء الاجتماعية وبالتالي فقد هذا التعريف معناه.

وفي سنة ١٩٣٧ عرف الأستاذ الروماني (غروموسلاف فلادينتس) C. Mladentz التعاونيات بأنها ((جمعيات أشخاص تضم صغار المنتجين أو المستهلكين الذين يشتركون بمحض إرادتهم لتحقيق غرض مشترك وذلك بتبادل الخدمات من خلال مشروع اقتصادي جماعي يعمل بأموال الجميع وعلى مسؤوليتهم المشتركة)).[3]

هذا التعريف للتعاونية قد أصاب كثيرا فهو أولا حدد الهوية الاجتماعية للأعضاء بقوله: صغار المنتجين أو المستهلكين. وأشار ثانيا إلى الانتساب الطوعي النابع من الإرادة، وهذا شرط أساسي للانتساب إلى التعاون.

ثالثا أشار إلى أن للتعاونيات أهدافا معينة وأن هذه الأهداف يتم تحقيقها بالعمل

---

١ - بكور يحيى، مرجع سابق، ص٣٨.

٢ - ريبود، الاقتصاد السياسي، الطبعة الخامسة، ص١٩٦.

٣ - خدام منذر، مرجع سابق، ص٣٥.

الجماعي، مشاريع جماعية. رابعا أشار إلى قيادة التعاونية يجب أن تكون جماعية وهـذا شيء ضروري لتحقيق مبدأ الديمقراطية.

خامسا أشار إلى مبدأ القيادة الجماعية للتعاون، هذا وعلى الرغم من أن هذا التعريف يعكس هذه الجوانب الإيجابية التي أشرنا إليها سابقا إلا أنه هنالك بعض السلبيات وبخاصة ما يتعلق بمسألة الصياغة وتحديد معاني المزايا التي أشرنا إليها. زد على ذلك أن لا يعرف ما المقصود بالمشاريع الاقتصادية، وهل هذه المشاريع تسمح بتمييز التعاونية من غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى بشكل واضح. وعرف الاقتصادي السوفيين (بوبون) التعاونيات أنها ((حركة للعمال والمنتجين وصغار الكسبة، الذين يحاولون زيادة نصيبهم من الدخل الاجتماعي وبأنها تنظيمات تقوم على قاعدة الملكية الجماعية، ومساواة الأعضاء المنضمين إليها في الإدارة، أو الإسهام بالمكاسب)).[1]

ولما كانت التعاونية إحدى حلقات النظام الاقتصادي، فهي تتمتع إما بالسمات الأساسية للمؤسسة الرأسمالية ((تعاونية أصحاب المشاريع الصغيرة في الرأسمالية)) وإما أنها تحد قدر الإمكان من سعة الاستثمار الرأسمالي، ((التعاونيات ظل دكتاتورية البروليتاريا)).

-والدكتور زكي محمود شبانة (مصر)، أورد تعريفا في عام ١٩٧٠ وهو يعد من التعريفات المهمة التي وضعت، حيث قال: ((التعاون هو ترابط مجموعة من الأفراد، على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية، لمواجهة ما قد يعترضهم من المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية أو التغلب عليها، ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية، سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين.

وقد قام كل من روبرت أوين وتومسون وكينغ في ذلك الوقت بتقديم سمات كثيرة والتي من الممكن أن تعرف مفهوم التعاونيات إلا أن كل هذه السمات كانت محدودة و لم تشمل المضمون الحقيقي للتعاونيات. حيث إن معظم المؤلفين الاقتصاديين البرجوازيين ينظرون إلى التعاونية من زاوية الأهداف الاقتصادية ((الربح)) قبل كل شيء.

١ - كارل [illegible] دراسات اشتراكية في النظرية التعاونية، تعريب مجيد مسعود، دمشق، ١٩٩٢، ص١٥.

وبعضهم ينظر إليها من زوايا أخرى أي ما يتوقعون من هذه التعاونية من تغيير اجتماعي جذري وإعادة التكوين الأخلاقي للفرد والمجتمع ولكن يمكننا القول إن أغلب آراء هؤلاء الكتاب التحريفيين غير صحيحة وقد أثبتت الحياة الواقعية ذلك.

ب-التعاريف الجماعية للتعاون:

((في ضوء بعض التشريعات لدول مختلفة وكذلك هيئات دولية معينة)).

صياغة مفهوم التعاوينة في تعريف ما ليست مقتصرة على مؤلفات بعض الباحثين الاقتصاديين فقط ولكن هذه التعاريف كانت محاولات جديرة بالاهتمام ويمكن رؤيتها في كثير من التشريعات لبلدان ومنظمات مختلفة وفي أحد الكتب الصادرة عن مكتب العمل الدولي حول مفهوم التعاون جاء ما يلي: ((التعاون في أوسع معانيه هو اتحاد موارد فرد وقدرته مع موارد وقدرة آخرين وتنسيقها بحيث تكون مجهودا واحدا مشتركا بغية الوصول إلى نتائج يسعى إليها مجموعهم. وهو نوع من السلوك الإنساني شوهد في العصور البشرية كافة حتى في أقدمها عهدا.[1]

يؤخذ على هذا التعريف أنه ينطبق على المؤسسات والشركات الرأسمالية كما ينطبق على الجمعيات التعاونية.

وجاء في منشورات الاتحاد التعاوني الدولي التعريف الفنلندي التالي: ((التعاونية المتعددة الأغراض هي شركة مكونة من أعضاء ينحدرون من فئات اجتماعية مختلفة. غرضها مساعدة وتنمية اقتصاديات أعضائها ورفاههم الاجتماعي بأساليب متعددة)).[2]

وهذا التعريف يتابع أيضا المصالح الخاصة لأصحاب المشاريع بالرغم من مسه لوظيفته التعاونية الاجتماعية.

أما القانون التشيكوسلوفاكي فقد بلور في ظل الظروف الاشتراكية مفهوما معنيا للتعاونية ومفاده أن ((التعاونيات الشعبية تشمل، بشكل خاص، التعاونيات الزراعية الموحدة، وتعاونيات استصلاح الأراضي والتعاونيات الإنتاجية، والتعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات بناء المسكن، وتعاونيات المساعدات المتبادلة للمواطنين)).

---

١ – الباشا محمد فاروق، التشريعات الاجتماعية، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص١٥.

٢ – برنيستته، مرجع سابق، ص٣٢.

وفي مكان آخر يشير القانون المذكور إلى أن ((التنظيمات التعاونية تسهم بقسط مهم في تنفيذ واجبات البناء الاقتصادي، وتسهم بنشاطاتها، في الحقول السياسية، والثقافية والاجتماعية. وتسهم في تنمية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية مثل تنظيمات التعاونيين الاجتماعية الطوعية)) كما ينص القانون أيضا على أن للديمقراطية أهمية في النظام التعاوني تؤكدها الأنظمة الداخلية التي ترافق ظهور التعاونيات وتتحدث عن الرقابة الداخلية، وطرائق وأشكال الجهاز الإداري، والتغيرات المتعلقة بتركيب التعاونيات.. الخ.[1]

التشريع الفرنسي لعام ١٩٤٧ عرف التعاونية ((كمشروع يهدف إلى تخفيض الأسعار وتحسين نوعية المنتوجات))[2]، وواضح أن هذا التعريف يضفي على التعاونية صفة عامة من صفات كل المشاريع الاقتصادية الأخرى.

وعرف التشريع العراقي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ الجمعية الفلاحية التعاونية بأنها: (منظمة فلاحية ذات شخصية معنوية مستقلة، وطبيعة اقتصادية واجتماعية ومهنية، تسعى لخدمة أعضائها والمجتمع، وتعميق الوعي الثوري، وترسيخ النضال القومي والاشتراكي في صفوف الجماهير الفلاحية، والإسهام في بناء زراعة اشتراكية متطورة ضمن الأهداف العامة للدولة ويشمل تعبير الجمعية الفلاحية التعاونية المزرعة التعاونية الجماعية المؤسسية بمقتضى هذا القانون.[3]

نشاهد في هذا التعريف عدم الفصل بين تعريف التعاون كمؤسسة اقتصادية اجتماعية وبين أهداف التعاون.

وأما التشريع السوري فقد جاء في قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤ المادة ٥ ما يلي:

((تعد الجمعيات الأعضاء مسؤولة بالتكافل والتضامن عن التزامات الجمعية كافة اتجاه غيرها مسؤولية غير محدودة)).

---

١ - مرجع سابق، ص٣٣.

٢ - خدام منذر، مرجع سابق، ص٣٧.

٣ - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٣٠٦.

والمادة ٦: ((الغرض من هذه الجمعيات تحسين الأحوال الاقتصادية لأعضائها وفقـا للمبادئ التعاونية ولتحقيق هذه الغاية تمارس عملها في جميع مجالات النشاط النقـابي والإنتاجي التي تتطلبها حاجات المجتمع ضمن إطار خطة الدولة وسياستها العامة)).

١- نشر الوعي الطبقي وتعميقه وترسيخ النضال القومي والاشتراكي بين أعضائها والعمل على تطوير الإنتاج وتحسين أحوال أعضائها اقتصاديا واجتماعيا.

٢- المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في تربية الحيوان ومستلزماتها وفق برامج غايتها رفع مستوى الإنتاج الحيواني.

٣- الإسهام في تنفيذ خطط الدولة وتنظيم تربية الحيوان وتنمية إنتاجه واستثماره جماعيا.

٤- تأمين وتنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها لحاجات الجمعيات الفلاحية التعاونية المؤسسية والقيام نيابة عنها بالأعمال كافة التي تتطلب جماعيا مواحدا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجها وتحقيق أهدافها ورفع مستواها الفني والإداري والاقتصادي.[1]

إن التعاريف المتعددة التي سبق ذكرها من قبل مفكرين أو مختصين أو مؤسسات وتنظيمات دولية والتي نظر أصحابها إلى التعاون من زوايا مختلفة كانت تعاريف عامة ومتفاوتة. ونحن نؤكد على تعريف قريب من التعاريف السابقة ويشملها جميعها هو تعريف للبروفسور كارل برنتيسه: ((التعاونية هي منظمة اجتماعية اقتصادية طوعية، وأعضاؤها يتجمعون على أساس المساواة الشخصية فيما بينهم، مع الالتزام بالعمل المشترك، وتحمل المسؤولية الجماعية، على أن تكون نشاطات التعاونية غير محصورة بصالح أعضائها فقط بل وتؤمن مصلحة بقية فئات المجتمع أيضا)).[2]

إن هذه التعاريف ينقصها الإلمام بالمعاني والأهداف الاجتماعية للتعاونيات المتعلقة بالنظام الاجتماعي القائم الذي تتطور فيه التعاونيات. ولكن يجب قبل البدء بتميز هذه الصفات علينا أن نبحث في مزايا وخصائص التعاونيات الزراعية بسماتها الرئيسة

---

١ - الاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري، عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعيات الفلاحية التعاونية، ١٩٧٤، ص٤-٥.

٢ - برنتيسة، مرجع سابق، ص٣٣.

الاشتراكية والرأسمالية وكذلك ذات الأنماط المتعددة الوجود في البلدان النامية، وينبغي الإشارة إلى تلك السمة التي تعد التعاونية ظاهرة اجتماعية، وبالتحديد افتراض التعاونيات نوعا من أنواع النشاط الاجتماعي في مجال التوزيع والإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والروماني وغير ذلك، والتي ترتكز على قاعدة توحيد الجهود لمجموعة من الأفراد.

((مثل التعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات التصريف والتموين، والجمعيات التسليفية وغيرها))، التي انبثقت بغية الدفاع عن المصالح الاقتصادية للكادحين والفئات المتوسطة في وجه اضطهاد الرأسمال الاحتكاري الكبير وهنالك تعريفات أيضا تصور التعاونيات في الرأسمالية وكأنها منظمات لا طبقية، أو فوق الطبقات بإمكانها على حد زعمهم أن تحمل أفكار السلم الطبقي ((الاشتراكية التعاونية).

جـ-أما في الكتب والمراجع التي تتناول مفهوم (التعاون) كمفهوم من مفاهيم الاشتراكية العلمية فإن التعاريف تنحصر فيما يلي:[1]

أولا- ينظر إلى التعاون على أنه (شكل لتنظيم العمل) كنشاطات مشتركة، وكعمل مشترك، كان موجودا منذ العصور السحيقة ومنذ عهد نظام المشاعية البدائية، وبهذا المعنى فإن التعاون كان ملازما للمجتمع البشري على الدوام ولكن ليس كل عمل مشترك هو حركة تعاونية.

وثانيا- التعاونية بوصفها مرحلة معينة من تطور الرأسمالية في الصناعة ((التعاون البسيط، والتعاون المعقد، المانيفاكتورا والمعامل الرأسمالية)).

ثالثا- التعاون بوصفه تنظيما اقتصاديا اجتماعيا، عندما تكون التعاونيات بمثابة اتحادات للعمال والمستخدمين والحرفيين والفلاحين وغيرهم من فئات المجتمع الرأسمالي، الذين يتصف وضعهم الاقتصادي بعدم الثبات أو بأنه يزداد سوءا مع تطور الرأسمالية والذين يتحدون للقيام ((بالأعمال المشتركة)) بهدف حماية مصالحهم الاقتصادية، وبهذا المعنى فإن التعاونيات هي حركة اقتصادية واجتماعية، وهي تمثل أحد جوانب الحركة العمالية في ظروف الرأسمالية، وأخيرا، فالتعاونيات الاشتراكية تحتفظ إلى درجة معينة

١- Cepaek. C. Couroruz Mu, Coonejoue mourong. ١٩٨١. cli٥.

بأشكال التعاون البرجوازي وتكتسب مضمونـــا جديـــدا تمامـــا وتتحـــول إلى أداة للتحويلات الاشتراكية في الزراعة إلى أداة لبناء الاشتراكية.

المنظور الماركسي اللنيني يؤكد تحديد الطبيعة الاجتماعية للتعاونيات ودورهـــا في المجتمع، الانطلاق قبل كل شيء من مبدأ الجوهر الطبقي الاقتصادي للتعاونيـــات في ظروف هذا النظام الاجتماعي أو ذاك، وفي هذا المجال، في ظل الرأسمالية أو في ظـــل الاشتراكية ويجب مراعاة السبب في تحديد الجوهر الاجتماعي للتعاونيـــات وطرائـــق استخدامها لا ينجم فقط عن هذا التحديد في مواقع طبقيـــة مختلفـــة، بروليتاريـــة، برجوازية، أو برجوازية صغيرة، أو إصلاحية أو تحريفية.

إذ تعد الاشتراكية العلمية التعاونيات ((في ظل الرأسمالية))وليدة للرأسمالية ذاتـــه، فإنها تكتسب في مجرى تطورها عددا" في الوظائف الاجتماعية التي تنفي موضوعيـــا" الطابع الرأسمالي للإنتاج بحد ذاته.

-إذ عرف ماركس التعاون على أنه نظام للعلاقات الإنتاجيـــة يولـــده الشـــكل الرأسمالي لتنظيم العمل فإنه أوضح أن هذا التعاون في العمل يبدو كقوة منتجة مساعدة تضمن درجة أعلى لإنتاجيه العمل الذي يستغله الرأسمالي، وهذه القوة المنتجة تنبثق من التعاون في العمل حيث ((يتجاوز العامل الحدود الفردية ويطور قواه الموروثة)).[1]

وكتب لينين في هذا المجل فقال: ((كل أنواع التعاونيات إنما هو بالنفع على تلـــك الطبقات من السكان التي تنظمها)).

أي أن الجوهر الاقتصادي الاجتماعي للتعاون يعبر بالدرجة الأولى عن علاقـــات الإنتاج ويعد شكلا قائما في نظم العلاقات الإنتاجية المعنية.

يقول لينين: ((لا شك بأن التعاونية في ظل الدولة الرأسمالية ليســـت إلا مؤسســـة رأسمالية يحكمها مجموع أشخاص.. أما التعاونية في ظل سلطة الكادحين وملكية الدولة لمفاتيح الاقتصاد تتطابق نهائيا مع الاشتراكية)).[2]

وإذ كشف ماركس وأنجلس ولينين عن تبعية التعاون للنظام الاجتماعي، فقد أظهر مع انتصار الثورة الاشتراكية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، أنه تتغير جذريـــا طبيعـــة

---

١ - ماركس وانجلس، المؤلفات، المجلد ٢٣، ص٣٤١.

٢ - لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد الثاني، ص٤٢٩.

التعاونيات ودورها الاجتماعي. وهذا التغير الذي يطرأ على الجوهر الاجتماعي للتعاون ودوره يرتبط بالدرجة الأولى بتغيره كشكل من أشكال العمل الاجتماعي.

-أكد مفكرو الاشتراكية العلمية أن الجمعيات التعاونية الكبيرة، التي تنشأ بعد انتصار الاشتراكية ستتميز بصورة جذرية من التعاونيات الموجودة في ظل الرأسمالية ووجدوا أنه من الممكن تنظيم التعاونيات الإنتاجية سواء على الأرض المؤممة أو غير المؤممة. غير أنه في كلتا الحالتين على الدولة أن تراقب الحياة الاقتصادية، وينبغي عليها أن تحافظ على ملكية وسائل الإنتاج في أيديها، ولا يمكن للجمعيات التعاونية أن تصبح اشتراكية من حيث جوهرها إلا عندما تسيطر دولة البروليتاريا على ملكية وسائل الإنتاج.

تلك هي أهم الأحكام التي عبر عنها مفكرو الاشتراكية العلمية بصدد أساليب وأشكال التمويل الاشتراكي للزراعة، وحول ضرورة سيطرة القوى المنتجة في الزراعة بتوحيد الإنتاج الفلاحي البضاعي الصغير على أساس تعاوني، وقد وصف لينين هذه الأحكام بأنها أهم الأفكار المبدئية لصياغة برنامج الحزب في المسألة الزراعية الفلاحية، وتحديد نظرية ودور التعاون في الظروف التاريخية الجديدة.

وفي الوقت نفسه فإن هذه الأحكام لم تكن تمثل نظرية شاملة، بما في ذلك مسألة استخدام الحزب البروليتاري للتعاون في الصراع الطبقي ضد البرجوازية من أجل إقامة ديكتاتورية البروليتاريا وفي التمويل الاشتراكي للاستثمارات البضاعية الصغيرة الفلاحية المنفردة بعد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية.

٦ -الأشكال الاجتماعية للتعاونيات الزراعية في العالم الحديث. قد صاغ مؤسسو الماركسية اللينينية الأسس النظرية للتعاونيات الاشتراكية، وعدوا التعاونيات الزراعية شكلا للانتقال من أسلوب الإنتاج الرأسمالي إلى أسلوب الإنتاج الاشتراكي المعمم، بتوحيد الاستثمارات الفلاحية الفردية إلى منظمات إنتاجية جماعية ضخمة. وقد رأى مؤسسو الماركسية اللينينية أن الشروط الأساسية لإنشاء التعاونيات الاشتراكية هو تأسيس دولة ديكتاتورية البروليتاريا والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في المدينة والتحالف بين البروليتاريا وملايين الفلاحين الصغار وتهيئ الظروف لإشاعة التعاونيات بين الفلاحين والذي يتطلب جهودا كبيرة وعملا مديدا لجذب الفلاحين تدريجيا إلى

تسيير الاقتصاد بصورة جماعية. ويجب أن يكون اجتذاب الفلاحين قائما على أساس الانتساب الطوعي والمصلحة الشخصية للجميع ولكل فرد على حدة.

إن ذلك يتطابق مع الجوهر الاجتماعي للحركة الاشتراكية، إذ إن الاشتراكية تعني أن كل فرد يريد تحسين وضعه وأن الجميع يريد الاستفادة من منافع الحياة.[1]

إن مثل هذا المنهج تتسم به البلدان ذات التوجه الاشتراكي التي تؤمن بعقيدة، حيث لا يمكن بناء الاشتراكية في الريف مثل بنائها في المدن وذلك بسبب انتشار الملكية الصغيرة في الريف الأم الذي جعل الدور الأول توحيد الاستثمارات الفلاحية في التعاونيات الزراعة.

-فقد تم تأميم الأرض في بعض البلدان وكان بتعويض أو دون تعويض وذلك بحسب الظروف الموضوعية لكل بلد أو مدى قوة الثورة الاجتماعية، ووزعت الأراضي على الفلاحين أو أعطيت للتعاونيات وجرت هذه العملية بشكل خاص في الاتحاد السوفيتي السابق ومنغولي الشعبية والصين وكوبا وكوريا الديمقراطية.. الخ، وفي بلدان أخرى جرى تأميم الأراضي جزئيا، إلا أن الاستثمارات الفلاحية توحدت في تعاونيات وجمعيات بدءا من الأشكال البسيطة، خدمية – تسليفية – تسويقية.. الخ، لتقديم المساعدات لبعضهم بعضا وانتهاء بأشكال متكاملة في العمل الإنتاجي المشترك.

إن أكثرية هذه البلدان اتخذت هذا المنهج في مرحلة بناء العلاقات الاشتراكية نصف المتطورة ((غير كاملة التطور)) التي تأخذ شكلين في الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ملكية الدولة العامة الشعب، والملكية التعاونية الجماعية. وركز لينين على إنشاء التعاونيات في الريف وتعزيز تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين على أساس تطوير التعاونيات الإنتاجية بين الصناعة والزراعة. ومن ثم طالب لينين بأن يبدأ بإنشاء التعاونيات من المرحلة البدائية بأشكالها البسيطة بسبب ضعف المستوى الحضاري والتعليمي للفلاحين، وكذلك ضعف تجربتهم في مجال تنظيم أشكال التعاونيات المتطورة.

إن الخطة اللينية التعاونية تشترط أن يكون انتقال الاستثمارات الفلاحية إلى طريق الإنتاج الجماعي بأن يستند إلى مبادئ الطوعية وعدم السماح بالأعمال القسرية

---

١ - برنتيسه، مرجع سابق، ص١٣.

والأعمال الإدارية البيروقراطية وعدم إملاء العلاقات الاقتصادية البعيدة عن مصالح الجماهير الفلاحية. وقد كتب لينين بهذا الصدد في آذار عام ١٩١٨ ما يلي:

((إن المهمات الملحة الآن هي الانتقال إلى الاستخدام الجماعي للأرض والانتقال إلى الاقتصاد العام الكبير، دون أي أعمال قسرية من جانب السلطة السوفيتية ولا يوجد قانون يجبر الفلاحين على ذلك، إن التعاونيات الزراعية يجب أن تستند فقط إلى هذا المبدأ ولا يسمح القانون بأي عمل قسري من جانب دولة العمال والفلاحين)).[١]

ويجب القول إن السوفيت أخذوا من روسيا القيصرية نظاما متطورا للتعاونيات حيث كان يوجد في روسيا عام ١٩٠٢ نحو ١٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية، وقد وصل عدد هذه التعاونيات في عام ١٩١٢ إلى ١٢٠٠٠ تعاونية، إلا أنه كان يسيطر عليها الأغنياء بسبب طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في تلك الفترة القائمة على الاستغلال والاستبداد لطبيعة ملاك الأراضي، وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر أنه في عام ١٩١٧ قبل ثورة أكتوبر كان ثلث مساحة الأراضي الزراعية ملكا لـ٣٥ ألف ملاك، بينما كان ١٥,٥ مليون استثمارة فلاحية زراعية تملك ٥/٢ من المساحات الزراعية أي أن متوسط مساحة كل استثمارة فلاحية كان نحو ٧ هكتارات.

ونتيجة للتدابير التي اتخذتها السلطة السوفيتية في بداية عهدها فقد تغير بشكل جذري النمط الاقتصادي في المجال الزراعي، فقد حصل أكثر من ثلاثة ملايين فلاح على الأراضي حتى فترة ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ فقد تم توزيع ١٦ مليون هكتار على الفلاحين. وبموجب مرسوم الأرض تم لاحقا توزيع ١٥٠ مليون هكتار وأعطي الفلاحون أكثر من ٧٠٠ مليون من الروبلات الذهبية.[٢]

وفي الوقت نفسه فإن القوانين الزراعية الجديدة وما رافقها من التدابير، التي اتخذتها السلطة السوفيتية منذ الأيام الأولى من وجودها قد أصبحت بمثابة حوافز لظهور وتطوير العلاقات الاقتصادية الجديدة في الريف على مبادئ التعاونيات وأسسها وهذا بدوره أدى إلى تكوين المقدمات للانتقال من الاستثمارات الخاصة الصغيرة إلى

---

١ – لينين، الأعمال الكاملة، المجلد الثانين ص٤٢٩.

٢ – خدام منذر، مرجع سابق، ص٧٩.

الاستثمارات الجماعية الكبيرة، وبدأ في الاتحاد السوفيتي السابق تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية على غرار الجمعيات التي كانت في روسيا القيصرية حيث أعطيت لهذه الجمعيات أفضلية أكثر من الاستثمارات الجماعية الأخرى مثل الكومانات حيث امتاز هذا النمط من الجمعيات بامتيازات مثل تقديم الخبراء المختصين كما قدمت الدولة القروض من أجل شراء المواد والآلات الزراعية الضرورية بما فيها البضائع اللازمة لتصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية. ويعود فضل كبير للسياسة الاقتصادية الجديدة في دفع الحركة التعاونية إلى الأمام، فإلى جانب الجمعيات التعاونية الخدمية أصبحت تنمو بشكل سريع التعاونيات الإنتاجية على أساس استعمال الآلات الزراعية وأدوات الري وإنتاج البذور وتربية المواشي بشكل جماعي، حيث تحولت في نهاية ١٩٢٧ العديد من الجمعيات التعاونية البسيطة إلى استثمارات كبيرة (الكولخوزات) عندها أصبح العمل والإنتاج جماعيا وكانت الدولة تهدف إلى تعزيز الاستثمارات الفلاحية وتوسيع الإنتاج الزراعي، حيث كانت تقدم المساعدات بشكل عام حسب مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة بما فيها الضريبة النقدية الموحدة في السوق الداخلية وتوسيع عملية استصلاح الأراضي، حيث جذبت هذه السياسة الفلاحين إلى المشاركة في تعاونيات مختلفة وازدادت من ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ حتى ٢ تموز ١٩٢٥ نسبة المساعدات للفلاحين المشاركين في التعاونيات من ٢١,٦% إلى ٣١,٥% ووصل عدد المشاركين في التعاونيات الزراعية السوفيتية خلال خمسة أعوام من تطورها في مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة إلى ٧,٤ مليون مشارك في ٧٤ ألف جمعية، بينما وصل عدد التعاونيات في أوربا الغربية في عام ١٩٢٧ إلى ٧٥ ألف جمعية تشمل ٨ مليون عضوا.[1]

وهكذا ونتيجة للعمل الدؤوب في تلك الفترة للدولة والسياسة الزراعية الصحيحة المبنية على أساس خطة لينين التعاونية فإن المسألة الزراعية لأول مرة في روسيا ((الاتحاد السوفيتي سابقا)) قد تم تكوينها بشكل عام لصالح الجماهير الشغيلة. إن مصير التعاونيات اللاحق في روسيا مرتبط بمدى تطور الكولخوزات والسوفخوزات. وتعد السوفخوزات والكولخوزات بجوهرها الاجتماعي شكلين للمنشآت الزراعية

---

١ – ف. فيليفوروف، التعاونيات الاشتراكية، التاريخ والعصر، موسكو، دار العلم، ١٩٨٩، ص١٥٨.

الاشتراكية ولقد تم تنظيم هذين الشكلين في مرحلة التحولات الاشتراكية في الريف السوفيتي واستهدفت ليس فقط تغير شكل العلاقات الإنتاجية في الريف وإنما استهدفت كذلك تحويل الأسلوب الاقتصادي للمنشآت الإنتاجية الفردية والصغيرة إلى منشآت جماعية كبيرة. إن كل شكل من هذين الشكلين يرتكز على قاعدة العمل الجماعي المشترك في التخطيط والإنتاج على حساب أرباحها وهي ملك لجميع أعضائها، أما فيما يخص التعاونيات الحكومية ((السوفخوزات)) فإن وسائل الإنتاج تعد ملكا للدولة ((الشعب)) لأن الدولة هي التي تضع رؤوس أموالها في عملية الاستثمار، ويوزع الدخل في الكولخوزات بين الأعضاء على أساس الربح الصافي من الإنتاج الجماعي حسب العمل المبذول لكل عضو في الكولخوز. أما العمل في التعاونيات الحكومية ((السوفخوزات)) فتكون أجورهم (رواتبهم) حسب تسعيرة العمل المنفذ من قبلهم حسب فعالية الإنتاج في هذه التعاونيات.

وقد اهتم لينين بعد ثورة أكتوبر اهتماما كبيرا بمسألة تنظيم الاستثمارات الزراعية الحكومية على قاعدة أملاك الإقطاعيين المصادرة، حيث يرى لينين أن المهمات الملحة للسلطة الثورية في الريف هي (مصادرة الأراضي الإقطاعية بكاملها وتأميم جميع الأراضي في البلاد من قبل المجالس المحلية النواب، والعمال الزراعيين والفلاحين وجعل من كل استثمارة إقطاعية استثمارة نموذجية تحت مراقبة النواب الزراعيين.[1]

وقد أشار لينين بالتحديد إلى أهمية هذه الاستثمارات النموذجية أي السوفخوزات ودورها في التحولات الزراعية الاشتراكية للاستثمارات الفلاحية على أساس المبدأ الجماعي. وقد أعطيت أهمية كبيرة لتطوير السوفخوزات لتجهيز الفلاحين في سبيل توحيدهم في التعاونيات الإنتاجية. ولعبت الدولة دورا كبيرا لمساعدة الفلاحين بوساطة السوفخوزات فقدمت لهم البذور والمواشي والأسمدة والآلات.. الخ. وكانت مهمة السوفخوزات تعليم الفلاحين للقيام بالاستثمارات الاشتراكية الكبيرة وإقناعهم بتفوق الإنتاج الكبير على إنتاج الاستثمارات الصغيرة الفردية الخاصة. وقامت الدولة بوساطة السوفخوزات بأعمال إعلامية ونظمت التعليم في الريف وأثرت في البنية الاجتماعية وفي نمط الحياة لدى السكان.

---

١ - لينين، الأعمال الكاملة، الجزء ٣١، ص١١٥.

وكانت السوفخوزات تتميز في البداية عن المنشآت الصناعية باستقلاليتها واتخاذ الخطوات العملية في نظام التوازن الاقتصادي. وكانت إدارة السوفخوزات تتشكل وتختار الكوادر العمالية والمستخدمين بشكل مستقل كما كانت تتصرف بالأموال والوسائل المادية المخصصة للسوافخوزات وكانت تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطة الإنتاجية الضرورية.[1]

ومن المعروف أنه تم اختيار شكل الكولخوزات في عام ١٩٢٩ من بين أشكال وأنواع التعاونيات الزراعية التي كانت موجودة في ذلك الوقت وتشكلت الكولخوزات بأسلوب قسري وتنظيم إداري بيرقراطي من قبل الإدارة في التعاونيات أدت بشكل منطقي إلى نشوء جهاز خاص يضغط على الفلاحين المشاركين وهذا يعد مخالفا لمبادئ اللينينية فيما يخص المبدأ الطوعي للكولخوزات.[2]

حيث إن الاستقلالية بوصفها إحدى السمات الرئيسة للتعاونيات أصبحت محدودة وقد انعكس ذلك على السياسة الاقتصادية وعملية التحويل والشراء والقروض، وأخيرا فإن دخل المشاركين في الكولخوزات من الأرباح الصافية أصبح على غرار رواتب مضمونة، إن كل ذلك ساعد على نشوء التعاونيات الحكومية ((السوفخوزات)) التي تأسست على قاعدة الكولخوزات الضعيف من الناحية الاقتصادية. وفي نهاية الأمر فإن السوفخوزات والكوخوزات أصبحت من الناحية الاجتماعية على نمط واحد. إن هذا التشويه في السياسة التعاونية قد أثر في فعالية التعاونيات السوفيتية في المجال الزراعي، إلا أنه من الخطأ نفي المنجزات الكبيرة للتعاونيات السوفيتية.

إن انتصار نظام الكولخوزات والسوفخوزات في الاتحاد السوفيتي السابق أدى إلى تغير جذري في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للريف السوفيتي بشكل عام وفي الزراعة بشكل خاص، فقد دخلت الريف الجرارات والحصادات وغيرها من الآلات الزراعية، مما أدى إلى تكوين قاعدة موضوعية ليس فقط من أجل التطور وتحسين الإنتاج والعلاقات الإنتاجية في الريف وإنما كذلك من أجل تطوير الحاجات المادية والروحية للفلاحين.

---

١ – ف. ستارافيروف، أتيموش، الريف في الظرف الحالي، موسكو، ١٩٧٩، ص٧٨-٩١.

٢ – عقيل أديب، مرجع سابق، ص٣٠-٣٣.

لقد حدث تقدم كبير في نمط حياة الفلاحين وارتفع المستوى التعليمي والثقافي للريفيين وأصبحت طبقة الفلاحين في الكولخوزات هي السائدة في الريف، حيث تميزت بعلاقات نموذجية جديدة من العلاقات الرفاقية والأخوة. ورغم رضا الفلاحين في الكولخوزات فإنهم شعروا بشكل عام أنهم الأصحاب الحقيقيين للكولخوزات. لذلك كان احتجاجهم قويا حينما كانت حقوقهم تتعرض للخروقات أو التهديد.

إن الطريق الذي قطعته التعاونيات الزراعية السوفيتية بدءا من الاتحادات التعاونية الأولى وانتهاء بالشبكة الضخمة للجمعيات التعاونية التي تعد المنظمة الاجتماعية للتنمية التي ساعدت الفلاحين على فهم الضرورة الحتمية لتأسيس نظام الكولخوزات، الذي كان من الممكن أن يظهر دون الإدارة القسرية وسيطرة الدولة المباشرة وغير المباشرة على التعاونيات.

ما هي الاستثمارات الجماعية (الكولخوزات)؟[1]

إن الكولخوزات قبل كل شيء هي وحدة إنتاجية زراعية تبلغ مساحتها من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ هكتار ويبلغ متوسط عدد القادرين على العمل في الكولخوز نحو ٤٥٠ إنسانا حيث يقومون بحراثة الأرض بشكل مشترك ويوزعون الإنتاج الصافي فيما بينهم حسب كمية ونوعية العمل والإنتاج الذي يقوم به أعضاء الكولخوز.

إن دخل المشاركين في الكولخوز يحدد بأربعة عوامل:

١ - عدد أيام العمل الذي يقوم به كل عضو في الكولخوز.

٢- قيمة يوم العمل في الكولخوز.

٣- كمية المنتجات التي ينتجها الكولخوز.

٤- الربح الصافي في الكولخوز بعد دفع الضرائب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض أعضاء الكولخوز يعملون جزئيا في الغابات المجاورة أو يشتغلون بصيد الأسماك أو أعمال زراعية أخرى لكي يزيد دخلهم. كذلك تلعب الاستثمارات الصغيرة التي تمتلكها كل أسرة مشاركة في الكولخوز دورا مهما.

وتعد أرض الكولخوز ملكا للدولة وتستثمر بشكل جماعي وهنالك قطعة صغيرة من

---

١ - مرجع سابق، ص٣٥-٣٨.

الأرض يمكن أن يستثمرها كل عضو بشكل فردي. خـــارج ســاعات العمـــل في الكولخوز، ويتبع الكولخوزي في عمله النظام الداخلي الذي يتـــم الموافقـــة عليـــه في الاجتماع العام لأعضاء الكولخوز ويقوم الكولخوز حسب نظامه الداخلـــي بتعزيـــز وتطوير المزارع الجماعية ورفع مستوى إنتاجية العمل وتربية أعضاء الكولخوز علـــى تنمية روح الغيرة واحتذاهم إلى الاشتراك في ظروف حياتهم وتحويل الريف إلى قـــرى نموذجية مريحة.

إن العمل الرئيس في الكولخوز هو الاستثمار الجماعي على أساس العمل الجماعي. وتلعب الاستثمارات الصغيرة الخاصة الفردية دورا مهما في تطوير الكولخـــوزات في المرحلة المعاصرة وتلبية حاجات أعضائه، حيث يحدد النظام الداخلي للكولخوز مساحة قطعة الأرض، وعدد المواشي التي يمكن أن تقوم بتربيتها الأسرة المشاركة في الكولخوز.

إن الكولخوز كمنشأة زراعية تعاونية تقوم إدارته على أسس ديمقراطيـــة، ويعـــد الاجتماع العام لأعضاء الكولخوز أعلى هيئة حيث ينتخب في الاجتماع العام أعضـــاء الإدارة ورئيس الكولخوز، الذي يدير الشؤون الثقافية والإنتاجية والخدمات اليومية، إن إدارة الكولخوز تعتمد على القيادة الجماعية والمهمة الأساسية للإدارة ورئيس الكولخوز تكمن في تعزيز وتطوير المزارع التعاونية وتنفيذ الخطة وتطوير الإنتاج وبيع المنتجـــات للدولة ورفع مستوى المعيشة لأعضاء الكولخوز.

وكانت الدولة تقدم المساعدة والدعم للمنشآت الزراعية التعاونية.

وبهذا يكون هذا النظام قد حقق إمكانات ضعيفة أو كبيرة في طريق إزالة الفـــروق الاجتماعية بين المدينة والقرية بين العمل الزراعي والصناعي بـــين العمـــل الذهـــني واليدوي، وبفضل الحركة التعاونية الكولخوزية جرت في الريف الروسي تغيرات مهمة أنقذت الحركة التعاونية الفلاحين الروس من الفقر والحرمان وحصل الكلخوزيون على مساعدات متزايدة سنوية في سبيل تطوير القرى لتحسين الوضع الثقافي. وبفضل ذلك تطورت مؤسسات رعاية الأطفال، والمستشفيات الحكومية.. الخ.

كل ذلك أدى إلى تحسن الوضع العام لعشرات الآلاف من القرويين بسبب دخـــول الكهرباء والراديو والتلفزيون وتزويد الأبنية السكنية بالغاز والماء الســـاخن والبـــارد وافتتحت فيها المتاجر العصرية والخدمات العامة وارتفع مستوى درجة الخدمات العامة

التي تقدم للريفيين، وحصة كل منهم حتى أصبح ما يعادل ثلاثة أضعاف مـا سـبق، وبرأينا فإن النظام الكولخوزي وما شابهه من أنظمة تعاونية في دول أوروبا الشـرقية ودول المعسكر الاشتراكي سابقاً قد خلق مساراً فعالاً وصحيحـاً في حـل المسـألة الزراعية الفلاحية حلاً إيجابياً لأن هذا المسار تحديداً قد وفر وبغض النظر عن التكاليف العالية الإمكانات الإيجابية التقدمية في تذليل الفروقات الاجتماعية العدائية في المجتمـع. وقد شعر التعاونيون في الاتحاد السوفيتي السابق وفي ألمانيا الديمقراطية سابقاً وبولونيـا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا سابقاً، وبغض النظر عن عدم رضاهم عن واقعهم، بأنهم هم في نهاية الأمر أصحاب القرار وأصحاب هذه الكولخوزات. ولهذا السـبب يـرى أن الكولخوزيين اليوم قلقون ومحتجون على كل محاولة للتقليل من حقوقهم، وعلى كـل محاولات إعادة تنظيم هذه الكولخوزات لأنها في نهاية الأمر تؤدي إلى القضاء الكلـي على هذه التعاونيات التي يعملون ويعيشون فيها. وإن إعادة بناء وتنظيم الكولخـوزات وإعطائها الطابع العائلي يفتح أمامها آفاقاً جديدة.

وفي جمهورية الصين الشعبية يمكن تقسيم التحـول الاشـتراكي في الزراعـة إلى مرحلتين رئيستين، فقد تكونت في المرحلة الأولى (الفـترة مـن ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥) الظروف اللازمة للانتقال إلى توحيد المزارع الفلاحية في التعاونيات الإنتاجيـة علـى نطاق واسع، كما أجرى الإصلاح الزراعي. وبعد تنفيذ الإصلاح الزراعـي بـدأت حركة مختلف مناطق البلد من أجل تكوين اتحادات وجماعات للتعاون في العمل، وقـد لعبت دورها في الانتقال إلى تنظيم التعاونيات الإنتاجية الزراعية.

ومثلاً، أجرى الإصلاح الزراعي في عام ١٩٤٩ في المناطق المحررة سابقاً في شمـال شرق الصين، وقد توحد في جماعات التعاون في العمل ٨٠% مـن جميـع المـزارع الفلاحية حتى نهاية عام ١٩٥١. وهناك بالذات بدأ تكوين أول تعاونية زراعية.

وفيما بعد فإنه بمقدار تنفيذ الإصلاح الزراعي ظهرت فرق التعاون في البلاد كلـها، وعلى رأسها تكونت تعاونيات إنتاجية زراعية بسرعة، فإذا كان عـدد التعاونيـات الزراعية في ١٥ ديسمبر عام ١٩٥١ في البلاد يزيد على ٣٠٠ تعاونية، فقـد ارتفـع العدد بعد مرور عامين ليصل إلى أكثر من ١٤ ألف تعاونية، وفي أكتوبر عـام ١٩٥٤ ١٠٠ ألف تعاونية، وقد كان عدد التعاونيات يبلغ ٦٥٠ ألف تعاونية في نهاية المرحلـة

الأولى لتعميم التعاونيات الإنتاجية (في يوليو عام ١٩٥٥)، وقد انضم إليها ١٦,٩ مليون مزرعة فلاحية أي نحو ١٥% من المزارع الفلاحية في الصين.[١]

((وتضم كل جمعية نحو ٢٠ أسرة يزرعون نحو ١٦٠ دنما في هذه التعاونيات تبقى ملكية الأرض فردية، وكذلك وسائل الإنتاج الأخرى ولكنها توضع تحت تصرف الجمعية التعاونية بغية الاستثمار الجماعي لها، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير، من حيث تنظيم الدورة الزراعية بكفاءة أكبر وتحقيق التخصص للعاملين بالإنتاج. والدخل الناتج في التعاونية يوزع على الأعضاء، تبعا لكمية ونوعية العمل المقدم من الأعضاء من جهة ومساحة ونوعية الأرض المقدمة من الأعضاء ((إضافة إلى وسائل الإنتاج التي تبقى في ملكية الأعضاء)) وبحيث يخصص القسم الأكبر منها لعنصر العمل)).[٢]

وتبعا لذلك فإن توزيع الدخول كان يتم لا حسب العمل فقط وإنما أيضا حسب الحصة المساهم بها (من الأرض أو وسائل الإنتاج الأخرى)، وقد تكونت التعاونيات الإنتاجية في معظم المناطق كمجرد تعاونيات تجريبية فقط.

وتبدأ المرحلة الثانية لتعميم التعاونيات في الزراعة وكان الدور الكبير لدعم ومساعدة الدولة في نشر الحركة التعاونية نتيجة للإصلاح الزراعي.

وبغض النظر عن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حصل عليها الفلاحون نتيجة للإصلاح الزراعي إلا أن غالبية المزارع الفلاحية ظلت تعاني من صعوبات مرتبطة بالمزرعة القروية وقد كان النقص الحاد في الأرض يؤثر في حالة الفلاحين بصورة سيئة للغاية (فقد كان نصيب الفرد في المتوسط في مختلف المناطق للصين نحو ٣ مومنات من الأرض). المومن يعادل ١/١٥ من الهكتار.

كما كانت الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا كبيرة بالزراعة، وقد كان من الصعب التخلص منها في ظروف المزارع الفلاحية الصغيرة المشتتة. وقد كان الحل الوحيد للخروج من الفقر بالنسبة للفلاحين يتمثل في التوحيد في مزارع تعاونية كبيرة.[٣]

---

١ - ستانس، التحولات الاشتراكية في الزراعة، ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص١٣٣-١٣٦.

٢ - بكور يحيى، مرجع سابق، ص١٦٤.

٣ - ستانس، مرجع سابق، ص١٣٥.

وفي خلال فترة قصيرة للغاية –أقل من سنة ونصف (١٩٥٥-١٩٥٦)- حدث في الصين تعميم التعاونيات على نطاق واسع وذلك بتوحيد المزارع الفلاحية في التعاونيات الإنتاجية الزراعية، وفي الوقت نفسه فإنه إلى جانب زيادة نصيب المزارع الفلاحية الداخلة في التعاونيات، فقد حدث نقص في عدد التعاونيات الإجمالي، إذ وصل العدد في ديسمبر عام ١٩٥٦ إلى ٧٦٤ ألف تعاونية بينما كان في مايو في العلم نفسه يبلغ ١٠٠٣,٧ ألف تعاونية.

حيث أصبح هذا النوع من الجمعيات يضم أكبر عدد من الأعضاء ومساحة أكبر من الأرض كما أن ملكية الأرض ووسائل الإنتاج هي ملكية تعاونية وليس فردية.

((أما بالنسبة للحيوانات الصغيرة والدواجن والأدوات الزراعية الصغيرة التي يحتاج إليها الأعضاء للعمل في أرضه (إذ سمح النظام بذلك) فتبقى ملكية فردية)).[١]

وعلى هذا النحو فقد حقق كادحو الصين حتى عام ١٩٥١ نجاحات معينة في تطوير الزراعة الاشتراكية إلا أن هذه النجاحات لم تتوطد لأن المبادئ الاشتراكية لإدارة الاقتصاد في البلاد تعرضت للانتهاك بشكل فظ. وعلى هذا فقد واجه بناء المجتمع الاشتراكي صعوبات. لقد ظهرت الذاتية والمغامرة والقرارات غير المدروسة التي لا تتفق مع الظروف الواقعية والتي أدت إلى خسائر هائلة بالشعب الصيني، كما أدت إلى حدوث فوضى عميقة في الصناعة والزراعة. لهذا فقد لجأت القيادة الصينية في السنوات الأخيرة إلى إلغاء نظام دفع الأجور المتساوي وإلى تطوير الأنظمة الإنتاجية داخل الكومونة.

((حاليا كل كومونة تضم ٥٠٠ عائلة أو أقل بدلا من ٥٠٠٠ عائلة أو أكثر)). الكومونة يتم توزيعه الآن على أساس المبادئ الاشتراكية أي على أساس كمية ونوعية العمل الذي يبذله كل عضو.[٢]

وقد اهتمت الصين بهذه الكومانات اهتماما خاصا من أجل تكوين واحدات تعيش معيشة جماعية مستكفية ذاتيا وقد ذكر ماوتسي تونغ في مقالة عام ١٩٤٠ بأنه يمكن أن تكون الحل الوحيد للزراعة، وفي الأعوام الأخيرة أثبتت هذه التعاونيات أهميتها

---

١ – بكور يحيى، مرجع سابق، ص١٦٤.

٢ – خدام منذر، مرجع سابق، ص٩٩.

جدارتها في تطوير الزراعة وتطوير العلاقات الزراعية في الريف الصيني، قاضية على البطالة والفقر والجهل والمرض.[1]

التعاون الزراعي في كوريا الديمقراطية الشعبية:[2]

بدأت الحركة التعاونية في سنوات حرب التحرير ١٩٥٠-١٩٥٣ وقد تكونت في فترة الحرب الظروف اللازمة لانتقال المزارع الفلاحية إلى البناء الاشتراكي. وفي هذه السنوات بالذات ازدادت المزارع الحكومية بسرعة وكذلك محطات تأجير الآلات. وقد اكتسب الفلاحون أول خبرات في ميدان العمل المشترك في جماعات الاستخدام المشترك للماشية وفي جماعات التعاون في العمل. وقد كانت جماعات التعاون تتكون على شكل جماعات مؤقتة (موسمية)، وجماعات دائمة. وقد لقيت تطورا لا في الزراعة فحسب، ولكن أيضا في الفروع الثانوية. وقد تكون عدد من التعاونيات الزراعية في المجموعات الدائمة للتعاون في العمل ومجموعات الاستخدام المشترك للماشية وذلك فترة الحرب.

وبعد عقد اتفاقية الهدنة طرحت في الدورة السادسة للجنة المركزية لحزب العمل الكوري عام ١٩٥٣ مهمة الانتقال التدريجي للزراعة إلى الطريق الاشتراكي وذلك بتوحيد المزارع الفلاحية في التعاونيات. وقد كان لدورة اللجنة المركزية لحزب العمل الكوري المنعقد في عام ١٩٥٤ أهمية كبرى في تطوير وتعميم التعاونيات في البلاد كلها، إذ إنها أشارت إلى أن توحيد المزارع الفلاحية في التعاونيات هو الذي يعد الوسيلة الرئيسة للنهوض بها بمستوى الرفاهية المادية للفلاحين والفقراء. وقد بدأ في عام ١٩٥٥-١٩٥٦ الانضمام الجماهيري للفلاحين إلى التعاونيات الزراعية، وإذا كان عدد التعاونيات الزراعية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٥٤ قد بلغ ١٠٩٨ تعاونية، فإن عددها في عام ١٩٥٦ قد أصبح ١٥٨٢٥ تعاونية، تضم ٨٠,٩% من جميع المزارع الفلاحية. وقد أصبح مثل هذا التطور السريع في تعميم التعاونيات ممكن بفضل مجموعة كاملة من الإجراءات حققها حزب العمل والدولة

---

١ - بكور يحيى، مرجع سابق، ص١٦٦.

٢ - سناتس، مرجع سابق، ص١٣٧-١٣٩.

الشعبية وذلك فيما يتعلق بتحفيز الحركة التعاونية والتدعيم التنظيمي الاقتصادي للتعاونيات الزراعية.

مثلا في عام ١٩٥٥ خصصت حكومة جمهورية كوريا للتعاونيات قروضا طويلة الأجل مقدارها مليار فون، كما منحتها ٦٨٠٠ من رؤوس الدواب، و٢٢ ألفا من رؤوس الخنازير، و٢٥٠ ألفا من الطيور الداجنة وقد وجه للعمل القيادي في التعاونيات الزراعية بضع آلاف من أعضاء حزب العمل واتحاد الشباب الديمقراطي.

وقد لعبت محطات تأجير الآلات دورا مهما في تطوير عملية تعميم التعاونيات، وقد زاد عددها من ١٦ محطة في عام ١٩٥٤ إلى ٤٨ محطة في عام ١٩٥٦. وقد كان في حوزتها ٢٠٧٢ جرارا ((قوة ١٥ حصانا)) كما قامت محطات تأجير الآلات أيضا بتقديم خدمات كبيرة للتعاونيات.

وقد طبقت في بداية الأمر في التعاونيات الإنتاجية صور مختلفة لتوزيع الدخول، ولتنظيم الاقتصاد الاجتماعي كما حسمت قضايا إضافة الطابع الاجتماعي على الأرض والأدوات الزراعية بطرائق مختلفة.

وبعد تعميم تجربة نشاط التعاونيات الزراعية قامت اللجنة المركزية لحزب العمل في ١٩٥٤ بتحديد مبادئ أساسية لتنظيم وإدارة التعاونيات وذلك في توجيهاتها ((بشأن قضايا تنظيم التعاونيات الزراعية)) كما أشارت إلى ثلاثة أشكال للتعاونيات. وقد كانت الجماعات الدائمة للتعاون في العمل من أدنى أشكال التعاون الإنتاجي في جمهورية كوريا، وفي هذه الجماعات كان الفلاحون يقومون بتجميع الأعمال الرئيسة بشكل مشترك، وذلك باستخدام ماشية الجر والأدوات الزراعية لأعضاء المجموعة.

وقد كان المحصول يذهب إلى صاحب الأرض، وكانت الدواب وأدوات العمل الأساسية ملكا للفلاح. ومع ذلك فقد تكونت في جماعات التعاون في العمل أرصدة تعاونية كما كانت توجد أدوات زراعية جماعية.

وفي التعاونيات من الشكل الثاني كانت الأرض تنقل إلى التعاونية بوصفها سهما. أما الأرض التي كانت تستغل كحدائق أو بساتين للخضار فإنه لم تنقل للتعاونية.

وقد كانت جميع الأعمال تتم بشكل جماعي. وقد بقيت وسائل العمل ملكية خاصة، وكان بالإمكان بموافقة مالكها أن تنتقل إلى الملكية العامة مع تعويض تدريجي عن قيمتها فيما بعد.

وقد كان توزيع الدخول بين أعضاء التعاونية يتم حسب أيام العمل وحصة الأرض المساهم بها ((حسب الأرض لم يوزع أكثر من ٢٠% من صافي الدخل)).

وفي النوع الثالث من التعاونيات الزراعية يضفي الطابع الاجتماعي على جميع وسائل الإنتاج الرئيسة. وتبقى بساتين الخضار وأشجار الفواكه، والدواجن.. الخ، كملكية خاصة، أما المحصول فيوزع حسب أيام العمل. ومع تطور التعاونيات الإنتاجية في البلاد فقد تزايد نصيب التعاونيات من النوع الأرقى. وفي نهاية عام ١٩٥٧ كانت التعاونيات الزراعية تشمل أكثر من ٩٥,٦% من جميع المزارع الفلاحية، وفي ظل ذلك فقد كانت جميع التعاونيات تقريبا تعد من النوع الأرقى. وفي منتصف عام ١٩٥٨ كان التحويل الاشتراكي في الزراعة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد اكتمل وساد التعاون الاجتماعي في أنحاء الريف الكوري كافة.

التجربة التعاونية في كوبا:

((تجدر الإشارة إلى أهمية تجربة كوبا وتفردها في مجال التحويل الاشتراكي للزراعة. فمن الواضح هنا أن انتصار الاشتراكية في الريف قد تم وبشكل رئيس عبر مزارع الدولة وليس عبر التعاونيات الإنتاجية كما هو الحال في بقية البلدان الاشتراكية الأخرى)).[١]

فقد كان العمال المأجورون في كوبا يكونون الجماهير الرئيسة للشغيلة في الريف قبل تحقيق التحولات الاشتراكية. السبب في ذلك يعود إلى طبيعة العلاقات الزراعية التي كانت قائمة قبل الثورة وطبيعة نظام الاستثمار الزراعي. كان يوجد في كوبا قطاعات كبيرة ((لاتبغوندي)) تعود ملكياتها إلى رأسماليين أجانب فقامت حكومة الثورة بتأميمها وأقيمت عليها مزارع حكومية. السبب الآخر هو أنه كان في كوبا وما يزال يزرع قصب السكر بشكل رئيس وهذا ما جعل من قصب السكر ذا أهمية

---

١ - خدام منذر، مرجع سابق، ص٩٩.

اقتصادية كبيرة بالنسبة لتطور كوبا ككل، لذلك فإن احتكار الدولة لزراعته وتصديره هو وحده الذي يسمح بتوفير الشروط كافة لتطور زراعة قصب السكر واستخدامه الناجح في تطور الفروع الاقتصادية الأخرى كافة.

وقد كان صغار المنتجين من الفلاحين بجماهيرهم الرئيسة عرضة للاستغلال القاسي من جانب أصحاب القرى الكبيرة و(الكولاك*) كما كانوا يعانون من البطالة والحرمان من الأرض. و لم تلعب مزارع هؤلاء الفلاحين دورا حاسما في اقتصاد البلاد.

وقد مكن تنفيذ الإصلاح الزراعي من تكوين مزارع حكومية وتعاونيات على أراضي القرى الكبرى السابقة فعلى أساس المزارع الكبرى لتربية المواشي سابقا تم تكوين مزارع حكومية، وعلى أساس القرى الكبيرة المشتغلة بإنتاج قصب السكر بدأ بتنظيم تعاونيات إنتاجية، وقد كانت تعاونيات السكر هذه لا تزال موجودة حتى علم ١٩٦٢ وبعد ذلك تحولت إلى مزارع حكومية. وهكذا ظهر قطاع عام قوي في الزراعة يشغل أكثر من ٤٠% من الأرض المزروعة. ويعطي هذا القطاع الجزء الرئيس من المنتجات الزراعية في البلاد وقد تحقق توحيد المزارع الفلاحية في التعاونيات الإنتاجية في شكلين رئيسين: شكل أدنى، تعاونيات زراعية للائتمان والخدمات التي تكونت للحصول على القروض والتزويد بالموارد والتكنيك ولتصريف المنتجات، وفي هذه التعاونيات يتم القيام بشكل مشترك لبعض الأعمال ((الري، الإنشاء وغير ذلك)) ومن أجل الفلاحة المشتركة للأرض كونت فرق إنتاجية وتمتلك التعاونيات الزراعية للائتمان والخدمات ملكية تعاونية تشكل ٤% كنسبة تحسم من الدخل الإجمالي لتودع في أرصدة غير قابلة للتوزيع. وفي عام ١٩٦٥ كان يوجد في البلاد ٨١٦ تعاونية من هذا النوع وكان يدخل فيها ٥٦ ألف مزرعة.[١]

أما الشكل الثاني للتعاونيات الإنتاجية فيتمثل في الجمعيات الزراعية وفيها يطغى الطابع الاجتماعي على الأرض وعلى وسائل الإنتاج الرئيسة التي تدفع الجمعية فيما

---

* – الكولاك: برجوازية ريفية كانت تستخدم العمل المأجور في الاستثمارة. ظهرت لدى تفكك الفلاحين الاجتماعي.

١ – ستانس، مرجع سابق، ص.١٤٠.

بعد تعويضا عنها. وبعد سداد مختلف الالتزامات والديون من الدخل ينفق ٣٠% منه كمدفوعات لأعضاء الجمعية التعاونية مقابل وسائل الإنتاج التي ساهموا بها، و٥٠% لدفع الأجور حسب العمل، و١٠% لتكوين احتياطي لتراكمات الإنتاجية و١٠% لزيادة الرصيد الاجتماعي وغير ذلك من المصروفات. وفي عام ١٩٦٥ كان عدد هذه التعاونيات ذات النوع الأرقى يبلغ ٢١٥ ألفا يدخل فيها ٢٦٠٠ ألف من صغار المنتجين.

استنتاجات عامة في تجارب البلدان الاشتراكية في مجال التحويل الاشتراكي للزراعة في الريف:[1]

التحولات الجذرية في زراعة البلدان الاشتراكية وبخاصة استخدام التعاونيات كشكل رئيس لتحويل الزراعة على أساس اشتراكية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك الأهمية العالمية لهذه التجربة التي تعد نموذجا خلاقا لتطبيق المبادئ العامة في الظروف الحية السائدة في كل بلد اشتراكي. بشكل عام يمكن استخلاص العبر التالية من تجارب هذه البلدان الاشتراكية والتي يمكن أن تكون مفيدة نظريا وعمليا للبلدان الأخرى التي ستسير على هذه الطريق.

١-التحويل الاشتراكي للزراعة يجب أن يتم في ضوء سياسة زراعية مستوعبة لكل الظروف السائدة في البلد المعني ومحددة بدقة للأهداف والمهمات المرحلية والاستراتيجية ولكي تكون هذه السياسة الزراعية علمية لا بد لها أن ترسم على أساس اعتماد خطة منظمة وإلا فإن حصول انحرافات وأخطاء بل وأزمات في تطور الزراعة سيكون أمرا محتما كما حدث في جمهورية هنغاريا الشعبية خلال المرحلة الأولى من تطور زراعتها على أسس تعاونية.

٢-الإصلاح الزراعي الجذري هو خطوة تمهيدية ضرورية للتحويل الاشتراكي للزراعة على أسس تعاونية.

الإصلاح الزراعي يجب أن يقضي على العلاقات الإقطاعية والعلاقات الرأسمالية. ويقلل من تنوع أشكال الملكية وأشكال الاستثمار في الزراعة، زد على ذلك فهو يجب

---

١ - خدام منذر، مرجع سابق، ص١٥٥-١٥١.

أن يقضي على الدور السياسي للطبقة الإقطاعية أو البرجوازية الريفيـــة وينشـــط دور الجماهير الفلاحية الكادحة وتحالفها مع الطبقة العاملة وبالتالي تعزيز السلطة الشعبية.

٣-تأميم الأرض الزراعية والقضاء على الملكية الخاصة ليس إجــراء لا بــد منــه بالضرورة بل يمكن أن تنتصر الحركة التعاونية والتحويل الاشــتراكي للزراعــة مــع الاحتفاظ بوجود الملكية الخاصة للأرض. ليس الغاية المرحلية للتحويــل الاشــتراكي للزراعة بوساطة التعاون هو القضاء على الملكية الخاصة بقانون أو إجراء حقوقي بــل القضاء على ما يعبر عنها من علاقات اقتصادية واجتماعية، وهذا ما يمكن أن تحققــه الأشكال الاجتماعية لتنظيم الزراعة حيث يتم اعتماد المبادئ الاشــتراكية في تنظيــم العمل وتوزيع المداخيل.

٤-دور الدولة في عملية التحويل الاشتراكي للزراعة هو دور قيادي وذلك مــن خلال تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للحركة التعاونية. لكن يجب التأكيد أن هذا الدور القيادي للدولة لا يجوز أن يلغي المبادرات الفلاحية سواء أثناء إجراء الإصــلاح الزراعي أم أثناء اختيار الأشكال التعاونية المناسبة لهم. بل على العكس يجــب علــى الحكومة الثورية أن تشجعها وتنشطها. الإجراءات الإدارية البيروقراطية غالبا ما تكون ضارة ولذلك يجب التقليل منها ((مثال المجر)).

٥-يجب عدم التسرع في نشر التعاون الإنتاجي الزراعي بل يجب أحيانا الوصــول إليه بعد المرور بمراحل متعددة ومن خلال الاعتماد على أشكال تعاونية متعددة.

٦-المساعدة المتبادلة بين الدول الاشتراكية أثناء عملية التحويل الاشتراكي عــامل أساسي امتحنته الحياة بنجاح ولا شك أن هذا التعاون القائم والمتطور باستمرار بــين الاشتراكية وبلدان العالم الثالث سيكون عونا لا غنى عنه لهذه البلدان الأخــيرة الــتي تطمح إلى زراعتها من خلال تحويلها على أسس تعاونية والقضاء علــى العلاقــات الإقطاعية المتخلفة والسائدة في معظمها السمات المشتركة للتنظيم التعاوني الزراعي في البلدان الاشتراكية أو (ذات الاتجاه الديموقراطي حاليا).[1]

---

١ - إسماعيل اسكندر، مرجع سابق، ص١٤٨-١٥٠.

التعاون الزراعي الرأسمالي:

إن تطور الرأسمالية في المجال الزراعي مشابه لتطوره في المجال الصناعي، وفي كلا المجالين فإن الأساس هو الملكية الخاصة في شكلها الفردي، ففي المجال الزراعي هو الملكية الخاصة للأرض وفي الوقت نفسه فإن التطور في المجال الزراعي يتسم بخاصية معينة مشروطة بوجود بقايا العلاقات الإقطاعية في الزراعة واستمرار نشاط الإقطاعيين في قراهم الكبيرة التابعة لمجموعة صغيرة من النبلاء الأرستقراطيين.

-إن أصحاب هذه القرى الإقطاعية هم من الطفيليين والرجعيين في المجتمع البرجوازي ما قبل الرأسمالية الاحتكارية.

إلا أن التناقضات الرئيسة هي تناقضات ذات سمة برجوازية بحتة بين الملاكين الكبار وأصحاب الأملاك الصغيرة وما حولهم من العمال الزراعيين.

إن تعميق الفروق الاجتماعية بين مالكي وسائل الإنتاج من البرجوازية وغيرها وبين الجماهير الشغيلة يتسم بطابع الفروقات الثابتة في توزيع واستخدام الدخل الوطني، ودخول مرحلة الاحتكار الرأسمالي، قد أدت نسبيا إلى تدني ظروف عمل الكادحين وإلى تفشي لبطالة في صفوفهم وبالتالي حرمانهم من أبسط وسائل العيش ومصادر الدخل وبشكل خاص العمال الزراعيين الموسميين، قد أدى هذا كله إلى التوجه العفوي ومن ثم التوجه المنظم للفلاحين إلى تنظيم الجمعيات لمساعدة بعضهم بعضا في إطار التعاونيات الزراعية. وكان الهدف في هذا واحد وهو إيقاف التدهور للمستوى المعيشي لهم وتحرير أنفسهم من التبعية والوسطاء في عملية شراء أدوات الإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وتنظيم استخدام أدوات الإنتاج المتوفر لهم.

وبكلام آخر إن التعاونيات في الظروف الرأسمالية ما هي إلا محاولة من قبل الملاكين الصغار والعمال الزراعيين لتأمين الحد الأدنى من وسائل العيش في ظروف السوق الرأسمالية الحرة.

وبالتالي الوقوف ضد هيمنة الرأسمال الزراعي الضخم المتخصص والذي يجني أرباحا كبيرة وهو قادر على الوقوف والمنافسة.

ومن هذه الملكيات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة كتب لينين: ((حسب رأينا الإنتاج

الصغير في الزراعة محكوم عليه بالموت في ظل الرأسمالية ومحكوم عليه بالضغط والاستعباد)).[1]

وإن الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يؤكد هذه المقولة اللينينية بالوقائع حول إفلاس ملايين المزارعين الصغار والمتوسطين ((فعلى سبيل المثال خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤ أفلس في الولايات ٣٣٤٠٨ مزرعة)).[2]

ودائما يثبت لنا بأن الرأسمالية كانت وستبقى السبب الرئيس لكثير من المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية والمتولدة من انعدام العدالة في عملية توزيع الثروة الوطنية والمداخيل العامة من الأنشطة الاقتصادية والتي تؤدي إلى توتير العلاقات بين الطبقات والتي تولد الانفجارات والأزمات الاجتماعية. ولهذا السبب نرى أن أكثرية الدول الرأسمالية تأخذ بالحسبان من دروس الماضي وبخاصة ظهور تراكم الثروات في القرن الحادي عشر والتاسع عشر وظهور الحركة التعاونية التي باركتها معظم الدول لأنها تعد أداة لتخفيف التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية، حيث بدأت هذه الدول بتوسيع قيام الجمعيات التعاونية وإدخالها في هيكلية اقتصادها وذلك بهدف التخفيف من حدة الاحتكارات والاستغلال الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي المعاصر في الدول المتقدمة.

أما فيما يخص الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي، فإننا نرى أن البرجوازية الزراعية فيها رأت نفسها مجبرة على القيام بمبادرة الإصلاح الزراعي والدعوة إلى قيام التعاونيات الزراعية. وهنا تتدخل هذه البرجوازية باتفاق مع الإقطاعيين الكبار بتقديم بعض التنازلات لصالح الحركة الفلاحية للتخفيض من حدة الصراع الطبقي وامتصاص نقمة الفلاحين وذلك من أجل ألا يخسر هذا الإقطاع كل شيء. ومن المعروف أن هذه الإصلاحات الزراعية ما هي إلا محاولة لإيقاف تدهور الوضع المعيشي للجماهير الفلاحية وتأمين العمل لها في هذه التعاونيات.

وبالتالي الوقوف ضد هيمنة الرأسمال الزراعي الضخم المتخصص والذي يجني أرباحا كبيرة وهو قادر على الوقوف والمنافسة.

---

١ – لينين، ف. أ. المجموعة الكاملة، مجلد ٢٣، ص٢٨٠.

٢ – خدام منذر، مرجع سابق، ص٤٨.

ويجب القول، إن هذه السياسة ساعدت على وضع الأسس الأولية لقيام الحركة التعاونية ذات الطابع الرأسمالي على نشاطها العملي والقانوني. وهذا الشكل يطالب الاتحاد الدولي للتعاونيات بالأمور التالية:

على التعاونيات الراغبة بدخول هذه الاتحادات:

أن تؤمن مبدأ الأبواب المفتوحة لكل عضو يريد الانتساب، وأن تكون قائمة على مقاييس وديمقراطية في إدارتها، وتوزيع المداخيل للأعضاء بحسب رأسمال الموظف ونشر الوعي التعاوني في صفوف الفلاحين.

وكما نرى فإن هذه المبادئ لا تتعارض مع جوهر الرأسمالية وذلك لأن التعاونيات الزراعية تحتفظ بالطبيعة الرأسمالية للحياة الاجتماعية-الاقتصادية. وعند ذلك يذكر الدكتور منذر خدام الآثار الاجتماعية للتعاونيات الزراعية الرأسمالية وطبيعتها الراهنة.[1]

١-لا تزال التعاونيات الزراعية تستخدم المأجور. ففي ألمانيا الاتحادية استخدمت التعاونيات عام ١٩٧٢ أكثر من ١٤٠ ألف عامل أجير، وفي فرنسا ١٢٠ ألف عامل عام ١٩٧٠، وفي السويد ٥٠ ألف عامل خلال العام.

٢-وعلى هذا الأساس (أي استخدام العمل المأجور) فإن التناقض الرئيس للرأسمالية أي التناقض بين العمل ورأس المال، يتم إزالته من التعاونيات بل العكس استمر في الوجود وبشكل أكبر.

هذه الحدة يمكن رؤيتها من خلال ازدياد درجة الاستغلال الرأسمالي للعمل المأجور في التعاونيات وبشكل أعلى أحيانا من مثيله في الصناعة.

وفي عام ١٩٧٠ كان معدل الاستغلال ((معدل القيمة الزائدة)) في كل الفروع الاقتصادية لدول السويد ٤٨% تقريبا، أما في صناعة إنتاج اللحوم فكانت من ١٢٩-١٧١%، وفي صناعة إنتاج الحليب ١٥٧-٢٢١%، وفي الصناعات الغذائية ١٥٧-٢١٥%، وفي صناعة إنتاج الدقيق من ٣٣٧-٤٧٢%.

٣-لم تستطع التعاونيات أن تلغي المنافسة الرأسمالية لا في داخلها ولا فيما بينها على الرغم من أنها ألبستها ثوبا جديدا.

---

١ - مرجع سابق، ص٤٩.

٤-الملكية الخاصة استمرت في كونها ملكية خاصة رأسمالية وليس في مقدور التعاونيات ضمن ظروف الرأسمالية أن تلغيها أو تغير طبيعة استثمارها.

٥-ليس بمقدور التعاونيات أن تحمي الفلاحين من الإفلاس ((وهذا مهم جدا)) ومن تحولهم إلى عمال زراعيين أو صناعيين أو عمال عاطلين عن العمل وهذا هو الاحتمال الأكثر حدوثا. فعلى سبيل المثال خلال الفترة من عام ١٩٧٠-١٩٧٤ أفلس في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣٤٠٨ مزرعة وسطيا في كل عام.

بل وبحسب تنبؤات بعض الاقتصاديين الأمريكيين فإن هذه العملية (عملية الإفلاس والتمايز الطبقي) ستستمر بشكل أسرع.

خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٥-١٩٧٠ كان معدل تناقص سكان الريف في الولايات المتحدة الأمريكية ٥,١% وفي فرنسا ٣,٧% وفي السويد وبلجيكا ٣,٢%.

وكل هذا ما تؤكده المقولة الماركسية، عن أن التعاونيات في الظروف الرأسمالية لا يمكنها أن تكون قاعدة للاشتراكية. والمجتمع الرأسمالي لا يستطيع أن يصبح اشتراكيا من خلال التعاونيات، وحول هذا الموضوع كتب لينين يقول: ((بدون شك إن التعاونية في ظروف الدولة الرأسمالية تعد مؤسسة رأسمالية)).[1]

وبغض النظر عن هذا القول يمكننا أن ننظر إلى التعاونية الرأسمالية كحركة متعددة الأوجه في تطورها، فالبرجوازية تستغل التعاونية من أجل انشغال الفلاحين وتحريفهم وابتعادهم عن النضال الطبقي. أما القوى التقدمية فإنها ترى في التعاونيات قوة من أجل إعادة بناء الرأسمالية وذلك بحسب ظروف هذه القوى داخل المجتمع ودورها في الهيكلية الديمقراطية والاجتماعية السمات المشتركة للتنظيم التعاوني الزراعي في الدول الرأسمالية.[2]

---

١ - لينين، ف. أ.، المجموعة الكاملة، المجلد ٤٥، ص٣٦٧.

٢ - مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٨. إسماعيل اسكندر، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٨.

الفصل الخامس
التعاونيات الزراعية كشكل من أشكال الاستثمار الزراعي في الوطن العربي

١ -تمهيد:

شهدت الأقطار العربية منذ مطلع القرن العشرين تبدلات نوعية على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد ترافقت تلك التبدلات بنشوء تنظيمات اجتماعية جديدة تعبر عن اتجاهاتها وتلبي حاجاتها للتعبير عن الذات ومعالجة تناقضاتها في بيئتها. ويعد هذا التنظيم الاجتماعي للأعمال الزراعية من أبرز الظواهر في هذا المجال، فقد تنوع عطاؤه في أطر الحركة التعاونية الزراعية متأثراً بالظروف التاريخية لكل قطر عربي ومستوى انتشار العوز والفقر بين سكان المدن والأرياف من أبنائه.

واجه التنظيم الاجتماعي للأعمال الزراعية معوقات عديدة على طريق نشأته ونمائه، يعود معظمها إلى افتقاره للأسس النظرية ذات الآفاق المستقبلية الواضحة، وإلى اصطدامه بالأمراض الاجتماعية المنتشرة في البيئات المحلية المتداخلة مع تخلف الواقع القاسي وبقايا علاقاته العشائرية والإقطاعية المكبلة بسيطرة الأنانية على السلوك الإنساني وافتقاد الإيثار وحب التعاون وعدم تقدير فوائده.

ارتبط التنظيم الاجتماعي للأعمال الزراعية بمشكلة الأرض في حياة الإنسان العربي المعاصر، وهي مشكلة أساسية ارتهن بحلها التطور العربي الشامل، وقد تجلى ذلك الطابع الإشكالي بأشكال ملكية الأرض وعلاقات استثمارها، ((فالزراعة معظمها في قبضة الإقطاع أو تدار بشكل شبه إقطاعي مع الاستغلال العنيف للأرض والفلاح))[1].

- د. أديب عقيل، مجلة باسل الأسد لعلوم الهندسة الزراعية، العدد السادس، ١٩٩٨، مقال علمي محكم.

١ - ياسين، محمود؛ ١٩٨١، الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة دمشق، ص٢٩.

وإذا أخذ بالحسبان أن الفلاحين يشكلون أكثر من ٦٠% من عدد السكان في الأقطار العربية، اتضحت الأهمية الشاملة للموضوع، وعلاقته الجوهرية بطموح عربي إلى حيلة حرة كريمة بعيدة عن كل مظاهر الاستغلال والبؤس والشقاء والعوز.

كان محور الصراع الاجتماعي عبر التاريخ العربي هو كيفية اقتسام الخراج (ريع الأرض) وعلاقة ذلك بتوزيع وتقنين حقوق الانتفاع بالأرض،بينما ظلت ملكية الرقبة للأرض دوما" على المشاع أو ملكا" للدولة أو السلطان. إذ لم يتم إقرار مبدأ ((الملكية الفردية)) بالمفهوم الأوروبي ـ إلا مع نشأة ((الدولة الكولونيالية)) في المنطقة العربية))[1].

تتنوع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية متأثرة بالنظام الحقوقي الموروث والأشكال العينية لعلاقة الأرض واقتسام عائدها.وتختلف باختلاف طبيعة الملكية، هل هي ملكية مقيمة، ودور الوسطاء والمشرفين في العملية الإنتاجية والتوزيعية (مثل نظار الغرب والخولية والأغوات والوكلاء وما شابه).

بالنسبة لنوعية الملكية عرف الريف العربي خمسة أنواع رئيسية هي :

١- الأرض الملك:هي أملاك خاصة يتصرف بها صاحبها و يستغلها كيف شاء في إطار القوانين المرعية، وقد ساد هذا النوع منذ القرن التاسع عشر إذ كان الملك قبل ذلك يعد ملكا" للدولة والحاكم.

٢- الأرض الأميرية: هي ممتلكات تابعة للدولة، وتشمل عادة الأحراج وغيرها من الأراضي التي قد يتم تأجيرها للفلاحين لفترات محدودة، فتكون بذلك استمرارا" لنظام الالتزام الذي ألغي في أوائل القرن التاسع عشر واستعيض عنه بإشراف الدولة مباشرة على هذه الممتلكات.

٣- الأرض المشاع: وهي ملك القرية وتكون بتصرف مجموع السكان وتشمل عادة المراعي والساحات العامة والبيادر...إلخ.

٤- الأرض الوقف أو الحبوس في المغرب العربي: وهي الأرض المرصدة لجهة يحددها المالك الأصلي.

---

١ - عبد الفضيل، محمود، ١٩٨٨، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط، بيروت، ص٦٩.

وقد استفادت المؤسسات الدينية كثيراً من هذا النظام فتحولت إلى مؤسسات غنية على حساب جموع فقيرة من المؤسسين.

٥- الأرض الموات: وهي أراضٍ مهجورة غير قابلة للاستغلال وبعيدة عن المناطق المسكونة.[١]

إن سوء توزيع الملكية الزراعية في صلب تكون الطبقات الاجتماعية في المجتمع العربي، وهذا ما كرسه الاستعمار العثماني على الوطن العربي من استعباد وانعدام العدالة والاستغلال الفاحش للفلاحين، أدى إلى إعاقة تطور القوى المنتجة، وإلى استحالة أي تقدم تقني في الأعمال الزراعية. فهذا الظلم الذي مارسه القادة والسلاطين دفع الفلاحين إلى النضال ضد الاستبداد وهدر الحقوق وقد أخذ هذا النضال أشكالاً مختلفة وصلت حتى الانتفاضة الشعبية التي أجبرت بعض السلاطين على القيام بحملة الإصلاحات كإصدار قوانين حول ملكية الأرض وإقرار إلغاء ملكية الوالي الوراثية وتثبيت الملكلة الخاصة للأرض وهذا ما وضع بداية الأشكال الحديثة للعمل الزراعي في الريف العربي. من هذه الانتفاضات ((انتفاضة كسروان التي امتدت إلى جبال اللاذقية وانتفاضة جبل النار وسهل حوران ١٨٤٩ وعامية جبل حوران.. الخ)).[٢]

أدت السياسة الاستعمارية إلى تقوية مواقع الإقطاعيين على حساب المالكين الصغار كما سمحت ببيع ممتلكات الأوقاف الإسلامية للتجار والملاكين العقاريين الكبار وعملاء المستعمرين مما أدى بالنتيجة إلى تركيز جزء كبير من ملكية الأرض في يد مجموعة قليلة من الملاكين، كما حصل مثلاً في سورية، حيث استطاعت سبعة آلاف عائلة إقطاعية أي ((١,٥ من عدد سكان الريف أن تملك نحو ٤٠٠ هكتار من أخصب الأراضي المروية، وكان هناك نحو نصف مليون عائلة تملك نحو ٢٠% من الأراضي المستصلحة للزراعة، ونحو ٧٠% من العائلات لا تملك أي أرض)).[٣]

شكّل صغار الملاكين والعاملون بالأجرة والمعدمون قوة العمل الريفية في بداية القرن

---

١ - بركات، حليم، ١٩٩١، المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الرابعة، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٨٠.

٢ - العوادات، هيثم، ١٩٧٦، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب، مطبعة الحجاز، دمشق، ص٩.

٣- qoesourruk- ١٩٨١, Arpoputre npoosellu colpcrllession Cupuu. Akagmue. A.O. Hagk ccp wucmumym bocmokobeyrme. Mockha. S.٩.

العشرين، وواجهت هذه القوة تمركز ملكية الأراضي في أيدي قلة قليلة من كبار الملاك، وتجلت تلك المواجهة بتعارض جوهري في المصالح، وتكونت في ظل تلك المواجهة غير الحميدة عوائق جدية أمام نماء الحركة التعاونية وتطورها، فتلكأ الإقطاعيون والمتنفذون منهم في قيادة السلطة عن الاعتراف بالمنظمات التعاونية، من هنا كانت مسألة التعاونيات وما زالت حتى الآن عصب النضال الذي ما زال قائماً بين التيارات السياسية والاجتماعية والأحزاب على اختلاف أنواعها.

٢ً-نشأة الحركة التعاونية الزراعية في الوطن العربي:

ولدت التعاونيات الزراعية مع قيام الدولة العربية التي انتهجت سياسة التنمية الاقتصادية العامة وكانت مصر الدولة العربية الأولى في هذا المجال، فقد تم تأسيس أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠. وعقب الحرب العالمية الثانية أخذ الاهتمام بالحركة التعاونية يتزايد بوتائر ملحوظة في الوطن العربي فصدرت القوانين والتشريعات المنظمة لهذه الحركة في العراق ومصر سنة ١٩٤٤، وفي السودان عام ١٩٤٨، وفي لبنان عام ١٩٤٥، وفي سورية عام ١٩٥٠، وفي الأردن ١٩٥٢[١]، وفي تونس ١٩٦٧، وفي ليبيا ١٩٥٦، وفي الجزائر ١٩٦٢[٢]، وفي الخليج العربي ١٩٧٠.[٣]

وليست طبيعة الحركة التعاونية واحدة في أقطار الوطن العربي، ولكن معظم الدول العربية التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها، سعت إلى إدخال التعاون الزراعي في بنيانها وشجعت الفلاحين على الانتساب إلى الجمعيات التعاونية ((وقد بدأ التدخل الحكومي في شؤون التعاونيات وتنظيماتها النوعية بإصدار التشريعات التعاونية التي توخت سلامة إدارتها ودقة حساباتها وضمان عدالة توزيع عوائدها))[٤].

إن الحركات التعاونية في الدول العربية بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الأوربية تعد حركات حديثة العهد، ولا سيما إذا نظرنا إليها من الزاوية التاريخية الاجتماعية

---

١ - صقر، إبراهيم حمدان، الحسن، ياسين، ١٩٩٣، التعاون الزراعي، جامعة حلب، ص١٥٧.

٢ - بكور، يحيى، ١٩٨٢، الحركة التعاونية الزراعية، جامعة دمشق، ص٢١٨-٢٤٥.

٣ - أبو الخير، كمال. يونس، خالد، ١٩٨٨، الحركة التعاونية في الخليج العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المنامة، ص٣٠.

٤ - دليلة، عارف. العبد الله، مصطفى، ١٩٨٧، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، ص١٥١.

(السوسيولوجية)، فبعض هذه الحركات قد قامت في عهد الأجيال الحديثة، وفي بعض الدول ما زالت هذه الحركات التعاونية في حضن الولادة. ويعود سبب هذه الحداثة للحركة التعاونية إلى السيطرة الطويلة للإقطاعية العربية والسيطرة الاستعمارية التي ساعدت على تحجر العلاقات الاجتماعية وتخلفها وما لحقها من تخلف في النظام الاقتصادي والاجتماعي.

إن الخطوات الأولى في جميع الدول العربية التي بدأت فيها عملية الإصلاح الزراعي كانت واحدة بشكل عام: تشكيل لجان خاصة لوضع القوانين، التي تحد من سقف ملكية الأرض، فبموجب هذه القوانين تم تحديد ملكية الشخص الواحد من الأرض الزراعية المروية والبعلية وهذا ما حصل في كل من سورية ومصر والعراق والجزائر وأدخلت قوانين تحكم تنظيم العلاقات الزراعية في الريف العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ((إذ إن من أهم ما استحدثه النظام القانوني المصاحب لبرامج الإصلاح الزراعي هو وقف العقوبات البدنية وتحويل عقد إيجار الأرض إلى عقد إيجار نقدي وتأمين الفلاح والمستأجر ضد الطرد من الأرض من قبل المالك))[1].

ومعظم قوانين الإصلاح الزراعي لم تمس القاعدة الأساسية لملكية الأرض من قبل الإقطاعيين واستغلالهم للأراضي الزراعية. كما في سورية على سبيل المثال. (فكما هو معلوم فإن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ وكل التعديلات التي طرأت عليه بعد عام ١٩٦٣ وعام ١٩٨٠ حددت فقط سقف الملكية الزراعية ولم تحدد سقف الاستثمار الزراعي)[2]. حيث سمحت قوانين الإصلاح الزراعي باستئجار الأراضي واليد العاملة مما حدا بالفلاحين الفقراء الذين لا يملكون رأس مال ولا آلات زراعية أن يقوموا بتأجير أرضهم إلى الملاكين الإقطاعيين وبذلك استثمر الملاكون مساحات واسعة من الأراضي ومن ثم قاموا بتنظيم مزارع رأسمالية. وهذا الأمر شجع الكثير من موظفي الدولة والتجار على استئجار أراضٍ زراعية واستثمارها لمصلحتهم الخاصة.

وهكذا بقي القسم الكبير من الأراضي في يد قلة صغيرة من الإقطاعيين الكبار، وهذا أدى إلى ظهور البطالة المقنعة ورخص الأيدي العاملة.

---

١ – عبد الفضيل، محمود، مرجع سابق، ص٧١.

٢ – خدام، منذر، ١٩٨٣، محاضرات في التعاون الزراعي، جامعة تشرين، ص٢١١.

ولهذا السبب يمكن القول إن غالبية القوانين الزراعية في البلاد العربية قبل ١٩٧٠ تميزت فقط بتخفيف المفارقات الاجتماعية واستمرار الملكية الكبيرة في المجتمع العربي وبقاء الصراع الطبقي في مجالات الحياة المختلفة.

أثر هذا الواقع في الحياة السياسية تأثيراً بيناً تجلى بظهور صيحات المثقفين والأحزاب التقدمية وبخاصة في سورية ومصر والجزائر وليبيا، حيث ارتبط استلام تلك القوى السلطة بدعم وتطوير الإصلاح الزراعي في الريف على أساس إقامة التعاونيات الزراعية. وراهنت القيادات في هذه البلدان منذ البداية على التعاون الزراعي ودوره الكبير في تحرير الريف من القيود الإقطاعية بفتح المجال أمام علاقات زراعية جديدة في الدول العربية. ولكن مع الأسف أثرت عوامل خارجية وداخلية في تطور الحركة التعاونية وأعاقت نموها بوتائر مناسبة.

على سبيل المثال يذكر أن التحولات الاجتماعية السياسية الجذرية في مصر قد بدأت بمجيء الشباب الوطني إلى السلطة بقيادة المرحوم جمال عبد الناصر والإجراءات التي اتخذها حكومته على صعيد السياسة الداخلية كان هدفها تخفيف درجة الاستغلال للفلاحين الكادحين وإيجاد تنظيمات اجتماعية كان عليها أن تضع البلاد بأسرها ضمن دائرة تأثيرها. ورأى عبد الناصر في التعاونيات الزراعية طليعة تلك التنظيمات المنشودة.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ صدرت عدة قوانين لتشجيع مختلف أنواع الجمعيات منها:

((قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٦ الذي شجع على تأسيس جمعيات جديدة لم تكن موجودة من قبل)) و((قانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية))١.

وقد كانت هذه السياسة من حيث المبدأ تقدمية، ولكن العدوان الثلاثي ضد مصر في عام ١٩٥٦ والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وضعا بداية لأزمة داخلية في مصر وكان من علائمها تشكيك الشعب المصري بصحة برنامج التحولات التقدمية للحكومة، وبشكل خاص النظرة السلبية التي أثرت في الحركة التعاونية، ولكن الحكومة المصرية اعتمدت مجدداً على إجراءات مالية واقتصادية واجتماعية تدعم القطاع التعاوني الزراعي.

---

١ - رفاعي، جمال، ١٩٦٤، التعاون في العالم، القاهرة، ١٩٦٤، ص٧.

وأتى موت الرئيس عبد الناصر وما تلاه من اشتداد الصراع الداخلي في البلاد ليغير الواقع الاجتماعي والسياسي وتسلم زمام الحكم الرئيس محمد أنور السادات، المعروف عنه بتطلعاته اليمينية الواضحة. لقد تخلى عن النهج التقدمي الذي اتبعته السلطة السابقة في مجال الإصلاحات الزراعية والتعاونية وحرم التعاونيات من دعم الدولة وأعاد قسماً كبيراً من الأملاك والأراضي التي أممها عبد الناصر بموجب قوانين الإصلاح الزراعي. قام السادات بإعطائها لوزارة الأوقاف من أجل إعادة بيعها للأفراد.

في آذار من عام ١٩٧٩ ((أعلن وزير المال المصري علي لطفي عن بيع أسهم شركة تابعة للقطاع العام بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و٧٢ مليون دولار وتفيد آخر الإحصاءات بأن كبار الملاك في الريف يملكون ثلثي الأراضي كافة في حين أنهم يشكلون ٥٧% من مجموع ملاكي الأراضي ويملكون ٨٥% من مجموع الماكينات والآلات الزراعية الموجودة في البلاد)).[١]

وبدءاً من عام ١٩٨٠ أخذت الحكومة تسعى للتواصل إلى الصيغة القانونية والاقتصادية التي تسمح ببيع القطاع العام أو تحويله إلى قطاع خاص (وفي منتصف عام ١٩٨١ بلغ التخلي عن القطاع العام حداً كانت فيه سبع عشرة من كبريات شركات القطاع العام بلا مجلس إدارة))[٢]. وهذا ما أنزل بالتعاونيات الزراعية في الريف المصري خسائر كبيرة لا تعوض مما غلب على التعاونيات الطابع الرأسمالي بدلاً من الطابع الاشتراكي. وفي أيامنا هذه كثيراً ما نسمع عن الخصخصة في بيع أسهم القطاع العام إلى الخاص في مصر.

وتأثر التعاون الزراعي في سورية بشكل واضح في الوحدة بين سورية ومصر ١٩٥٨ وذلك (بصدور قانون ١٦١ التنظيمي في المادة ٢٨ تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة. وممن لا يملكون فيها أكثر من ٨٠ هكتاراً من الأراضي المروية أو المشجرة أو ٣٠٠ هكتار من الأراضي البعلية).[٣]

---

١ – مجموعة من الاختصاصيين السوفيات، ترجمة: إخلاص علي، ١٩٨٦، التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية، بيروت، ص١٠٢.

٢ – مرسي، فؤاد، ١٩٨٧، مصير القطاع العام في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص٢٨.

٣ – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، قانون الإصلاح الزراعي، ١٩٥٩، دمشق، ص١٩.

حيث يعد هذا القانون الخطوة العملية الأولى وبغض النظر عن نواقصه في تنظيم العلاقات الزراعية وحدود نظام ملكية الأرض، إلا أنه أمم بعض الأراضي وتم توزيعها على الفلاحين الفقراء.

وأهم ما في هذا القانون أنه تحول فعال في تنظيم العلاقات بين مالكي الأرض والمنتجين الذين يعملون عليها، ويقر هذا القانون أيضاً بأن العلاقة بين المالك والمستأجر يجب أن تقوم على التعاون العادل والشريف ومن أجل تطوير هذه العلاقات يقترح القانون هذا إنشاء التعاونيات الزراعية، ومع العلم بأن هذا القانون لم يكن الغرض منه حل مسألة الصراع الطبقي في الريف بل إنه استطاع أن يخفف من حدته، ومن أهمية هذا القانون هو أنه بدأ يظهر في الريف الاتحادات الفلاحية والتعاونيات الزراعية ((وكان عدد الجمعيات التعاونية قبل ١٩٥٨ (٣٨) جمعية تعاونية زراعية وحتى نهاية ١٩٦١ أصبح عدد الجمعيات التعاونية ٣٤٣ بلغ عدد أعضائها ١٧٨١٨ عضواً)[١]. وكانت غالبية هذه التعاونيات تتألف من الفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي فقد أكد القانون على ضرورة الانتساب إلى هذه التعاونيات كشرط ضروري للحصول على الأرض.

ودخل التعاون كعامل فعال لتحويل البيئة الاجتماعية-الاقتصادية للقرية.

(نرى أن الحركة التعاونية قد بدأت تسير وفق أسس منظمة و لم تعد، كما كان سابقاً، تسير بشكل عفوي، لقد تم فرض التعاونيات من الأعلى على أساس إلزامي).[٢]

حيث أُلزم الفلاحون المنتفعون من أراضي الإصلاح الزراعي بالانتساب إلى التعاونيات الزراعية.

كانت التعاونيات الزراعية التي أنشئت خلال هذه المرحلة على نوعين:

أ-التعاونيات التي تم إنشاؤها على الأراضي المصادرة بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وهذه التعاونيات كانت تحظى بدعم الدولة وكانت من الأشكال البسيطة أي تعاونيات الإمداد والتسويق أو تعاونيات استخدام الجرارات والآلات الزراعية.. الخ.

---

١ - بكور، يحيى، مرجع سابق، ص٢٥٦.

٢- A. O. Fuasoummuk S.٧٦.

ب-التعاونيات التي أنشئت من قبل الفلاحين أنفسهم ومبادرتهم. وهـــذه أيضـاً كانت من التعاونيات البسيطة والأعضاء غير متجانسين من الناحية المادية والاجتماعية كانت تخدم الفلاحين الأغنياء وكبار ملاك الأراضي من أجل الحصول على قـــروض وسماد والاستفادة من جهد الفلاحين الفقراء في التعاونية. وقد عاشت الحركة التعاونية مرحلة حرجة في فترة الانفصال بين سورية ومصر ١٩٦١-١٩٦٣ هذه المرحلة تعـد مرحلة نكسة حيث ضعفت ثقة الفلاح بالسلطة وبالحركة التعاونية نظراً لعودة نفـوذ الإقطاع إلى الدولة وبالتالي فإن الريف بتعاونياته أصبح لخدمة المتنفذين وكانت معظـم قروض المصرف تسخر لخدمة هؤلاء الملاك الكبار. وصدر القانون رقم ١ لعام ١٩٦٢ القاضي بإعادة الأراضي المستولى عليها من الإقطاعيين إلى أصحابها ((ظهرت الآثـار السلبية لتطبيق التكافل والتضامن، بين أعضاء الجمعيات التعاونية نظراً لأن مسـتلمي القروض لم يسددوها، مما اضطر المصرف الزراعي التعاوني للحجز علـى المحـاصيل وممتلكات صغار الفلاحين)).[١]

فحصلت محاولة لإفراغ الحركة التعاونية من مضمونها الاجتماعي التقدمي وتحويلها إلى مؤسسات لخدمة المصالح الطبقية للرأسمالية والإقطاعية والبرجوازية. وتوسيع قاعدة الملكيات الإقطاعية، وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن تتعمق التناقضات الطبقيـة في الريف، ويزداد الرفض في صفوف الفلاحين فتفاقمت الأزمة وتحرك الشـعب بقـواه الوطنية والتقدمية وبقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي واستولى على السلطة في آذار ١٩٦٣، ومنذ هذه اللحظة بدأت مرحلة جديدة في تطوير الحركة التعاونية في الريـف السوري، وأول خطوة في هذا الاتجاه (إصدار القرار رقم ٨٨ في عام ١٩٦٣ والـذي ألغى جميع التشريعات الانفصالية التي ترتبط بالإصلاح الزراعي ومنها القانون السـابق ذكره رقم ١/١٩٦٢).[٢]

كما أن هذا القرار أقر تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية وتخفيف سقف الملكيـة الزراعية بالمقارنة مع القانون السابق لعام ١٩٥٨.

---

١ - بكور، يحيى، ١٩٨٧، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية، جامعة الدول العربية، دمشق، ص٢٤.

٢ - مسلم، عدنان، المسألة الزراعية في القطر العربي السوري، تطورها وآفاقـها التنميـة، مطبعـة دار العلـم، دمشق، ص٧٣.

تم تحديد مساحة الحيازات الزراعية لكل مالك من (١٥-٤٥) هكتارا من الأراضي المروية وذلك ارتباطا بالمنطقة التي تتم فيها الملكية: من ٨٠ إلى ٣٠٠ هكتارا من الأراضي البور اعتمادا على نسبة هطول الأمطار السنوية، وبهذا القانون أصبح لكل ممتلك الحق بالتنازل لأولاده وزوجته نسبة ٨% من مساحة الأرض التي يملكها من الأرض المروية و٣٠ هكتارا من الأرض البور.

واهتم الحزب من خلال مؤتمراته القطرية والقومية بالمسألة الزراعية وصدرت القوانين لتسريع مصادرة الأراضي من الإقطاعيين وتوزيعها وإقامة جمعيات حكومية عليها.

واقترحت هذه القوانين شكل العمل التعاوني، ولكنها لم تضع برنامجا مفصلا حول تطور التعاونيات وتحويلها إلى تعاونيات جماعية إنتاجية، وهنا يكمن ضعف هذه القوانين الجديدة.

ولقد فقد الحزب قدرته على معالجة القضية الزراعية بسبب وجود تيارات متعارضة داخله، وفي هذا المجال ينتقد صلاح الوزان تلك الأحكام الصادرة ويقول: ((إن الإصلاح الزراعي في سورية تركز على مسألة الأرض و لم يهتم بمسألة تطوير القوى المنتجة الاهتمام الكافي)).[٢]

إن القوانين الصادرة في الواقع قد دعمت الملكية الخاصة وفتتت الأراضي وشتتت القطع الزراعية وبعثرتها بدلا من أن توحدها، وهذا ما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الملكيات العائلية الصغيرة حيث إنها أصبحت من المميزات الخاصة التي طبعت فيها القاعدة الإنتاجية للزراعة السورية. مما جعل هذه الزراعة عاجزة عن استخدام منجزات الثورة العلمية والتقنية الحديثة، بالإضافة إلى أنه ساهم في توسيع العلاقات الرأسمالية في الريف، لذلك فإن الكثير من المشروعات في القطاع الزراعي ما زالت تعمل بكامل طاقاتها التصميمية ولا تحقق كامل أغراضها، فإن درجة تأثيرها في نمو الإنتاج والإنتاجية لا تزال محدودة للغاية والسبب في ذلك يعود بتقديرنا إلى طبيعة البيئة

---

١ - ياسين، أبو علي، بيروت، ١٩٧٩، حكاية الأرض والفلاح السوري، دار الحقائق، بيروت، ص٧٨.

٢ - الوزان، صلاح، ١٩٦٧، من التخلف إلى التطور الاشتراكي في القطاع الزراعي، وزارة الثقافة، دمشق، ص٢٣١.

الاقتصادية والاجتماعية (لنظام الملكية الزراعية وأشكال الاستثمار الزراعي، في الريف السوري وإلى تخلف القوى المنتجة الزراعية والقوى العاملة ووسائل ومستلزمات وطرائق الإنتاج الزراعي.

إن الفلاح السوري الذي ترعرع في أحضان العادات الجماعية، والذي لم يفقد حتى وقت قريب الملكية الخاصة على الأرض كان يتقبل الملكية الجماعية والإنتاج التعاوني والأراضي ذات الملكية الجماعية كانت موجودة، ففي عام ١٩٧٥ كانت مساحة الأراضي المستولى عليها تبلغ ١,٤٠١,٣٠٠ هكتارا ووزع منها نحو ٤٤٦ ألف هكتار، واستبعد من التوزيع أو بيع نحو الـ ٣٣٠ ألفا، وخصص للجمعيات والوزارات ٢٥٤ ألف هكتار، وبقي دون توزيع نحو ٣٥١ ألف هكتار من الأراضي المصادرة.[1]

وبهذا الشكل، تمكنت هذه المراسيم القانونية التي عكست نضال القوى السياسية التقدمية ضد استغلال الفلاحين، واستطاعت كسر نمط السيطرة الإقطاعية في الزراعة السورية، ولكن طبيعة هذه القوانين أدت إلى تخفيف وطأة الأزمة في القطاع الزراعي، وحول هذا الموضوع يقول الدكتور خضر زكريا بأن ((الإصلاح الزراعي لم يحقق المهمة المطلوبة بتحويل علاقات الإنتاج في الريف من علاقات إقطاعية وشبه إقطاعية إلى علاقات أكثر تطورا بما فيها العلاقات الرأسمالية))[2]، والدكتور عدنان مسلم يكتب ((لا زال القطاع الزراعي في القطر العربي السوري يعاني من التخلف والانخفاض المردود والعفوية في الإنتاج، وعدم التوازن، وعدم استثمار كامل إمكانياته الطبيعية المتاحة لذلك)).[3]

وبغض النظر عما قيل، لقد لعب حزب البعث العربي الاشتراكي وغيره من الأحزاب التقدمية دورا طليعيا في تشديد النضال ضد النزعة الإقطاعية لهذه القوانين حول التحولات التقدمية في الريف وذلك بهدف إزاحة كل العوائق التي تقف ضد

---

١ – هيلان، رزق الله، ١٩٨٠، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المختلفة، مكتبة ميسلون، دمشق، ص٢٩٠.

٢ – زكريا، خضر، ١٩٩٠، خصائص التركيب الاجتماعي في سورية، جامعة دمشق، ص١٤٤.

٣ – مسلم، عدنان، مرجع سابق، ص١٥٢.

تطوير الحركة التعاونية في الريف السوري وعلى سبيل المثال جاء القانون رقم ٣١ لعام ١٩٨٠ ليعد خطوة جديدة على طريق المسألة الزراعية. فبموجب هذا القانون تم تخفيض مساحة الحيازات العقارية على جميع أنواعها وفي جميع مناطق القطر. كما أنه ألغى حق المالك في إعطاء الأرض لأولاده أو لزوجته، لأن هذا الحق كان مصدرا للحفاظ على العقارات الإقطاعية. وأكد القانون على أهمية تنظيم الفلاحين ودمج التعاونيات في تجمعات.

((ومن الناحية الاجتماعية يشكل التجمع الزراعي في جمعياتنا الحالية المنطلق الرئيس لتطوير العلاقات الاجتماعية التعاونية بين الأعضاء بتجميع الجهود المشتركة لتنظيم عملهم الإنتاجي وربطه برباط مادي متين بسبب المصالح المشتركة في الاستثمار، إذ يشكل الخطوات الأولى للانتقال التدريجي من جمعيات الخدمات إلى العمل الإنتاجي حيث أمكن ذلك)).[1]

وعملت الدولة على تشجيع ودعم التعاونيات وتقديم الحوافز المتعددة والمختلفة كتقديم الدعم المادي والمساندة المعنوية وتنظيم الندوات التثقيفية والمعارض والقروض.. الخ، بهدف دعم وتطوير الحركة التعاونية الزراعية في الريف.

وفي السنوات العشر الأخيرة تم اتخاذ إجراءات للتنسيق بين أجهزة الدولة والاتحاد العام للفلاحين لإدارة وتطوير التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الريف، وكذلك إدخال الآلات الحديثة إلى الزراعة من أجل تحقيق البرامج الإنتاجية المقررة، لقد اتضح في الخطط والاقتراحات كافة، بأن الجمعيات التعاونية الزراعية تعد القوة القادرة على تغيير وجه القرية السورية نحو الأمام. وبصفة عامة، يمكن القول إن التجربة الجزائرية في الإصلاح الزراعي لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في المشرق العربي من حيث تأثيرها في الأوضاع والعلاقات الزراعية مع الفارق الأساسي في نشوء قطاع ((التسيير الذاتي)) الذي هو وليد ظروف تاريخية استثنائية في الحالة الجزائرية ((تميز الاحتلال الفرنسي لدول المغرب العربي بتوسيع قاعدة المستوطنين الأوربيين، وبخاصة الفرنسيين منهم، في إطار التركيب الحيازي وقيادتهم نشاطا زراعيا عصريا في قطاع زراعي مزدوج، بينما

---

١ - الاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري، التجميع الزراعي، مكتب الشؤون السياسية والثقافية، كراس رقم ٧، ص٤١.

تميز الاحتلال الاجنبي في دول المشرق العربي ومصر بالاعتماد علـــى كبـــار المـــلاك ورؤساء القبائل والعشائر المحلية بالدرجة الأولى، في رسم الإطــــار العـــام للحيـــازة الزراعية))[1]. فبعد الاستقلال تم تحويل مزارع المعمرين (المســـتعمرين) إلى وحـــدات مسيرة ذاتيا، طبق هذا الأسلوب في جمهورية الجزائر و لم يطبق في أي دولة عربية أخرى ولعل السبب في ذلك. هو الظروف الخاصة التي صاحبت استقلال الجزائر والتي تختلف عن غيرها من الدول العربية الأخرى. ويبين الجدول الآتي توزيع الأراضي بين الجزائـــر والأجانب.[2]

نوعية	عدد المستغلين		مجموع	المساحات الكاملة بآلاف الهكتارات		مجموع
المستثمرات	جزائريون	أجانب		جزائريون	أجانب	
أقل من هكتار	١٠٥٩٥٤	٢٣٩٣	١٠٨٣٤٧	٣٧,٢	٠,٨	٣٢
من ١ إلى ١٠هـ	٣٣٩٥٢٩	٥,٠٣٩	٣٣٧,٥٦٨	١,٣٤١,٢	٢١,٨	١,٣٦٣
من ١٠-٥٠هـ	١٦٧١٧٠	٥,٥٨٥	١٧٢,٧٥٥	٣,١٨٥,٨	١٣٥,٣	٣,٣٢١,١
من ٥٠-١٠٠هـ	١٢,٥٨٠	٢,٦٣٥	١٩,٢١٥	١,٠٩٦,١	١٨٦,٩	١٢٨٣
أكثر من ١٠٠هـ	٨,٤٩٩	٦,٣٨٥	١٤,٨٨٤	١,٦٨٨,٨	٢,٣٨١,٩	٤,٨٠,٧
المجموع	٦٣٠,٧٣٢	٢٢٠٣٧	٦٥٤,٧٦٩	٧,٩٤٣,١	٢,٧٢٦,٧	١٠,٠٧٥,٨

المصدر: الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي، الطليعة، يناير ١٩٦٧.

وبعد الاستقلال جاءت مراسيم متعددة لتقسيم أراضي المعمرين ((المســـتعمرين)) وكبار الملاك الجزائريين وتوزيعها على الفلاحين المستحقين، وبرز على صعيد آخـــر التسيير الذاتي (وصدر قانون في ٢٤ آب ١٩٦٢، الذي يقضي بتسمية مديري التســـيير الذاتي ويؤكد أن المزارع المهملة يجب أن تدار بصيغة تعاونية إنتاجية تديرها لجنة تسيير يرأسها كادر فني تسميه الدولة)).[27]

ويشير الدكتور أحمد بعلبكي في هذا المجال إلى المركزية (التكنوبيروقراطيـــة) الـــتي أعاقت مسار التسيير الذاتي ويعطي مثالا على ذلك: ((الجمعيات العمومية لم تعقـد في

---

١ – النجفي، سالم توفيق، ١٩٩٣، إشكاليات الزراعية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، بيروت، ص٦٦.

٢ – البيلاوي، حازم، ١٩٦٧، التنمية الزراعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص١٤٢.

بعض الوحدات أكثر من ثلاث مرات من أصل اثنتي عشرة مرة خلال ست سنوات وأن ٤٣% من الأعضاء مبدئيا لم يحضروا هذه الاجتماعات مطلقا)).[١] رأينا أن أسلوب التسيير الذاتي قد طبق في الجزائر على أراضي المعمرين الأجانب. ولكن قطاع التعاون بالجزائر واجه المشكلات نفسها التي واجهها في الدول العربية الأخرى والمتعلقة بسوء توزيع الملكية الزراعية بين المواطنين.

فجاء ميثاق الثورة الزراعية ليتصدى للعلاقات الاستغلالية الموروثة، محاولا إزالة العلاقات المحورية ((الملكية والاستثمار)) لنمط الإنتاج الإقطاعي الكولونيالي أو ما اصطلح على تعريفه بعملية ((إلغاء الإقطاع DeFeodaliSjTion)). وحاولت الدولة تشجيع التعاون الزراعي في ظل الأوضاع الاجتماعية السياسية المحددة (بكسر الدال) والتي تتفاوت بين منطقة وأخرى آثارها المسهلة والمعوقة لنجاح النظام التعاوني ((كانت الصعوبات التي اعترضت قيام التنظيمات التعاونية وانتشارها تمثل إلى حد كبير أنواع المواجهات التي تعترض التغيير المنشود لعلاقات الإنتاج الرأسمالية الموروثة)).[٢] وعملت الدولة على دعم القرى التعاونية الحكومية والتعاونيات القائمة على الملكية الخاصة للتخفيف من حدة الصراع الطبقي وتضمن استقرار السكان في الريف على بنى زراعية وتعاونية ثابتة. وعند ذلك عززت النصوص التنظيمية التي رعت تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية. وعلينا أن نذكر أن النصوص أو الصيغ القانونية للتعاونيات الزراعية في الجزائر هي صيغ انتقالية هيمنت عليها الأجهزة والهيئات الإدارية (البيروقراطية) في غالبية المناطق. وإزاء هذه الأوضاع يعاني التعاوني الزراعي في الريف الجزائري من تأخر اجتماعي وثقافي وصحي من جهة، كما يعاني من انتشار الأمية بين الفلاحين وسيطرة الإقطاع والوسطاء وأرباب المصالح من جهة ثانية.

مما سبق نستنتج وصول التيار التقدمي للحكم في عدة بلدان عربية بعملية الانقلابات العسكرية (سورية، مصرن العراق، السودان، ليبيا) أو بحرب التحرير القومي (الجزائر) فعمدت إلى عزل الطبقات الحاكمة، وإصلاح الأراضي. وتشجيع

---

١ - بعلبكي، أحمد، ١٩٨٥، المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في الجزائر، منشورات عويدات، بيروت،ص١٦٣-١٦٤.

٢ - بعلبكي، أحمد، مرجع سابق، ص٣١١.

التعاونيات الزراعية، ووضعت هذه الدول الخطط لتطوير الحركة التعاونية ومواجهة ((البرجوازية الزراعية والكومبرادورية الجديدة، والبرجوازية التجارية الوسيطة)).

أما بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط فإن الزراعة تساهم بنسبة أقل من مساهمة إنتاج البترول في الدخل القومي ويصدق ذلك بصورة أساسية على المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحري.. وهذا التطور الكبير في إنتاج النفط لم يبعد الدول الخليجية عن دعمها للتعاون وكونه أحد أساليب تنظيم العديد من مناحي الحياة بشكل يسمح بتمليك واستخدام وسائل الإنتاج وتسويقه، وحل مشكلات اجتماعية واقتصادية لأعضائه، ولعل ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو نقص البيانات المتاحة عن الحركة التعاونية في بعض الدول العربية الخليجية. وهذا لا يعفينا من ذكر خصوصية الحركة التعاونية الزراعية ودورها في التغيرات الاجتماعية في الدول العربية الخليجية.

فظهرت الجمعيات الزراعية للتحويل والتسليف والإرشاد الزراعي التعاوني التي تقوم بالتأمين على المحصولات ضد المخاطر الطبيعية وهلاك الزرع كما تؤمن على الفلاحين الأعضاء ضد البطالة والحوادث.. الخ. وبرغم ظهور التعاون بمعناه الحديث في معظم الدول العربية الخليجية إلا أن الملاحظ أن المجتمع حافظ على تقاليده الخاصة الاجتماعية والعائلية)[1]، وهذا أثر بشكل سلبي في الحركة التعاونية وذلك بسبب الترعة العائلية العشائرية التي سيطرت على إدارة هذه الجمعيات.

هذا ناهيك عن التطور الاقتصادي السريع المفاجئ ((الطفرة)) للمجتمع الخليجي الذي قلبت المفاهيم الاجتماعية رأسا على عقب، وظهور العمليات التبادلية غير المتكافئة، وسيادة المجتمع الاستهلاكي ((وهذا التطور ساعد على ظهور التعاونيات الاستهلاكية لإشباع حاجات المواطنين المتزايدة وأثر بشكل سلبي في التعاونيات الإنتاجية الزراعية والحرفية)).[2]

وهذا التطور المفاجئ دفع بالقوى الاجتماعية للتوجه للتعاون الزراعي لحماية الأفراد من الضياع والتشتت في المجتمع الاستهلاكي.

---

١ - أبو الخير، كمال، يونس، خالد، مرجع سابق، ص٢٩.

٢ - أبو الخير، كمال. يونس، خالد، المرجع السابق، ص٣٠.

ففي الإمارات العربية المتحدة تعد الحركة التعاونية حديثة العهد ((حيث تم إنشاء التعاون الاستهلاكي بالقرار رقم ٢/٣٥ بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٨١ أما التعاون الزراعي فما زال حديث الولادة.[١]

وفي البحرين يوجد جمعية تعاونية زراعية واحدة تضم في عضويتها ١٠ أعضاء برأس مال ١٨,٨ ألف دينار وبلغ حجم أسهمها نحو ١٨,٨ ألف سهم)).[٢]

أما في المملكة العربية السعودية فقد ظهر التعاون بعد عام ١٩٦٢ وبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٨٦ ((٣٥ جمعية تضم في عضويتها نحو ٨٦٩١عضوا)).[٣]

وتتولى الحكومة رعاية ودعم الحركة التعاونية بتقديم الدعم المادي والعيني والأدبي وتتمتع الجمعية بشخصية ذات أهمية بمجرد تسجيلها ولا يوجد أي نوع من أنواع التدخل في معاملات الجمعية وتتمتع الجمعية من خلال الممارسة بحرية انتخاب الجمعية العمومية المباشرة، ويتولى مجلس الإدارة تعريف شؤون الجمعية والإشراف على الإدارة الممثلة في مدير الجمعية ومعاونيه.

وعلى الرغم من كل هذا الدعم وهذه التسهيلات يسيطر على التعاونيات الزراعية العلاقات العائلية والعشائرية. (ولكن الدولة تسعى لتحقيق ((سلام اجتماعي)) داخل المجتمع على نطاقه الوطني، وتحويل مواطني البلد إلى نخبة مميزة تشكل غالبا أقلية السكان أو أقلية العاملين فعلا).[٤] والتناقضات الاجتماعية الواضحة بشكل عام قائمة بين عملية التطور الرأسمالي والبناء القومي المحلي القديم بطابعه الإقطاعي التقليدي.

فإذا لخصنا ما ورد سابقا لأمكننا القول بأن القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للزراعة في معظم الدول العربية ما زالت مرهقة بالعناصر الإقطاعية والعشائرية القبلية كذلك التناقضات الاجتماعية والسياسية للتنظيم التعاوني الزراعي وهذا ما أدى بنتيجة الأمر، إلى تغلب الصفات الرأسمالية الفردية على الطابع الجماعي في حركة التعاون

---

١ - أبو الخير، كمال. يونس، خالد، المرجع السابق، ص٣٢.

٢ - أبو الخير، كمال. يونس، خالد، المرجع السابق، ص٣٤.

٣ - أبو الخير، كمال. يونس، خالد، المرجع السابق، ص٣٦.

٤ - علي، إخلاص، مرجع سابق، ص٤٥.

الزراعي لمعظم الدول العربية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن التعاون الزراعي ليس قائما على تجميع قوى العمل بقدر ما هو تعاون رأس المال في طموحه الاستثماري، وهذا غالبا ما يسود في الدول النفطية ولهذا السبب نقول أن التعاونيات ما زالت قاصرة عن تأمين الظروف بشكل فعال للوصول إلى الهدف المنشود واحتلال موقعها الطبيعي في الأنظمة الاجتماعية والسياسية على الساحة العربية وتحقيق المهمات ومنها الدعم الاجتماعي للمنتجين الصغار، وتجميع قواهم من أجل الاستمرار في العيش والبقاء.

ففي بعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب وغيرها ما زالت الحركة التعاونية الزراعية تحتفظ بشكل واضح بجوهرها الإقطاعي والبرجوازي، وتقوم بدور الضاغط الإضافي في استغلال الفقراء لصالح أصحاب الأراضي الأغنياء فالجمعيات المتخصصة في الأردن ((قد فشلت في تحقيق الغرض الذي نشأت من أجله، وأصبح العديد منها يشكل عبئا على أعضائها، حيث أصبحت الفوائد المستحقة على أعضائها تعادل مقدار القروض غير المدفوعة.[1]

وإلى جانب هذا نرى أن التعاونيات الزراعية في مصر والجزائر قد بدأت بالميل تدريجيا نحو رأسمالية العلاقات الاجتماعية والسياسية وبخاصة في السنوات الأخيرة، حيث إنه من المستحيل أن لا ترى تأثير التحولات الأخيرة في دول أوربا الشرقية والتشهير بالتوجيه التعاوني المشترك. وهذا يبعث على القلق والحيرة لدى فئة المثقفين.

والحكومات التي لعبت دورا كبيرا في توجيه وتطوير الحركة التعاونية الزراعية، وبذلك بدأ يظهر في الدول العربية نهج جديد لتغير التوجهات السابقة بتوجهات جديدة تحمل في جوهرها التغيير والإصلاح وإلهاب التناقضات الاجتماعية في الريف العربي. فإلى جانب الدور الذي تلعبه التناقضات الاجتماعية-السياسية في تنظيم التعاونية الزراعية في الدول العربية، نجد هذه التناقضات التي خلفها تبدل القيادات السياسية وتغير نهجهم السياسي الذي حدث في المنطقة العربية والعالمية من سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وسيطرة النظام الواحد ((الرأسمالي)) على الساحة الدولية. فكل هذا قد أدى إلى انتعاش القوى السياسية المرتبطة بالغرب

---

١ - صقر، إبراهيم، الحسن، ياسين، مرجع سابق، ص١٦٧.

وبأمريكا كالبرجوازية المحلية والإقطاع السابق، الذي فقد سلطته السياسية في بعض الدول العربية ولكنه لم يفقد تأثيره المعنوي حيث إنه احتفظ بالعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية والتي من خلالها استطاع هذا الإقطاع السيطرة على الفلاحين في الريف الذي سادت فيه أنواع مختلفة من التعاونيات الزراعية خلال القرن العشرين.

٣ -أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة في الوطن العربي:

نتناول هذه الجمعيات باختلاف أنواعها كأحد أساليب التنمية التي تتوافق مع الظروف التاريخية-الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية من حيث كونها تنظيمات اقتصادية واجتماعية تلعب الدور الكبير في الحد من حدة الصراع الطبقي في الريف.

أ. التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض:

وهذه الجمعيات منتشرة بشكل واسع في معظم الدول العربية وتمثل شكلا بسيطا للتعاونيات الزراعية فهذه التعاونيات لا تمس الملكية الخاصة للأرض ولا طرائق الاستثمار الخاصة. ((كان عددها في سورية في نهاية ١٩٨٥ /٣٣٠١/ جمعية تعاونية من أصل ٤١٥٦ جمعية مشكلة في القطر أي نسبته ٧٩,٤٢% من مجموع التعاونيات الزراعية))[١]، فهذه الجمعيات لها دور كبير في مواجهة تردي مستوى معيشة الفلاح الاقتصادية، ومحاربة الفقر والجهل والمرض ومحاربة الربا. وتقدم هذه الجمعيات خدماتها للفلاحين وذلك بالتوسط للحصول على قروض نقدية أو عينية ((بذار، سماد.. الخ)) من المصرف الزراعي التعاوني. وتسويق المحصول والعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وحل المشكلات التي قد تحصل بين الفلاحين. وتقدم هذه الجمعيات مستلزمات الإنتاج كافة وتقيم دورات محو أمية وتقدم الآلات الزراعية وتنظيم استغلال الأرض وتشجيع الصناعات الريفية والبماريات التشجيعية وغيرها. ولكن الشيء الملفت للانتباه هو تسلل بعض الإقطاعيين والموظفين والتجار إلى هذه الجمعيات ووجود بعضهم في مجالس الإدارة، الذين حاولوا الاستفادة من التجربة التعاونية وتوجيهها لمصلحتهم الخاصة وذلك بالاستفادة من القروض والمساعدات التي تقدمها الدولة لهذه الجمعيات.

---

١ - بكور، يحيى، مرجع سابق، ص٣١.

ب. الجمعيات التعاونية المتخصصة:

وهذه الجمعيات المتخصصة قليلة العدد بحسب تخصصها ويمكن توزيعها على الشكل التالي: ((حيواني، نباتي، مائي)).

جمعيات تسمين الخراف.	تربية الطيور الداجنة.
تربية الأسماك وصيدها.	تربية الخيول.
تربية الأبقار والعجول وتسمينها	لجر المياه.. الخ.

إلى آخر ما هنالك من أمور التخصص وهي أرقى من التعاونيات المتعددة الأغراض، وتضم في عضويتها أناس أكثر انسجاما من الناحية المادية والاجتماعية. ((وإن هذه الجمعيات أنشئت من قبل المبادرة الذاتية للفلاحين تصلح كمثال للمرحلة الانتقالية نحو المزارع الإنتاجية الراقية)).[1]

جـ.الجمعيات التعاونية الزراعية الإنتاجية:

ويطبق في كل بلد ما يناسبه من أشكال التعاونيات الإنتاجية وبغض النظر عن تنوع أشكال تعاونيات الإنتاج في البلدان العربية وعلى الرغم من أن عددها قليل في سورية والعراق، إلا أنه يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسة:

الأول: الآلة ملكية خاصة والعمل مشترك في الأرض.

الثاني: إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج وعنصر العمل. وتبقى الأرض في أيدي أعضاء التعاونيات من الفلاحين كملكية خاصة.

الثالث: تعد ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة ملكية اجتماعية ويجري توزيع الدخول حسب العمل فقط.

أما بالنسبة لملكية الأرض فتختلف من بلد لآخر حسب قوانين الإصلاح الزراعي. أو تبعا للظروف المعينة لكل بلد على حدة والمهم في هذه الجمعيات أنها لعبت دورا كبيرا في الأراضي الموزعة من قبل الإصلاح الزراعي.

واستفادت من منجزات العلم والتقنيات الحديثة نظرا لأنها جمعت الأرض ووحدت القوى الفلاحية وصغار المنتجين.

---

١ - خدام، منذر، مرجع سابق، ص١٩١.

د.الجمعيات التعاونية التسويقية:

أنشئت هذه الجمعيات لمساعدة الأعضاء على تسويق المنتجات الزراعية وفق أفضل الأساليب وأقل التكاليف لتقوم بتسويق الحبوب والخضار والفاكهة.. الخ، وحماية الأعضاء من المرابين والتجار. وهذه الجمعيات منتشرة في معظم الدول العربية، وبخاصة سورية، مصر، الجزائر، العراق.

هـ.الجمعيات التعاونية الزراعية الحكومية:

وهذه الجمعيات قامت على الأراضي المصادرة من قبل الإصلاح الزراعي أو أراضي الوقف الإسلامي أو الأراضي التي كانت تحت سيطرة المستعمرين وبخاصة في سورية ومصر والجزائر، وهذه الأرض ملك للدولة ويعمل فيها عمال مزارعون، وتبقى الأرض ملكا للدولة وعددها قليل.

وهذه المراكز التعاونية لعبت دورا كبيرا في استخدام الآلات الزراعية المتطورة وتشجيع العمل الجماعي ودعم التعاونيات التي شكلت على أراضي القطاع الخاص بالكادر الفني والمهني. ولكن هذه المزارع تعاني من صعوبات كبيرة في عملها وبخاصة في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج والتسويق والتحويل وهي تدار بأساليب بيروقراطية إلى جانب إهمال الكثير من الحوافز المادية للعاملين فيها. فسبب تنوع التعاونيات الزراعية يعود إلى تنوع الأنماط الريفية ونماذج الحياة الزراعية المختلفة في جسم ريفي غير متماسك. ومن النادر بين علماء الاجتماع أن ينظروا إلى مجموعة من ((الدول المستقلة)) بوصفها وحدة مجتمعية واحدة، ومن ثم يعاملوها على أساس نظام طبقي يشملها جميعا. ((ويعد نظام الانقسام الطبقي، من أبرز ملامح النظام الاجتماعي العربي الجديد)).[1]

إذ تتفاوت هذه الطبقات وتختلف من منطقة لأخرى. وتلعب ملكية الأرض العنصر الأساسي في التصنيف الطبقي في الريف العربي الذي يتكون تنازليا من الملاك ثم المستأجرين وأخيرا العمال الزراعيين. وبينت الدراسات أن الطبقة الفلاحية في الريف العربي ليست طبقة متجانسة في ظل العلاقات الرأسمالية السائدة، وإنما هي طبقة مركبة

---

١ - إبراهيم، سمير سعد الدين، ١٩٨٥، النظام الاجتماعي العربي الجديد، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٩٧.

من مختلف الشرائح الاجتماعية. وتسود العلاقات الإقطاعية بل وما قبل الإقطاعية من قبلية وعشائرية وما تعززه من مفاهيم وعادات وقيم بحيث ((إن الكثير من القيم والمفاهيم الدينية مثل الدعوة للتعاون، الدعوة للبر والعمل الصالح، الدعوة نحو كل شيء خير والنهي عن كل شيء منكر.. الخ، كانت تفسر في كثير من الحالات بالشكل الذي يخدم الطبقة المسيطرة)).[1]

وهذا يعني بالنسبة للبلدان العربية أنه لا بد بالدرجة الأولى من تغيير البيئة الاجتماعية لتحديد الإنتاج بحيث يتم توجيه التطور نحو تصفية التخلف في أشكاله الاقتصادية الاجتماعية لما فيه مصالح فئات السكان الواسعة ((إن النقطة المميزة في تطور القرية في الوقت الراهن هي تضعضع مواقع أهل السلطة التقليدية في القرية الذين كانوا يلعبون دور نقاد النظام الحاكم وأعدائه)).[2] وبذلك لا بد من ديمقراطية الحياة الاجتماعية في القرية، وتقليص سلطة الزعماء التقليدية كجزء من إجراءات واسعة هدفها في نهاية المطاف إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الفلاحين الفقراء. والعمل على إعادة توريع الدخول والحد من تمركز الثروات في أيدي زمرة ضئيلة من السكان. ومن الممكن في أطر التوجه الرأسمالي أيضا تحقيق عدد من التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الاجتماعي. من هذه التدابير إعادة توزيع الدخل الوطني – الازدياد التصاعدي للضرائب على الدخول المرتفعة أو الممتلكات وفي ميدان التحولات الاجتماعية يمكن أن يشمل المجال الواسع للتعليم الإلزامي العام والإعداد المهني للفقراء والمحرومين.

والعمل على دعم وتطوير الحركة التعاونية الزراعية في الريف العربي، ومكافحة البؤس والبطالة، ويمكن أن تقدم مساعدة كبيرة في هذا المجال البلدان العربية المصدرة للنفط بتخصيص قسم من مواردها لحل هذه القضية.

٤ –الخصائص المشتركة للحركة التعاونية الزراعية في الوطن العربي:

على الرغم من الانتشار الكبير للحركة التعاونية في الآونة الأخيرة وما تبعه من تزايد أعداد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها التي امتدت على

---

١ – خدام، منذر، مرجع سابق، ص٢٣٤.

٢ – إخلاص، علي، مرجع سابق، ص٧٧.

امتداد الريف العربي والدور الكبير التي قدمته كتنظيمات اقتصادية اجتماعية وما يمكن أن تلعبه من دور مهم في تنمية المجتمع إلا أن هنالك قواسم مشتركة ومشكلات متشابهة تعاني منها هذه التعاونيات العربية بصورة عامة على الرغم من الفرق الكبير بين تاريخ نشأة وتطور هذه الحركة من قطر لاخر حيث تبقى هنالك صفات مشتركة ((قد تكون ناتجة عن تشابه صفات المجتمع العربي، واعتماد معظم الدول العربية على الزراعة)).[1]

فمن هذه السمات المشتركة للحركة التعاونية الزراعية:

١-حداثة العهد:

ويعود سبب هذه الحداثة إلى السيطرة الاستعمارية والإقطاعية الطويلة على الريف العربي الذي ساعد على تحجر وتخلف العلاقات الاجتماعية وما لحقها من تخلف في النظام الاقتصادي والاجتماعي. لقد عاش الفلاح العربي فترة طويلة في ظل عبودية مالك الأرض و لم يتمكن في ظل الإقطاعية ولا في ظل الاستعمار من قطف ثمار عرقه وتعبه حيث كان ((شيخ البلد وهو رئيس القرية هو الذي يملك سلطة تحديد خليفة للانتفاع بما يخلف الفلاح المتوفى بدلا من الملتزم بالأرض الذي كان يقوم بهذه المهمة من قبل..)).[2]

فلم يكن يملك الفلاح أي نوع من الحقوق أو إرادة الاختيار، حتى أن الريف بذاته لم يحظ باهتمام السلطات (الكولونيالية) وباهتمام الحكومات المحلية المرتبطة بها. لأنهم كانوا أبعد الناس عن التفكير بأي إصلاح زراعي أو اجتماعي. وبذلك عانوا من الجهل والمرض والفقر والنكبات الاجتماعية ونراهم قد خافوا من أي تحولات قد تطالهم. لأن الحالة العامة في المنطقة بأسرها قد أضعفت الشعور بالمسؤولية حتى على مصير هؤلاء الفلاحين وأفقدتهم القوة الضرورية والمنظمة من أجل النضال لتحصيل حقوقهم، وهذا الوضع العام وقف حاجزا بوجه اختراق الأفكار التعاونية إلى المجتمع الريفي مما أدى إلى فشل بعض التعاونيات في المناطق التي ظهرت فيها لاحقا.

---

١ - بكور، يحيى، الحركة التعاونية لزراعية، مرجع سابق، ص٢٩.

٢ - عودة، محمود، ١٩٨٣، الفلاحون والدول، دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، دار النهضة العربية، بيروت، ص١٣٣.

٢-الطابع الشعبي للحركة التعاونية العربية:

ظهرت الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف العربي كحركة شعبية قادها المثقفون في كل دولة نتيجة لتأثرهم بالأفكار التعاونية التي اطلعوا عليها في الدول التي درسوا فيها، ونتيجة اطلاعهم على أفكار ونظريات بعض المفكرين أمثال سان سيمون وروبرت أوين وغيرهم ((تميزت بأنها كحركة شعبية لا دخل للحكومات في أمرها)).[١]

إن تشكيل الجمعيات التعاونية في جميع أرجاء الوطن العربي نشأت قبل الاستقلال وقبل التشريع التعاوني ولعب المثقفون دورا كبيرا في إدخال الحركة التعاونية الزراعية للريف بسبب معرفتهم بأهمية التعاون في محاربة الفقر المدقع والغبن الاجتماعي وسعيهم إلى تخفيف التوتر الاجتماعي.

٣-تماثل المشكلات والعقبات التي اعترضت تطور الحركة التعاونية الزراعية في البلاد العربية:

على الرغم من النجاحات التي حققتها التعاونيات الزراعية على اختلاف أنواعها في الوطن العربي فإن هناك الكثير من المشكلات والعقبات التي تقف في طريق تطورها، وتعرقل مسيرتها وأهمها ما يلي:

أ-عدم وجود خط طبقي واضح في التعاونيات الزراعية:

إذ يسمح لكل الفلاحين بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية الاشتراك في هذه التعاونيات، الأمر الذي يعرقل تطورها، حيث مر معنا سابقا أن الفلاحين الأغنياء يعملون على السيطرة على إدارة هذه المزارع، وحرفها عن طريقها المرسوم.[٢]

واستمرت سيطرة العلاقات شبه الإقطاعية والعشائرية في الريف وسيطرة الفلاحين الأغنياء والشيوخ السابقين الذين يعملون لتوجيه التعاونيات بما يخدم مصالحهم.

((تغلب عليها العلاقات القبلية والعشائرية ذات الأوامر الأسرية القوية)).[٣]

---

١ - حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الإعداد الحزبي، الحركة التعاونية في الوطن العربي، سلسلة ١١، ص٥٧.

٢ - نوفل، سامي، أوجي، أحمد، العبد الله، غازي، السامرائي، نسيب، ١٩٧٨، الحركة التعاونية والجماعية في الريف العراقي، الجمهورية العراقية، المجلس الزراعي الأعلى، بغداد، ص١١٢.

٣ - النحفي، توفيق، مرجع سابق، ص٩٠.

وهذا وقف عائقا أمام تطور الحركة التعاونية ومنع التعاونيات من تأدية غرضها.

وفي هذا المجال يقول الدكتور سمير أمين: ((إن كل مجتمع لا بد وأن يظهر مجموعة معقدة تضم أكثر من طبقتين: إقطاعيين فلاحين، فلاحين أحرار، حرفيين تجار،.. الخ.[1]

وفي هذا المجال يكتب الدكتور خضر زكريا قائلا: ((إن نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية بعوامل أقرب إلى الصدفة منها إلى التخطيط العلمي)).[2]

فهذه الانتماءات العشائرية والانقسامات الطبقية كانت تؤدي إلى عرقلة الحركة التعاونية الزراعية في الريف على الرغم من المحاولات الحثيثة التي كانت تقوم بها بعض الدول لإعادة تنظيم القطاع التعاوني والنهوض به وربطه بخطط التنمية المتتالية وتنظيم العلاقات الزراعية بكل أبعادها وعناصرها.

ب-ضعف رأس المال:

معظم الجمعيات التعاونية الزراعية تعاني من ضعف رأس المال وذلك بسبب فقر الأعضاء وضعف التمويل من قبل الدولة، وهذا الضعف أدى بالأعضاء التعاونيين بالتوجه إلى القروض للقيام بنشاطاتهم المختلفة لتأمين مستلزمات الإنتاج (أسمدة، بذار، آلات، غرس.. الخ) وهنالك من استخدم القروض لأغراض غير إنتاجية مثل شراء سيارة، أو زواج، أو بناء منزل.. الخ.

تتكون موارد الجمعية التعاونية من:

أ-رأس المال المسهم به من الأعضاء بحسب حيازته.

ب-قيمة أقساط الأراضي المتوجبة على منتفعي الإصلاح الزراعي وفقا لما نص عليه قانون الإصلاح الزراعي.

جـ-المساعدات المادية النقدية والعينية التي تقدمها الدولة.

د-عائد المشروعات والأراضي الزراعية التي تقوم الجمعية بإدارتها واستغلالها لحسابها وفوائد أموالها المستثمرة لدى الآخرين.

---

١ - أمين، سمير، ترجمة ليون، برهان، ١٩٨٥، التطور اللامتكافئ، دراسة التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة الطبعة الرابعة، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، ص٢٣.

٢ - زكريا، خضر، مرجع سابق، ص١٤٧.

ومجمل هذه الواردات لا تشكل رأس مال كبير يمكن أن يطور ويدعم التعاونية ولا يشكل إلا جزءا بسيطا من حاجيات التعاونية وهذا أثر بشكل سلبي في تطور وتقـــدم التعاون الزراعي في الريف العربي. وإن معظم الدول العربيـــــة لا تســاهم في دعـــم التعاونيات ماديا ويكون الدعم غالبيته معنويا. مما أضعف الإسهام في دعم الصناعــات الريفية وقلة الآلات الزراعية، وضعف المشاريع الإنتاجية بمختلف أنواعها.

جـــ-انتشار الجهل والأمية بين الفلاحين:

على الرغم من الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في مجال تطوير الريف ومكافحـة الأمية ورفع مستوى وعي الفلاحين إلا أنها ما زالت غير كافية.

((وحتى المساهمين منهم كأعضاء لم يكن عندهم الحد الأدنى من التأهيل التعـــاوني اللازم لتسيير ومراقبة نشاطها وكشف المتجاوزين على حقوق الأعضاء ومحاسبتهم في الوقت المناسب)).[1] انظر الجدول التالي الذي يوضح نسبة انتشار الأميـــة في الـــدول العربية.

الملامح الأساسية للحرمان البشري بالملايين (إلا إذا ذكر خلاف ذلك)[2]

العام ١٩٩٢ دليل الترتيب حسب التنمية البشرية	المجموع ١٩٩٢	الريفيون ١٩٩٢	اللاجئون بالآلاف ١٩٩٢	بدون خدمات صحية ١٩٩٢	بدون مياه مأمونة ١٩٩٢	دون صرف صحي ١٩٩٢	الأمية بين الكبار ١٥سنة وأكثر ١٩٩٢	الأمية بين الإناث ١٥سنة فأكثر ١٩٩٢	أطفال خارج المدارس الابتدائية بالآلاف ١٩٩٢
١- قطر	.	.	.	.	.	.	.	.	٣
٢-الكويت	.	.	١٢٥	.	.	.	٠,٤	٠,٢	.
٣-البحرين	.	.	.	.	.	.	٠,١	.	٦٥
٤-المملكة العربيـــة السعودية	.	.	٢٩	٠,٤	٠,١	٢,٩	٣,٠	١,٧	٩٥٢
٥-الجمهوريـــــة العربية السورية	.	٣,٥	٦	٠,١	٣,٦	٢,٣	٢,١	١,٥	٢٢

---

١ - دليلة، عارف، العبد الله، مصطفى، مرجع سابق، ص١٥١.

٢ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، منشورات لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحـــدة العربية، بيروت، ص١٣٤-١٣٥.

٦-الجماهيرية الليبية	٠	٠	٠	٠	٠,٣	٠,٢	٠,٨	٠,٥	٠
٧-تونس	١,٤	٠,٥	٠	٠,٨	٠,١	٠,٣	٠,٦	١,٠	٤٨
٨-عمان	٠	٠,١	٠	٠,٨	٠,١	٠,٣	٠,٦	١,٠	٥٠
٩-الأردن	٠,٧	٠,٢	٠	٠,١	٠	١,٠	٠,٤	٠,٣	٦٠
١٠-العراق	٠	١,٦	٩٥	٠,٢	١,٧	٥,٨	٣,٨	٢,٤	١٨,٠
١١-لبنان	٠	٠,١	٦	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠
١٢-الجزائر	٥,٩	٣,١	٢٢٠	٢,٦	٧,٩	١٠,٥	٥.٥	٣,٧	٥٣٤
١٣-مصر	١٣,٦	٧.٧	٦	٠,٣	٦,٣	٢٧,٠	١٥,٩	١٠,٢	٠
١٤-المغرب	٩,٧	٦,٣	٠	٩,٨	٧,٠	١١,٣	٧,١	٤,٥	١٦٤٥
١٥-اليمن	٠	٢,٦	٦٠	٨.٨	٠	٤,١	٣,٥	٢.٢	٠
١٦-السودان	٠	١٧,٥	٧٢٥	١٠,٧	١٤,٦	٨,٠	٩.٩	٦,١	٠

فهذا الارتفاع في نسبة الأمية في معظم البلدان العربية أدى إلى عدم وعي الفلاحين لأهمية التعاون وأهدافه السامية. وبذلك لا بد من قيام حملة شاملة في الريف العربي من أجل القضاء على الجهل والأمية.

د-قلة الكوادر الفنية والفلاحية المدربة على إدارة التعاونيات:

فعدم وجود الخبراء المختصين المشرفين على التعاونيات الزراعية في الإدارة والإشراف وحسن التوزيع أدى إلى إفساح المجال أمام بعض الملاكين الكبار لاستلام أموال الجمعيات وهدر أموالها. ((لا يوجد في الوطن العربي حتى الآن جهاز ناضج يشرف على الحركة التعاونية بحيث يمكنه مراقبة جميع العمليات التعاونية وبالتالي النهوض بالحركة التعاونية وإيصالها إلى مكانتها المرموقة)).[1]

وبغض النظر عن بعض الدول العربية التي عملت على رفد الحركة التعاونية بالخبراء والمهندسين مثل سورية، مصر، العراق، إلا أن هذا لا يغطي حاجيات التعاون الزراعي إلا بشيء قليل لا يستحق الذكر. فالتطور ((الكمي)) في عدد التعاونيات والأعضاء، لم يصاحبه تطور نوعي حيث أثبتت معظم الدراسات أن من أهم أسباب فشل التعاونيات هو النقص الحاد في الكفاءات الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى أن المتوفر منها ينقصه الكثير من الخبرة والدراية بأصول التنظيم والإدارة العلمية.

---

١ - صقر، إبراهيم حمدان، الحسن، ياسين، مرجع سابق، ص١٦٠.

هـ—جود التشريعات:

عدم وجود تشريع تعاوني خاص بالتعاونيات الزراعية في معظم الدول العربية وذلك بتحديد طبيعة الأنشطة التعاونية وعلاقتها بالمشروعات الاقتصادية الأخرى وبالدولة. هذا عرض التعاونيات إلى ربطها بأجهزة (بيروقراطية) وقد ((اختلفت تبعية التعاونيات لوزارات مختلفة مثل الزراعة، الاقتصاد، الشؤون الاجتماعية والعمل، أو الإدارات المستقلة للتعاون)).[1]

إن عدم وجود تشريع تعاوني عد من العقبات المهمة التي اعترضت تكوين الجمعيات التعاونية فكان لا بد من إيجاد تشريع تعاوني يبلور المبادئ التعاونية بشكل قانوني، وأكدت كل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والأحزاب السياسية على أهمية التشريعات القانونية لحل مشكلات الحركة التعاونية.

وبسبب هذه المشكلات والصعوبات التي واجهت الحركة التعاونية الزراعية في الوطن العربي لم تتمكن هذه التعاونيات من تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحل مسألة التناقض والصراع من أجل الحصول على أعلى ربح، وبذلك انتشرت الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض والبسيطة القائمة على الملكية الخاصة للأرض والآلات وغيرها، وقد تميزت بعلاقاتها القبلية والعشائرية.

٥ —آفاق تطور حركة التعاون الزراعي في الدولة العربية:

يجب أن نستفيد من هذه التجارب المختلفة للتعاون الزراعي في أقطار الوطن العربي من سلبيات وإيجابيات قدر المستطاع وإذا لم نتمكن من كشف كل الأخطاء التي واجهت هذه الحركة فإننا سنعمل على تلافيها قدر المستطاع.

ويجب أن نشير إلى أن لكل مجتمع ظروفه التاريخية، وإمكاناته ومشكلاته الخاصة به. ولهذا فمن الصعب وجود نموذج واحد يتبع للتعاون الزراعي في ظل هذه الظروف ويصلح لكل زمان ومكان، ويمكن نقله من بلد لآخر وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتعاون الزراعي.

((إن الظروف التاريخية والخصائص المحلية لكل مجتمع، وللمناطق المختلفة في المجتمع

---

١ - دليلة، عارف، العبد الله، مصطفى، مرجع سابق، ص١٥٢.

الواحد، تفرض أنموذجا ونهجا وتسلسلا مرحليا معينا للتعاون الزراعي)).[1]

ولذلك فإن معالجة مشكلة الزراعة تتطلب التصدي للمشكلة ككل. في أنحاء الوطن العربي كافة والتصدي للمشكلة بكافة جوانبها المتشابكة وأبعادها المختلفة. والعمل هنا يجب أن يكون شاملا ومتكاملا لأن العملية عملية اجتماعية متكاملة، فالمعالجات الجزئية التي تتناول مشكلة أساسية غالبا ما تكون نتائجها الإيجابية ضئيلة جدا.

ومع ذلك فالتعاون الزراعي لفت انتباه واهتمام الدول العربية لمشكلة الطفولة والأمومة، لأن هذه المشكلة طبعت المناطق الريفية بعادات سلبية تعرقل المجتمع الريفي وكذلك الدور الذي لعبته في محو أمية الفلاحين وأيقظت اهتمام الريفيين بأنفسهم وتحسين ظروف معيشتهم. وهناك مشاريع كبيرة ساهمت فيها الحركة التعاونية الزراعية من تأمين مياه الشرب وشق وتعبيد الطرقات ومكافحة الأمراض والأوبئة.. الخ.

هذا وإن الموقع الذي احتلته التعاونيات الزراعية في حياة الفلاح سوف ينمو أكثر في المستقبل ولكن الواقع يقول بأن هذا الدور ليس بقريب. لأن استمرارية الحركة التعاونية الزراعية مرتبطة إلى حد كبير باستمرارية الدعم الاجتماعي الذي لاقته من الدول والجماهير والظروف المحيطة وكذلك مرتبطة بأدوات الجذب والاقتناع التي تملكها هذه التعاونيات. ويمكن التكلم بحذر أكثر حول آفاق التعاونيات في الريف السوري والمصري والجزائري والعراقي، إذ تم الإعلان سابقا عن إنشاء وتطوير التعاونيات ذات المنحى التقدمي، حيث بدأت في الآونة الأخيرة تكتسب خصائص التعاونيات الرأسمالية. ونرى أن آفاق تطور الحركة التعاونية في أغلب الدول العربية غامض ووهمي. حيث الأكثرية العظمى من الفلاحين الفقراء والمتوسطين قد أصيبت بخيبة أمل من هذه التعاونيات وتحاشت الدخول فيها. حتى إن المحاولات العديدة التي قام بها هؤلاء الفلاحون من أجل تطوير تعاونياتهم الخاصة المدعومة اجتماعيا قد باءت بالفشل، وذلك لانعدام الدعم اللازم من جانب السلطات الحاكمة، والإمكانات المادية والظروف الاجتماعية السائدة.

وبهذا الشكل يمكن الخلاص إلى القول بأن آفاق تطور حركة التعاون الزراعي في

---

١ - الداهري، عبد الوهاب مطر، ١٩٨٠، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار المعرفة، بغداد، ص٤٣٥.

الدول العربية ستكون مرهونة بالاتجاهات والمناهج والطرق التي سلكها هذا النظام أو ذاك في هذا البلد ويمكن الاكتفاء بالكلام بأن حركة التعاون الزراعي في الدول العربية لا تعيش اليوم أفضل أيامها.

٦ –التوصيات والمقترحات:

(صحيح أن لكل بلد عربي وضعه الخاص المنفرد وتاريخه وبنيانه وتركيبه ولهجاته ومصالحه، غير أن هذا التفرد لا يجوز أن يتخذ ذريعة للإبقاء على التفكك والعزلة ضد المصلحة العربية العامة. إن التحدي الذي يواجه المجتمع العربي في تحقيق الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية هو المتمكن من إقامة تنوع منسجم لا تنوع متنافر يبقى على التجزئة الحاضرة).[١]

ولكل هذه الأسباب وغيرها، فإن الحركة التعاونية الزراعية ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها كما ذكرنا سابقا، وإن الأخذ بمقترحاتنا التي سنذكرها لاحقا سيساعد على حل مشكلات التعاونية الزراعية وتطويرها. ويمكن تركيز هذه المقترحات بما يلي:

١- ينبغي تشجيع النماذج المناسبة للتعاون الاختياري والانتقال من الأشكال البسيطة في التعاون إلى المراحل الأعلى تطورا والتي تتفق مع أنماط الإصلاح الزراعي ومراحله المختلفة كما يجب أن توفر التعاونيات للمزارعين فرص استغلال حيازتهم بكفاءة وبشكل منتج.

٢- نشر الأفكار التعاونية والوعي لدى أعضاء الجمعيات التعاونية ومكافحة الأمية بين صفوف الفلاحين ومحاولة القضاء على الخلافات العائلية قدر ما أمكن ذلك، والتعريف المتواصل بالخطة وأهدافها وكيفية تنفيذها وما هي المضار الاقتصادية والفنية والاجتماعية التي تنجم عن عدم تنفيذ خطة الدولة وما هي العقوبات التي ستتخذ بحق المخالفين لهذه الخطة.

٣- ينبغي توجيه الاهتمام الكافي إلى تشجيع وتطوير الأشكال الأخرى للنشاط التعاوني التي توفر لأفراد أسر المزارعين عملا غير زراعي كل الوقت أو بعضه

---

١ – بركات، حليم، مرجع سابق، ص١٢١-١٢٢.

(مثل العمل الحرفي أو الصناعات المترلية) والتي تتولى التوزيع العادل للسلع الاستهلاكية، والتي تقدم خدمات اجتماعية لا تسمح ظروف الدولة بتقديمها (مثل خدمات الصحة أو الثقافة، أو الترفيه، أو النقل.. الخ).

٤- إنشاء وتطوير المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والسياسية والتي تلعب دورا أساسيا في إشاعة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية لأهل الريف وتضييق الفروق بين المدينة والريف.

٥- العمل على توحيد الملكيات الصغيرة المشتتة إلى ((مزارع تعاونية)) وإذا استحال ذلك فلا بد من المزارع الرأسمالية من أجل الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.

٦- تطوير قوانين الإصلاح الزراعي على أن تكون هذه القوانين أكثر موضوعية لحل المسألة الزراعية وبخاصة بما يخص ملكية الأرض والعلاقات الزراعية وأهمية التعاونيات الزراعية على أن تكون هذه القوانين مرتبطة بالواقع الاجتماعي والسياسي لكل قطر.

٧- إعطاء أهمية كبيرة لتطوير مؤسسات التعليم والتدريب والإرشاد بمختلف مجالاتها بما يمكن من القضاء على الجهل والأمية في أسرع وقت ورفد الحركة التعاونية الزراعية بالكادر المهني والفني.

٨- إجراء التكامل والتوازن بين مجموعة من العناصر الرئيسة المؤثرة في برامج ومشروعات التنمية الريفية، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

أ-التكامل والتوازن ما بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين أهداف التنمية الاجتماعية والثقافية والصحية.

ب-التكامل والتوازن بين تطوير كل من قوى وعلاقات الإنتاج المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

ج-التكامل والتوازن ما بين تنمية الريف وتنمية الحضر.

٩- منح التعاونيات الزراعية أفضليات في معاملاتها ودعمها في:

أ-تقديم القروض والسلف بفائدة لا تتجاوز ١%.

ب-منحها تخفيضا بالنسبة لمشترياتها في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية كافة ١٥٪.

ج-منحها أفضلية في تقديم الخدمات وبخاصة شراء واستئجار الآلات والبذور المحسنة والأسمدة ومواد المكافحة وغيرها.

د-دفع أسعار تشجيعية لمنتجات الفلاحين.

هـ-تقديم التعويضات في حالة الكوارث الطبيعية وغيرها.

١٠- التأكيد على الانتقال التدريجي للتعاون من المراحل الأولى إلى المراحل الأعلى تطورا، وعدم تأسيس مزارع جماعية في المناطق التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة، أو رأسا وبدون المرور بالمراحل الأولى في التعاون.

١١- تعميق القوانين التي تعمل على إنهاء كافة أنواع الاستغلال الموجودة في الريف والتأكيد على ضرورة استبعاد الشيوخ والملاكين الكبار من إدارة التعاونيات الزراعية، وبخاصة في التعاونيات الواقعة ضمن أراضي الإصلاح الزراعي، واتخاذ العقوبات الصارمة بحق المخربين والذين يقومون بنشاطات لعرقلة المزارع التعاونية.

١٢- مراعاة اختيار الحجم المناسب للتعاونية. إن بعض المختصين يتصور بأنه كلما ازداد عدد أعضاء الجمعية واتسعت مساحتها تكون التعاونية أفضل. هذا وإن عدم اختيار الحجم الذي يتفق وظروف التعاونية ومستوى وعي الفلاحين والإدارة يخلق صعوبات ومشكلات عديدة اجتماعية وإدارية، ويؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية والعشائرية وبث روح الاتكالية والأنانية.

هذه المقترحات والتوصيات يمكن أن تشكل الاتجاهات المهمة للتعاون الزراعي في الوطن العربي الذي يمكن أن يساعد على تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للغالبية العظمى في الريف العربي.

الفصل السادس
التعاون الزراعي في سورية

أولاً- نشأة الحركة التعاونية الزراعية وتطورها:

مقدمة:

يشكل القطاع الزراعي واحداً من أهم الأسس في البيئة الاقتصادية للقطر العربي السوري وتزداد أهمية هذا القطاع إذا نظرنا إليه من جانبه الاجتماعي، فسكان الريف يشكلون نسبة كبيرة من مجموع سكان القطر. وقد اتسم الريف السوري عموماً بالتخلف والفقر نتيجة أسباب عديدة منها سيطرة الاستعمار والإقطاعية والعشائرية والقبلية وغيرها.

وبحكم الواقع الذي كان يعيشه الريف وتطلعاً إلى طموحات كبيرة في تطويره ليحتل مكانه وحجمه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان أولى واجبات الدولة وضع تنظيم شامل لإعادة بنائه. وكان ذلك يعني في الدرجة الأولى إعادة النظر في توزيع الملكية ورفض العلاقات الزراعية السائدة لإحلال بدائل عنها في إطار مخطط متكامل يهدف إلى الارتقاء بالريف من الناحيتين المادية والاجتماعية.

لقد ولدت الحركة التعاونية في الريف السوري في بداية الأمر بأشكال عفوية، أثناء عملية المشاركة في الإنتاج الزراعي في مواسم الحصاد وأيام الشتاء بهدف مواجهة النتائج السلبية للفيضانات وأثناء شق الأقنية وبناء السدود وغيرها، حيث كان فلاحو القرية الواحدة أو القرى المجاورة يتعاونون لإنجاز عمليات الزراعة أو الحصاد من دون شكل تنظيمي أو قانوني لهذا التعاون.[1]

---

١ - يحيى، بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة، جامعة الدول العربية، المكتب الإقليمي في دمشق، ١٩٨٧، ص٢١.

عرف الريف السوري أشكالاً متعددة من المساعدات المتبادلة بشكل فطري ومتوازن بدءاً من أعمال الزراعة والحصاد وانتهاء بتحمل أعباء الأفراح والأحزان. وتعد فكرة أهالي قرية (صدد) و(دير عطية) في التنقيب عن المياه لري الأراضي وتحويلها من أرض بور غير منتجة إلى أرض مروية تضمن لهم الاستفادة القصوى منها بزيادة الإنتاج وهي أولى بوادر التعاون المنظم في سورية، وكان عام ١٩٤٢ وفي بداية ضعيفة وظروف غير ملائمة للنجاح، إذ اعتمدوا في أعمالهم نتيجة لغياب التشريع التعاوني على الثقة المتبادلة والقائمة ما بينهم وعلى حب المشاركة وبتبادل المعونة والمنفعة، ويلعب المستوى الثقافي واتصالهم بالمهجر الدور الأكبر بذلك.[1]

واستمر هؤلاء الأهالي يعتمدون في عملهم هذا على الثقة المتبادلة فيما بينهم وعلى الرغبة في المشاركة وتبادل المساعدة مع الأقرباء بالأساليب البسيطة والأعراف ودون وجود نظام داخلي أو قانوني ينظم علاقاتهم. وعندما حاولوا إعطاء عملهم الصفة الشرعية والحصول على ترخيص لتجمعهم اضطروا إلى تسمية جمعيتهم باسم (الشركة التعاونية الزراعية) وأعطي الترخيص لهم بموجب قانون الشركات ١٩٤٣ وبالطبع فإن قانون الشركات لا يضمن أي حماية للجمعيات التعاونية ولهذا بقيت (الشركات التعاونية الزراعية) الجمعية التعاونية الوحيدة في القطر.[2]

مراحل تطور الحركة التعاونية الزراعية:

المرحلة الأولى ١٩٥٠-١٩٥٨:[3]

تبدأ هذه المرحلة بصدور المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لعام ١٩٥٠، الذي تضمن نصوصا حاولت دفع الحركة التعاونية نحو الأمام، وتشجيع الفلاحين للانضمام إليها، وبالرغ من كون هذه المشجعات بسيطة، فإن بعض الجمعيات التعاونية الزراعية قد بدأت بالظهور وممارسة تجربة العمل التعاوني في هذه الفترة، وقد تأسس خلالها ٣٨ جمعية تعاونية زراعية في أنحاء القطر كافة.

---

١ - اسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، جامعة دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٢٣٠.

٢ - مطانيوس حبيب، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، ١٩٨٦، ص٢٦٥.

٣ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، نظرياتها وتطبيقاتها في مختلف الأنظمة، جامعة دمشق، ١٩٨٢، ص٢٥٣-٢٥٤.

والجدير بالذكر القول، إن نشاط معظم الجمعيات التي تأسست في هذه المرحلة كان ضعيفاً، وتأثيرها في الاقتصاد الوطني كان معدوماً، وبعضها لم يقم بأي نشاط نهائياً ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

١- لم يكن في تلك الفترة في أجهزة الدولة، عناصر فنية قادرة على تنظيم وإدارة هذه الجمعيات والدعوى لها والتعريف بها، وتدريب أعضائها على أصول وضع الخطط اللازمة للنهوض بها وإدارتها.

٢-كان المستوى الثقافي للفلاحين بسيطاً جداً، ولذلك فلم يتعرفوا على التعاون المنظم كسبيل لتحسين ظروفهم ورفع مستواهم المعاشي، وبخاصة بعد أن وجدوا أن الإقطاعيين والمتنفذين كانوا سباقين إلى تأسيس هذه الجمعيات وتسخيرها لمصلحتهم الشخصية.

٣-اقتصر دور التشريع التعاوني، في ذلك الوقت، على إقرار قواعد تأسيس وترخيص ونشر الجمعيات التعاونية، وبعض الإعفاءات الجزئية من الضرائب والرسوم كحوافز تشجيعية.

٤-غياب المؤسسة المالية، التي تعمل على دعم الجمعيات التعاونية، وتقديم القروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها الإنتاجية وتنمية مواردها المالية.

٥- لم تعمل الدولة على إنجاز خطوات جديدة لتشجيع تنسيب الفلاحين إلى الجمعيات التعاونية والوقوف في وجه انتساب الإقطاعيين والمتنفذين إليها، مما أدى إلى جعل هذه الجمعيات وسيلة لاستغلال صغار الفلاحين من قبل الإقطاعيين بقروض المصرف الزراعي، مما أدى إلى فقدان روحها وفعاليتها كوسيلة لرفع مستوى الفلاحين.

ونتيجة للظروف السابقة، ولظروف أخرى أهمها عدم وضوح الخط العام للدولة بعد الاستقلال في مجال اتجاهات التطور الاقتصادي، فلم يكن لهذه التعاونيات أي أثر ملموس، حتى في القرى التي أسست فيها، وكان لا بد من خط جديد يعالج المشكلات السابقة، لتأخذ هذه الحركة الدور الإيجابي الذي أخذته في الدول الأخرى، من تحسين لمستوى حياة الجماهير، وتنمية للاقتصاد الوطني.

المرحلة الثانية: ١٩٥٨-١٩٦١:

ففي هذه المرحلة شهدت هذه الحركة تطوراً ملحوظاً حيث إن هذه المرحلة تعد من أهم مراحل تطور الحركة التعاونية الزراعية، وبرز دور الدولة فيها حيث أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ١٩٥٨/٥/٢٤ مديرية التعاون لتعمل على نشر الحركة التعاونية والإشراف عليها ومساعدتها على النمو والازدهار. ثم صدر قرار جمهوري رقم ٩١ بإلغاء قانون التعاون لعام ١٩٥٠ واستبدل به القانون رقم ٣١٧ الصادر في مصر في عام ١٩٥٦ ليطبق على الجمهوري العربية المتحدة بإقليمها.[١]

كما صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الذي فرض تكوين الجمعيات التعانية من المتفعين من أحكامه وحدد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين، وكانت:

أولاً- لا يجوز لأي شخص أن يملك:

أ-في الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتاراً.

ب-في الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار، ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع، ويحق للمالك أن يتنازل لكل من زوجه وأولاده عن مساحة لا تتجاوز ١٠ هكتارات في الأرض المروية و٤٠ هكتاراً في الأرض البعلية.[٢]

وأعفى القانون الجمعيات التعاونية بعض الضرائب. كما نظم القانون كيفية تأسيس الجمعيات التعاونية وإدارتها ومسؤولية الأعضاء وشروط انسحابهم من الجمعية. وأوكل القانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإشراف على هذه التعاونيات. جاء في القانون ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٢٨: ((تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة، وممن لا يملكون فيها أكثر من ٨ هكتارات من الأراضي المروية أو المشجرة أو ٣٠ هكتاراً من الأراضي البعلية.

المادة ٢٩: تقوم الجمعية التعاونية بالأعمالة الآتية:

---

١ - عدنان شومان، الاقتصاد التعاوني وإدارة المنظمات التعاونية، الجزء الأول، جامعة دمشق، ١٩٦٦، ص٢٥٨.

٢ - قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٥٩، ص٩-١٠.

أ-الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعية.

ب-مد المزارع بما يلزم لاستغلال الأرض بالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها.

جـ-تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وشق الترع والمصارف وحفر الآبار.

د-بيع المحصول لحساب أعضائها.

هـ-القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.[1]

وفي هذه الفترة برز نوعان من الجمعيات التعاونية الزراعية: أولها جمعيات تقع تحت إشراف وزارة الإصلاح الزراعي وذلك تبعا لقانون الإصلاح الزراعي وأنظمته الداخلية، وجمعيات تعاونية زراعية متكونة وفقا لقانون التعاون (٣١٧ لعام ١٩٥٦) وهذه الجمعيات متعددة الأغراض تضم في عضويتها المزارعين والمالكين الراغبين في تأسيس تعاونية وبصورة طوعية، ولا تقبل عضوية الفلاحين المنتفعين بأراضي الإصلاح فيها.

وفي نهاية عام ١٩٦١ بلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات ٤٣٨٠٩ كما تأسس خلال تلك المدة خمس هيئات اتحادية تعاونية في كل من دمشق وحمص وإدلب وجبلة واعزاز.[2] إلا أن عوامل سلبية برزت في مجموعة من المشكلات التي أدت إلى تعثر هذه الجمعيات في عدم تمكنها من لعب الدور الملقى عليها.

هذه المشكلات يمكن حصرها بالتالي:[3]

- عدم وجود الانسجام الطبقي بين الأعضاء، فكبار الملاكين وصغارهم في بوتقة واحدة، ومجالس الإدارة من كبار الملاك والمتنفذين، بحيث أصبحت الجمعية التعاونية مكانا لاستغلال صغارها.

---

١ - المرجع السابق، ص١٩.

٢ - مطانيوس حبيب، الاقتصاد التعاوني، مرجع سابق، ص٢٧٢.

٣ - اسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص٢٣٧.

- سيطرة المستغلين على مجالس الإدارة أدى إلى تنسيب من يرغبون فيها وبالتالي اقتصار عضوية التعاونيات على عائلات معينة مما قاد إلى ضعف انتشار الجمعيات في الريف.
- انتساب أعداد كبيرة من غير العاملين في الزراعة وتوابعها إلى الجمعيات التعاونية بغرض الحصول على القروض مما قاد إلى عدم الاستفادة الفعالة للزراعة من هذه الأموال.
- عفوية مسيرة هذه التعاونيات وغياب الخطط المحددة لطريق تطور الحركة التعاونية الزراعية.
- نقص الجهاز الفني والإداري والمحاسبين في التعاونيات وضعف إمكاناتهم في تطوير التعاونيات.

المرحلة الثالثة ١٩٦١-١٩٦٣:

مرحلة انتكاس الحركة التعاونية الزراعية:

برهنت انطلاقة الحركة التعاونية خلال عامي ٥٨-٦٠ عن مدى رغبة الشعب في سورية بالسير على طريق التعاون إذا توفرت لها عناصر التوجيه السليم ومصادر التمويل، وسرعان ما أصيبت هذه الانطلاقة بنكسة بعد حركة الانفصال التي أدت إلى تشتيت الحركة التعاونية وتعطيل قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت إبان الوحدة. وتشير التقارير أيام حكم الانفصال (بتعطيل أجهزة التعاون في سورية وتعطل نشلطها إلى درجة أصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها في رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا ومساهمتها في تطوير الاقتصاد القومي والمجتمع).

كما يعد بعض المهتمين بشؤون التعاون أن هذه الفترة من تاريخ الحركة بمنزلة فترة تقهقر زادت فيها هجمة العناصر المتنفذة على الجمعيات التعاونية واستلموا إدارتها وسخروا قروض هذه الجمعيات لمصلحتهم بشتى الطرائق والأساليب.[1]

فحاول المتنفذون تحويل هذه الجمعيات إلى مؤسسات لخدمة المصالح الإقطاعية وأفرغت من مضمونها الاجتماعي التقدمي وبخاصة صدور القانون رقم لعام ١٩٦٢

١ - د. مطانيوس حبيب، الاقتصاد التعاوني، مرجع سابق، ص٢٧٣.

الهادف إلى تفريغ الإصلاح الزراعي من محتواه وأهدافه الأساسية وبخاصة بعد أن تقــرر إعادة الأراضي المستولى عليها من الإقطاعيين إلى أصحابها.[1]

ففي هذه المرحلة جرى تعميق سلبيات هذه الجمعيات التي ظـــهرت في المراحــل السابقة بالإضافة إلى عدم دعم الدولة وضعف الأجهزة المشرفة لوقوعهم تحت تأثـــير الإقطاعية.

المرحلة الرابع، وهي تبدأ في الثامن من آذار ١٩٦٣-١٩٧٠، حيث قامت الثــورة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وضع برنامجا زراعيا وعمـــق الإصـــلاح الزراعي ودعم الحركة التعاونية الزراعية.

وصدور المرسوم ٨٨ لعام ١٩٦٣ المعدل لقانون الإصلاح الزراعي وقد جاء هـــذا المرسوم بأحكام جديدة منها:[2]

١- تخفيض سقف الملكية بشكل عام، مما أدى إلى استفادة عدد أكبر من الفلاحين غير المالكين.

٢- فرق بين الأراضي المروية الواردة في القانون السابق بشكل عام. وضعـــها في عدة فئات حسب أنواع كمية المياه المخصصة للإرواء وطبيعة هذه الأراضي.

كما أقرت مؤتمرات الحزب الاتجاه الاشتراكي في تحقيق الثورة الزراعية بهدف خلق علاقات إنتاج اشتراكية في الريف، وأعطيت التوجيهات للحكومة كي تعير اهتمامـــا أكبر للحركة التعاونية وتضع البرامج اللازمة لنشرها وتدعيمها وتحويلها وإنشاء اتحــاد تعاوني، تجميع الجمعيات التعاونية الزراعية المؤسسة من المنتفعين من قانون الإصـــلاح الزراعي في وحدات استثمارية كبيرة ذات صيغ وأشكال متعددة.

وقد تميزت هذه المرحلة بعقد أول مؤتمر تعاوني زراعي وقد تحولت هذه المرحلة إلى مرحلة إعداد الخطط المستقبلية لتطوير التعاونيات وخلال سنوات هذه المرحلة شهدت البلاد نهوضا ونموا للتعاونيات الزراعية، وعدد الاختصاصيين والفنيين.

وبدءا من عام ١٩٧٠ اتخذت قرارات مهمة على صعيد الحزب والحكومة لدعـــم

---

١ - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية، مرجع سابق، ص٢٣.

٢ - محمد فاروق الباشا، التشريعات الاجتماعية، تشريع التعاون، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص٢١٨.

القطاع التعاوني الزراعي وتنشيطه ليأخذ دوره في تنظيم عمليات الإنتاج وتطويره وربط التوسع في تأسيس التعاونيات الزراعية بتطوير الجهاز الفني والوعي التعاوني لدى الفلاحين، وقد تأسس في هذه المرحلة التي امتدت نحو عشر سنوات ١٩٩٦ جمعية تعاونية بلغ عدد أعضائها ١٠٩١٧٢ عضوا.[١]

بوجه عام يمكننا أن نشير إلى الآثار الاجتماعية للحركة التعاونية كثيرة الجوانب والتي برزت في تلك الفترة وبخاصة في مجال الندوات والدورات التي نظمتها هذه التعاونيات في محو الأمية، وإلى أهمية الحملة التثقيفية الواسعة التي قامت بها لرفع مستوى الوعي بين السكان والعمل على رفض العائلية والعشائرية والطائفية.

المرحلة الخامسة ١٩٧٠ حتى الفترة الحالية:

وقد صدر قانون التعاون الزراعي الجديد بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٣ لعام ١٩٧١ كما صدر المصرف الزراعي التعاوني بالمرسوم التشريعي رقم ٤١ لعام ١٩٧٠.

تم العمل في هذه المرحلة وبشكل جدي، من أجل زيادة وعي الفلاحين وتثقيفهم تعاونيا وسياسيا، وعد عام ١٩٧٠ عاما للتعاون الزراعي، تأسس به ٦٠٨ جمعيات تعاونية زراعية تضم ٤٣٥٣١ عضوا تعاونيا، أي أن عدد الأعضاء التعاونيين المنضمين إلى الجمعيات التعاونية قد تضاعف تقريبا في هذا العام.[٢]

بعد ذلك قامت الحركة التصحيحية في ١٩٧٠/١١/١٦ بقيادة الرئيس حافظ الأسد والتي حاولت إعادة النظر بالإجراءات كافة المطبقة سابقا في البلاد. فعملت على ترسيخ الوعي التعاوني ودعم الحركة التعاونية وتذليل الصعوبات. وقد أولت الحركة التصحيحية الحركة التعاونية عنايتها، وبخاصة عندما انعقد المؤتمر القطري الخامس للحزب المنعقد في أيار ١٩٧١ الذي اتخذ عدة قرارات لتنشيط وتطوير الحركة التعاونية. وقد تم في هذه المرحلة إصدار الأنظمة الداخلية المنسجمة مع أحكام التشريعات الجديدة كما تم وضع الأنظمة المالية الجديدة للمنظمات التعاونية وشهدت هذه المرحلة بدء تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية الإنتاجية (مزارع جماعية) القائمة

---

١ - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية، مرجع سابق، ص٢٥.

٢ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سابق، ص٢٦٥.

على الأسس الاشتراكية في الإنتاج وتوزيع الدخـــل حيـــث أســـس منـــها خمـــس جمعيات تعاونية.[1]

وصدر قانون ٢١ لعام ١٩٧٤ القاضي بتوحيد التنظيمين التعاوني والفلاحي بتنظيم واحد هو الاتحاد العام للفلاحين.

وقد حدد القانون أهداف التنظيم الجديد الموحد بما يلي:[2]

- نشر وتعميق الوعي الطبقي وترسيخ النضال القومي الاشتراكي.
- إحلال العلاقات الاشتراكية محل سائر الانتماءات والعلاقات المرضية الأخرى.
- مكافحة البيروقراطية بتوعية الفلاحين لتطوير الريف وممارسة الرقابة الشـــعبية على الأجهزة ذات العلاقة بالمنظمة وكذلك مكافحة العادات الـــــتي تضـــر بأهداف المنظمة.
- المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية، وإدخال واستخدام الأساليب الحديثـــــة في الزراعة.
- تشجيع المباريات في العمل والإنتاج وتعزيز الملكية الاشتراكية.
- تسويق الحاصلات والمنتجات الريفية.

وحدد القانون أهداف الجمعية الفلاحية في:

١- نشر وتعميق الوعي الطبقي وترسيخ النضال القومي الاشتراكي.

٢- المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية، واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.

٣- الإسهام في تنفيذ خطط الدولة في تنظيم زراعة الأرض واستغلالها جماعيا.

٤- تنظيم الحوصل على القروض بمختلف أنواعها.

٥- توفير الآلات الزراعية الحديثة للجمعية.

٦- الإسهام في دعم الصناعات الريفية وأداء الخدمة العامة لأعضائها.

٧- تسويق المنتجات الزراعية لصالحها أو لصالح أعضائها.

---

١ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سابق، ص٢٦٧.

٢ - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية، مرجع سابق، ص٢٦.

وقد تبع إصدار القانون مرحلة نشاط كامل لإعداد الأنظمة الداخلية الجديدة وتوفيق أوضاع الجمعيات التعاونية والنقابات الفلاحية، كما تميزت هذه المرحلة بإجراء دراسة شاملة لأوضاع الجمعيات التعاونية القائمة وتحديد المشكلات التي تعاني منها.

وفي عام ١٩٨٠ صدر المرسوم رقم ٣١ الذي أقر تخفيض الملكية الزراعية للأراضي الزراعية كافة كما ألغى حق التنازل عن الملكية لأولاد المالك أو زوجته.

وحاولت اللائحة التنفيذية للمرسوم أن تتلافى الأخطاء والثغرات، من خلال التأكيد على دور المؤسسة النقابية (التنظيم الفلاحي) في تنفيذ الثورة الزراعية في القطر العربي السوري. تم بموجب هذا المرسوم تحديد سقف الملكية من جديد بـ(٣٠) هكتارا من الأراضي المروية بالراحة، (٤٠) هكتارا من الأراضي المروية بالرفع في محافظات الحسكة، الرقة، دير الزور، و(٣٥) هكتارا من بقية الأراضي التي تروى بالرفع.[١]

في الأراضي البعلية (٥٥)هـ في المناطق التي يزيد فيها معدل الأمطار على ٥٠٠مم، أو (٨٥)هـ في المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠-٥٠٠مم، أو (١٤٠)هـ في المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠مم، أو ما يعادل هذه النسبة في جميع الأنواع.[٢]

وجاء في القانون ٣١ لعام ١٩٨٠: ((إن التنظيم الفلاحي التعاوني هو الصيغة الوحيدة لاستثمار الأراضي الموزعة على الفلاحين مع التوجه الأساسي نحو التحول إلى التعاون الإنتاجي والأخذ بمبدأ الديمقراطية والتوعية الفلاحية من أجل تأكيد مبدأ الطوعية.[٣]

وقد تم في هذه المرحلة تأسيس ١٤٧٠ جمعية تعاونية في مختلف المحافظات كما تم حل ٢٩٧ جميعة تعاونية أثبتت الدراسات عدم إمكان تنشيطها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

---

١ - عارف دليلة، مصطفى العبد الله، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، ١٩٨٨، ص٢٣٧.

٢ - اسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص٢٥١.

٣ - المادة /١٣/ من اللائحة التنفيذية للقانون /٣١/ لعام ١٩٨٠ الصادر بالقرار رقم ٣٦/ت تاريخ ١٤/٦/١٩٨٠.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في نهاية ١٩٨٠ ما يساوي ٣٥٩٥ جمعية تعاونية، منها ٣٠٣١ جمعية تعاونية متعددة الأغراض و٥٤٧ جمعية متخصصة في تربية وتسمين الحيوان، و٨ جمعيات لتربية الأسماك و٧ جمعيات إنتاجية.[١]

ويمكننا القول إن إقبال الفلاحين على الانتساب للتنظيم الفلاحي كان جيدا وبتقديرنا إن استكمال تنسيب جميع الفلاحين الذين تنطبق عليهم شروط العضوية يحتاج لمضاعفة جهود التنظيم في هذا المجال. والعمل على رفع المنتسبين للتنظيم الفلاحي في كل عام، وزيادة عدد النساء بين العناصر التي تم تنسيبها.

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ عدد الجمعيات ٤٧٠٠ جمعية، منها ٣٦٦٠ متعددة الأغراض، و٥ تعاونيات إنتاجية، منها جمعيتان زراعيتان وجمعيتان لتربية الأبقار وجمعية متخصصة بتربية الأسماك وصيدها مقابل ١٠٣٥ جمعية متخصصة بتربية وتسمين الحيوان والدواجن وتربية وصيد الأسماك.[٢]

مما سبق نستنتج:

١- أن معدل زيادة عدد الجمعيات جيد حيث بلغ /٨٧/ جمعية سنويا.

٢- تم التركيز على تأسيس الجمعيات المتعددة الأغراض حيث بلغ نسبتها ٧١% من الجمعيات المؤسسة خلال المرحلة، وهذه الجمعيات متعددة المهمات وواسعة النشاط في مجال التعاون الزراعي.

٣- إن التنظيم انتشر في ٧٩% من القرى في حين بقيت ١٣٥٠ قرية غير مغطاة بالجمعيات الفلاحية، وهذه القرى إما واقعة في المناطق الحدودية وأراضيها قليلة وإما في المناطق القليلة الأمطار والقريبة من البادية، ويتابع التنظيم الفلاحي دراسة أوضاع هذه القرى والعمل على تغطيتها بالجمعيات الفلاحية خلال المراحل القادمة.[٣]

٤- زيادة مساهمة هذه الجمعيات في تطوير الزراعة، وزيادة المشاريع الزراعية.

---

١ - المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري المنعقد في ٢٦ نيسان ولغاية ٣ أيار ١٩٨١، ص١٩٠.

٢ - المؤتمر العام الثامن للاتحاد العام للفلاحين، ٨-١٢/٣/١٩٩٦، ص١١٥.

٣ - المرجع السابق، ص١١٩.

٥- دخول العنصر النسائي إلى مجالس التعاونيات وبلغ عدد النساء المنتخبات في مجالس إدارات الجمعيات /١٦٤/ أختا فلاحة.[١]

٦- عمل التنظيم الفلاحي على تعميق الديمقراطية، وتشجيع المبادرات الإنتاجية وتطوير التعاونيات، والمشاركة في الانتخابات للإدارة المحلية ومجلس الشعب.

ثانيا- أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية وأهدافها:

١-التعريف بالجمعية التعاونية الزراعية:

عرفت المادة الثانية من القانون ٢١ لعام ١٩٧٤ الجمعية الفلاحية التعاونية بأنها ((منظمة شعبية نقابية واقتصادية تضم الأشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف العضو الوارد في هذا القانون.

والجديد في هذا التعريف هو الصفات التي يعطيها للجمعية من حيث كونها شعبية نقابية واقتصادية. أما تأليفها فيكون من أعضاء ذوي صفة محددة يقصد بها الفلاحون. ولكن كلمة فلاح (التي هي معيار العضوية) لم تترك مطلقة وإنما حددها المشروع أيضا.

فالفلاح بتعريف القانون هو: كل رجل أو امرأة ينتمي إلى الفئات الثلاث:

أ-العمال الزراعيون سواء أكانوا عاديين أم فنيين أو وكلاء أم عمال خدمات زراعية.

ب-كل من يعمل في الأرض بنفسه مباشرة أو بالاشتراك مع أفراد أسرته أو جمعيته الفلاحية، دون الاستعانة بجهود الآخرين، سواء أكان مزارعا بالمشاركة أم بالبدل، وكذلك المالك الذي لا تتجاوز ملكيته مثلي الحد الأعلى للتوزيع المقرر للفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته.[٢]

٢-أهداف الجمعية التعاونية الزراعية:[٣]

جاء في المادة ١٤: تمارس الجمعية نشاطها في جميع مجالات النشاط الفلاحي النقابي والإنتاجي التي تتطلبها حاجة أعضائها ضمن إطار خطة الدولة وسياستها العامة وبصفة خاصة ما يلي:

---

١ - المرجع السابق، ص١٣١.

٢ - محمد فاروق الباشا، التشريعات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٣٢.

٣ - الاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري، عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعية الفلاحية التعاونية، ص١٤-١٦.

١- نشر وتعميق الوعي الطبقي وترسيخ النضال القومي الاشتراكي بين أعضائها والعمل على تطوير الإنتاج وتحسين أحوال أعضائها اقتصاديا واجتماعيا.

٢- المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في تربية الحيوان ومستلزماها وفق برامج غايتها رفع مستوى الإنتاج.

٣- تنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها.

٤- شراء وتربية الحيوانات بأنواعها وتأمين الأعلاف اللازمة.

٥- العمل على تأمين جميع الآلات والأدوات والوسائط الحديثة والمتطورة للزراعة والتصنيع والإنارة والتدفئة والتهوية والري ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية.

٦- شراء المخازن والمستودعات والبرادات وغيرها.

٧- تسويق وتصنيع منتجاها ومنتجات أعضائها تعاونيا بأفضل الأساليب وفق خطط الدولة وتوجيهاها بحيث يدر عليها وعلى أعضائها أكبر دخل ممكن بأقل التكاليف على أن تقتطع من أثمانها القروض والسلف النقدية المستحقة وتصريف فائض الإنتاج.

٨- تأهيل ممثلي الجمعيات الأعضاء وتدريبهم فنيا وعلميا وإداريا على جميع المعلومات والأساليب الحديثة في الزراعة وحسن استخدام الآلات ورفع مستوى ثقافة الأعضاء.

٩- الاشتراك في المسابقات والمعارض وتبادل الخبرات الفنية والعلمية ومنح الجوائز والمكافآت للمتفوقين من الأعضاء.

١٠- القيام بالعمل الجماعي التعاوني وفقا لما تتطلبه مصلحة الجمعية وخطتها العامة وكذلك القيام بالمشاريع الإنتاجية لصالح الجمعيات.

١١- مكافحة البيروقراطية بتوعية وتوجيه الفلاحين لتنفيذ القوانين المتعلقة بتطوير الريف وذلك بتنمية ممارسة الرقابة الشعبية على الأجهزة ذات العلاقات بالمنظمة، وكذلك مكافحة العادات التي تسيء لأهداف المنظمة.[١]

---

١ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سابق، ص٢٦٨.

وهنالك الكثير من الأهداف في مجال التنمية الريفية (الصحية والتعليمية وحماية البيئة، وكذلك التعاون مع المؤسسات الأخرى مثل التعاون مع جمعية تنظيم الأسرة السورية والتي تقوم بدورها بالتوعية في مجال الصحة، وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في المحافظات.

٣-أنواع الجمعيات التعاونية الفلاحية الزراعية:

نظرا لتعدد النشاطات التي تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية (الجمعيات الفلاحية التعاونية) في القطاع الزراعي، إضافة إلى تعدد المناطق الزراعية في القطر، وتعدد المستويات التي تعمل بها المنظمات التعاونية، فقد عرف القطر العربي السوري عدة أنواع من المنظمات التعاونية مارست أعمالها في مختلف فروع الزراعة.

١- الجمعيات الفلاحية التعاونية متعددة الأغراض:[١]

وهي تلك الجمعيات التي تقوم بممارسة النشاط الاقتصادي في أكثر من اتجاه واحد وتحقق عدة أغراض زراعية. فهي تزاول بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي عمليات التمويل والاقتراض وتسويق الحاصلات الزراعية وتشكل حجر الزاوية في الحركة التعاونية الزراعية السورية وهي تمارس النشاطات التالية:

- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذار، أسمدة، آلات...).
- الحصول على القروض الزراعية اللازمة للأعضاء وتوزيعها بينهم تبعا لاحتياجاتهم وعلى ضوء الخطة الإنتاجية في الجمعية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا وذلك بتنظيم الدورات الزراعية وحسن استغلال الأرض.
- تسويق المنتجات الزراعية تعاونيا بقصد تخفيض التكاليف وتحقيق أكبر عائد ممكن للأعضاء.
- القيام بكافة الأعمال الداخلة في نطاق العملية الإنتاجية الزراعية، بما يحقق للأعضاء ومنطقة عمل ونشاط الجمعية التحسن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

---

١ - اسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص٢٦١-٢٦٢

وتعد هذه الجمعيات من النوع السائد في القطر حيث بلغ عددها ٣٩٦٧– ١٩٩٥.[1]

ويمكن الإشارة إلى أن هذه الجمعيات لا تقوم بكامل المهمات الملقاة على عاتقها ويصعب إلى حد كبير تحديد الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات إلى أعضائها لعدم وجود مجلس إدارة متفرغ وسيطرة الملاكين الزراعيين الكبار وسيطرة العائلية والعشائرية والقبلية على بعض مجالس إدارة هذه الجمعيات.

٢–التعاونيات الإنتاجية الزراعية:

تؤسس الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية، عند توفر الظروف الموضوعية، وفي الأحوال التي يقوم فيها الأعضاء باستثمار الأرض أو الحيوانات أو الآلات (أو جميعهم) استثمارا جماعيا، بقصد تحسين أحوال الأعضاء اقتصاديا واجتماعيا، وتحقيق التعاون الوثيق بين أعضائها بزيادة الإنتاج وفق أسس اشتراكية.

ما زالت التعاونيات الإنتاجية الزراعية في بداية نموها وبلغ عددها (٥) جمعية زراعية في دير الزور، جمعية زراعية في طرطوس، جمعية أبقار في دمشق، جمعية أبقار في القنيطرة، جمعية أسماك في اللاذقية.[2]

وتأتي أهمية وضرورة هذه الجمعيات الإنتاجية في كونها الشكل المناسب لإحداث التنمية الريفية وتقليل الفوارق ما بين الريف والمدينة، والانتقال من حالة الإنتاج الزراعي الفردي الصغير إلى الإنتاج الزراعي الجماعي الكبير الذي يسمح بظهور العلاقات الإنتاجية الجديدة والاستفادة القصوى لنتائج تطور العلوم الحديثة بقصد زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل وتحسين سوية المنتجين اقتصاديا واجتماعيا.

والتعاونيات الإنتاجية الزراعية ما هي في الواقع إلا منظمات تعاونية زراعية، وهي شكل متقدم للعلاقات الإنتاجية الاشتراكية بين الفلاحين، وجمعياتهم التعاونية تبنى على أسس اشتراكية في العمل والإنتاج وتوزيع الدخل، وفي هذه التعاونيات، التي تنشأ نتيجة للانضمام الاختياري للفلاحين والعمال الزراعيين، يحتفظ الأعضاء بحق الملكية

---

١ – المؤتمر العام الثامن للاتحاد العام للفلاحين، مرجع سابق، ص١١٧.

٢ – المرجع السابق، ص١١٧.

وتدمج الأراضي الزراعية وتزال الحدود والفواصل بينها، بحيث تشكل وحدة استثمارية كبيرة يسهل فيها استخدام الآلة بشكل اقتصادي وعلى نطاق واسع، كذلك يمكن اتباع الطرائق والأساليب الحديثة في الإنتاج وبشكل عمل جماعي، إلا أنه يمكن أن يخصص كل عضو بقطعة من الأرض بحدود ٠,٥ هكتار، ويستثمرها بالاشتراك مع أفراد عائلته، بزراعتها لحسابه ببعض أنواع الخضار وأشجار الفاكهة وتربية الحيوان.[١]

ويشير الدكتور اسكندر إسماعيل إلى العراقيل التي اعترضت الجمعيات التعاونية الإنتاجية الفلاحية:[٢]

- عدم قيام هذه الجمعيات على أسس سليمة ومدروسة، إذ لم يسبق تأسيسها دراسات فنية واقتصادية واجتماعية لمعرفة أبعادها المستقبلية وما يمكن أن ينجم عن فشلها أو ركودها من خطورة تعميق مسيرة الانتقال إلى مثل هذه التعاونيات من جهة وتطورها لاحقا من جهة ثانية.
- ضعف الوعي التعاوني لدى الأعضاء والجهل بماهية التعاون الإنتاجي مما يسهل إمكان تشويه سمعة هذه التعاونيات في أذهان الفلاحين.
- عدم توفر الكادر الفني والإداري والتنظيمي والمحاسبي المؤمن بالتعاون الإنتاجي، والقادر على إقناع الفلاحين بماهية ومفهوم هذا التعاون من جهة ونقل خبرة وتجارب شعوب أخرى، بما يناسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في القطر من جهة ثانية. ولذلك فإن الأخطاء التي ارتكبت أثناء عمليات التعريف والتوعية بين الفلاحين ما زالت آثارها السلبية قائمة.
- صعوبات فنية خارجة عن إرادة بعض التعاونيات القائمة. كانحسار مجرى نهر الفرات (جمعية أبي ذر الغفاري)، أو المنافسة غير المتكافئة ما بين جمعية صيد الأسماك في اللاذقية والمؤسسة العامة للأسماك.
- التعقد النسبي في إجراءات العمليات الحسابية لمعدلات العمل وقيمتها وتوزيع الدخل تبعا لها.

---

١ - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سابق، ص٢٨٥.

٢ - اسكندر إسماعيل، مرجع سابق، ص٢٨٧-٢٨٨.

- الصعوبات التمويلية الناجمة عن أنظمة المصرف الزراعي التعاوني وعدم احتوائها لعمليات تمويل مثل هذه التعاونيات الإنتاجية، إذ تمنح قروضا لشخصيتها الاعتبارية وتستعمل هذه القروض في تمويل عمليات الإنتاج وأحيانا كسلف للأعضاء على أيام العمل. بينما التعاونيات المتعددة الأغراض تحصل على القروض وتعيد قروضها إلى الأعضاء.
- عدم الانتقال التدريجي من جمعيات تعاونية خدماتية إلى أشكال متصاعدة في العمل الجماعي وإنما مباشرة إلى تعاونيات إنتاجية زراعية (مزارع جماعية) يطبق فيها أعلى مراحل العمل الجماعي والصيغ العليا في توزيع الدخل الصافي مما أدى إلى وجود هوة ساحقة ما بين الأنظمة المعمول بها في هذه الجمعيات وما بين الأعضاء الذين لم يسبق لهم التعرف أو الخبرة في التعاون الإنتاجي، ناهيك عن أن أغلب هؤلاء الأعضاء من المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي وأملاك الدولة والذين تلعب بالنسبة إليهم مسألة الملكية للأرض الزراعية القضية الحياتية الأولى.

٣-الجمعيات التعاونية الزراعية وحيدة الغرض (متخصصة):

إذا كانت الظروف الموضوعية للريف العربي السوري تفضي بتعميم الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، فإن الجمعيات التعاونية المتخصصة لها دور مهم أيضا في بعض المجالات ومطلب ضروري في بعض الأحيان وذلك في مجال الإنتاج والتسويق والتحويل.

وبلغ عدد الجمعيات المتخصصة في نهاية ١٩٩٥ (١٠٣٥)[١] جمعية متخصصة بتربية وتسمين الحيوان والدواجن وتربية وصيد الأسماك، وفي مجال الخضار والفواكه يوجد جمعية واحدة.

ثالثا- النشاطات الاجتماعية للجمعيات التعاونية الزراعية:

إن الأسس العامة للتنمية الريفية تعتمد على تنظيم الفلاحين مهنيا وسياسيا واجتماعيا والوصول إلى ملكية جماعية لوسائل الإنتاج وإقامة وحدات إنتاجية للتخفيف من حدة الاستغلال في الريف والقضاء على القبلية والعشائرية والطائفية.

---

١ - المؤتمر العام الثامن، مرجع سابق، ص١١٥.

ورد في قانون التنظيم الفلاحي: الجمعية الفلاحية التعاونية منظمة اقتصادية اجتماعية، تعمل من أجل تحقيق مصالح المجتمع وأعضائها الاقتصادية والاجتماعية، كما حدد هذا القانون والنظام الداخلي للجمعيات التعاونية الزراعية بعض أوجه النشاط الاجتماعي والتي تمارس على النحو التالي:[1]

- المساهمة بالمشاريع الاجتماعية التي لها صفة خدمة عامة.
- تأهيل جميع الأعضاء وتدريبهم وتشجيع الكفايات لدى الشبيبة والنساء.
- المساهمة في محو الأمية ورفع مستوى الوعي والمبادرات الشخصية.
- القيام بعمليات الادخار للأعضاء وغير الأعضاء.
- الضمان الاجتماعي.

ولقد برز الأثر الاجتماعي بشكل ملحوظ في حماية الفلاحين من التهجير والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن والخارجية من القطر إلى خارجه وتأمين فرص العمل وتمليك المزارعين أي الفلاحين الذين لا يملكون مسكنا في الأرض التي يعملون فيها قطعا من أملاك الدولة أو من الأملاك الخاصة لإقامة مساكن لهم عليها. وعملت التعاونيات على تحسين شروط العمل وتعزيز روح العمل الجماعي وساهمت الجمعيات التعاونية على شق الطرق في القرية وتوفير مياه الشرب والمساهمة في بناء المدارس والمستوصفات ورعاية بعض المحتاجين والفقراء علاوة على القروض التي تمنح للأعضاء عند مرضهم أو مرض عائلاتهم.

وساهمت الجمعية التعاونية الزراعية بالمساعدة مع الجهات المسؤولة في حل الخلافات بين الأعضاء أنفسهم ومع من هم خارج الجمعية.

لقد لفتت الحركة التعاونية انتباه واهتمام الدولة لمشكلة رعاية الطفولة والأمومة، لأن هذه المشكلة المنتشرة في المناطق الريفية تشكل عائقا في عملية التنمية الريفية وشاركت التعاونيات مشاركة فعالة في تنفيذ الخطط التنموية. وهذا ساعد على تكوين وعي جديد وتفكير جيد في أهمية الطبقة الكادحة والدور الذي تلعبه في المبادرة والمشاركة الفعالة في النشاطات الاجتماعية المفيدة.

---

١ - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية، مرجع سابق، ص٤٥.

هذه الأنشطة الاجتماعية المتعددة تقودنا إلى التأكيد على **أهميتها** بالنسبة للجمعيات الفلاحية التعاونية ومناطق عملها من جهة وضرورة توفير الدعم المادي والإعانات المالية لهذه الجمعيات لتمويل مشاريعها الاجتماعية ونشر الثقافة والتوعية المتواصلة بين الفلاحين من جهة ثانية، وذلك لما للحركة التعاونية الزراعية من دور حيوي مهم في تحقيق التنمية الريفية.

رابعا- مشكلات الحركة التعاونية الزراعية في سورية:[1]

على الرغم من أن عمر الحركة التعاونية الزراعية في سورية ما يزال قصيرا بالمقارنة مع مثيلاتها في دول أخرى، فإنها تعرضت إلى تغيرات مستمرة سواء في الأجهزة المشرفة عليها أو في القوانين والأنظمة المتعددة والتي انحصرت أنشطة هذه الحركة في ظل أحكامها. إن هذه التغيرات التي رافقت مسيرة الحركة التعاونية الزراعية نتجت عن العديد من الصعوبات والمشكلات التي واجهت وما زال بعضها يواجه تطور وتعاظم دور هذه الحركة في الزراعة السورية. وعلى الرغم من أنه قد لمح إليها بشكل أو بآخر آنفا إلا أنه من الأفضل عرضها بشكل مفصل بغية التعرف عليها من جهة وإمكان تصور الحلول لها من جهة ثانية.

المشكلات الاقتصادية: وتنحصر في النقاط التالية:

- عدم وجود رأس مال كاف في الجمعيات الفلاحية التعاونية، إذ قدر رأسمال هذه الجمعيات المكتتب بـ٢٣ مليون ل.س في عام ١٩٨٦ والمدفوع منه بحدود ٢٢,٥ مليونا، أي برأسمال مدفوع بالمتوسط للجمعية الواحدة (٥٢٨٧ل.س) أي ١١ل.س للهكتار الواحد، وهذه مبالغ جدا متدنية كتمويل ذاتي بغية القيام بالاستثمار الزراعي، ولهذا فإن معظم التعاونيات تعتمد على القروض من المصرف الزراعي.
- انخفاض الدخل لدى أعضاء الجمعيات الفلاحية بشكل عام وتفاوت هذه الدخول بين الأفراد من جهة ضمن الجمعية الواحدة وما بين الجمعيات من جهة ثانية، وهذا يؤثر بشكل كبير في تسديد القروض أو دفع رأس المال المكتتب به.
- على الرغم من أن أنظمة الجمعيات الفلاحية تقتضي القيام بالتسويق التعاوني لمنتجات الأعضاء، إلا أن عملية الالتزام بالتسويق التعاوني لا تزال مرهونة بشكل

---

١ - اسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سابق، ص٣٣٦-٣٣٩.

واضح بتغير الأسعار على هذه المنتجات، إذ يزداد حجم التسويق التعاوني طردا بالتسويق التعاوني من قبل الأعضاء في حال حجب الدولة لمزية رفع سعر الشراء من القطاع التعاوني عن القطاع الخاص.

- عدم تكامل الإنتاجين النباتي والحيواني في الجمعيات الفلاحية. وسيطرة الإنتاج النباتي في أغلب هذه الجمعيات. وهي سمة الإنتاج الزراعي السوري، إذ بدئ فعليا بالعناية بالثروة الحيوانية في البلاد بعد عام ١٩٧٤، أي بعد إحداث مؤسسات الأبقار، الدواجن، الأسماك، الأعراف..

- قلة الدراسات الفنية والاقتصادية التي تعتمد في توزيع وتخصص الإنتاج الزراعي، إذ ما زالت بعض الجمعيات تقوم بزراعة محاصيل مدينة على ضوء العادات والتقاليد الموروثة، وليس على أسس علمية واقتصادية ناهيك عن تدني مردودية وحدة المساحة.

- ارتفاع أجور اليد العاملة الموسمية وبخاصة في حالة اشتداد الطلب عليها أثناء جودة المواسم الزراعية.

- عدم توفر وسائط النقل وارتفاع تكاليفه عموما.

- الازدياد المضطرد في تكاليف الإنتاج الزراعي عاما بعد عام وعدم ملاءمة أسعار الشراء الموحدة لها، والأثر السلبي لذلك في إنتاج المحاصيل الرئيسة وتسويقها حكوميا.

المشكلات الفنية:

- عدم توفر الميكنة الزراعية بشكل كاف في الجمعيات الفلاحية وتدني اقتصادية تشغيلها عموما. فعلى الرغم من تطور حصة القطاع التعاوني من إجمالي الآلات الزراعية في القطر، إلا أن الملكية التعاونية لهذه الآليات في تراجع واضح (في عام ١٩٨٦ كانت ملكية الاتحادات والروابط الفلاحية من الجرارات /٦١/ جرارا و١٨ حصادة دراسية. أما ملكية الجمعيات الفلاحية وللعام نفسه فهي ٦٠٦ جرارات و٢٧ حصادة ونحو ٧٠ دراسة و٧٠ مرشا و٢٧٩٦ مجموعة ضخ مائية). ومع ذلك إذا أخذنا الملكية الفردية والتعاونية معا في القطاع التعاوني، فإن نصيب الجرار الواحد من الأراضي المستثمرة العائدة لهذا القطاع هو ٧٨ هكتارا من الأراضي المزروعة فعلا ٥٧ هكتارا.

- قلة الكادر العلمي والفني العامل في التنظيم الفلاحي التعاوني، ناهيك عن عدم الاستخدام الأمثل للكادر المتوفر بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، ففي عام ١٩٨٦ كان نصيب الجمعية الفلاحية الواحدة من المهندسين الزراعيين (٠,١٧ من المهندس) أي على المهندس الزراعي الواحد أن يشرف على ٦ جمعيات فلاحية بآن واحد، تستثمر الواحدة منها بالمتوسط ٣٣٥ هكتارا من الأراضي المزروعة فعلا.

- عدم استجابة الفلاحين في أغلب الجمعيات الفلاحية التعاونية لتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة، وبخاصة في مجال اختبار المحاصيل أو التسميد أو المكافحة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تدني كفاية أجهزة الإرشاد الزراعي من جهة وإلى قلة دخل الفلاح المرتبط بالحيازة الصغيرة وبارتفاع أسعار هذه التقنيات العلمية الحديثة من جهة أخرى.

- مشكلات تتعلق بالمياه ومدى توفرها وكيفية تنظيم استخدام مشاريع الري المتوفرة وأنظمة الري والصرف القائمة.

المشكلات الاجتماعية:

وتتمثل في تلك العادات والتقاليد الاجتماعية المخلتفة والموروثة وما ينجم عنها من آثار سلبية في تدني الوعي التعاوني وخفض إنتاجية العمل في الجمعيات منها:

- ارتفاع نسبة الأمية وبخاصة النساء.
- العلاقات الاجتماعية البالية المترسبة في أذهان بعض الناس.
- الهجرة الريفية وأثرها في استغلال الأرض الزراعية.
- عادات وتقاليد اجتماعية موروثة (تعدد الزوجات، ارتفاع المهور، ارتفاع عدد المواليد وكبر حجم الأسرة).

مشكلات قانونية:

ناجمة عن تطبيق قانون العلاقات الزراعية وأثرها السلبي في وحدة وانسجام وتعاضد أعضاء الجمعية الفلاحية التعاونية.

وللحقيقة نقول بأن القطاع الزراعي شهد خلال السنوات الماضية اهتماما واسعا وفي مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة الحزبية والحكومية بما أرسى الخطوط

الأساسية لتنمية هذا القطاع المهم والحيوي في الاقتصاد الوطني. وقد انعكس ذلك في أهداف الخطط الخمسية الخامسة والسادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وكذلك في الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة، والتي من شأنها تنفيذ تلك الأهداف ودعم وتطوير القطاع الزراعي بما فيه الجمعيات الفلاحية التعاونية.

وبصورة عامة يمكننا القول بأن الحركة التعاونية قد شقت طريقها في القطر العربي السوري بصعوبة كبيرة ولاقت عقبات عديدة حالت دون ازدهارها وتقدمها. ونجد بأن بعض الوزارات اهتمت بالحركة التعاونية وحاولت مساعدتها على تذليل بعض العقبات التي اعترضت سبيلها و لم يكن تطور جميع أنواع الجمعيات التعاونية في القطر بالنسبة نفسها، بل كان نمو بعض أنواعها أسرع من بعضها الآخر نظرا لمساعدة الدولة لها.

إن التخطيط التعاوني يهدف إلى مساعدة الجمعيات الزراعية بوصفها جمعيات تعاونية تخدم الإنتاج الزراعي من جهة وبوصفها تخدم في قطاع الريف وتساعد على تنفيذ خطة التنمية الزراعية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الاتحاد العام للفلاحين وما يقوم به من نشاط في مجال الإشراف والمشاركة في رسم السياسة الزراعية والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإشراف على جميع المنظمات الفلاحية في القطر العربي السوري والسعي من أجل تحقيق أهدافها، والاهتمام بمصالح الفلاحين والعمل على تحقيق وحدة النضال بين الفلاحين والعمال والمنظمات الشعبية الأخرى.

المصطلحات الأساسية باللغة الأجنبية

اجتماع (علم) اجتماعيات	Sociology
اجتماعيات الريف	Agran Sociology
اجتماعيات الحضر	Urban Sociology
أجر	Wage
أحد (فرد، واحد)	One
إدارة	Voir Management
أدوات العمل	Work insruments
إرث (ورث)	Inheritance
الإصلاح الاجتماعي	Social Reform
أرض	Earth
أزمة زراعية (أزمات)	Agraran, Sctisis
أخ (أخوة، إخوان)	Brothers
استطلاع	Survey
أخلاق	Ethiscs
أسطورة	Myth
أسلوب	Stylistique
اشتراكية	Sociolism
أصل	Origin
اعتقاد	Faith
إقطاعية	Deodal System

إكراه اجتماعي	Social Contraint
التزام	Commitment
إنتاج	Production
إنتاجية	Productivity
استغلال رأسمالي	Capitalist Exploitation
الفعل الاجتماعي	Acton Scial Action
القرابة ذات الأوجه المتعددة	Ambilateral
الانتروبولوجيا الاجتماعية	Social Anthropology
العلاقة	Ratigretation
الموقف	Attitude
السلطة	Authority
المهر	Bride-Price
الرأسمالية	Capitalism
المدينة	Civilization
الطبقة	Caste, Cass
الظاهرة	Pnenomenon
العادة	Habit
العرف	Custom
العشيرة	Clan
العلم	Science
العمل	Action
الفرق	Difference
القانون	Law

Value Worth	القيمة
Proletarian	الكادح
Society	المجتمع
Equality	المساواة
Responsibility	المسؤولية
Corporate Property	الملكية المشتركة
Attitude	الموقف والاتجاه
Function	الوظيفة
Community	المجتمع المحلي
Probation	المراقبة
Concept	المفهوم
Class-Consiousness	الوعي الطبقي
Social Work	الخدمة الاجتماعية أو العمل الاجتماعي
Parallel-Cousins	أبناء العمومة
The Family	الأسرة
Social Organization	المنظمة الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي
Social Reform	إصلاح اجتماعي
Patrilincal	الانتساب الأبوي
Social System	النظام الاجتماعي
Social Evolution	تطور اجتماعي
Feudalism	الإقطاع
Primitives	بدائية (شعوب)
Nomadism	بداوة

Unemployement	بطالة
Structure	بنية
Social structure	بناء اجتماعي
Nationalization	تأميم
Trop:Borter	تبادل
Dependence	تبعية
Production Crauping	تجمع إنتاجي
Toassume	تحمل المسؤولية
Agriculture, Industrial Integration	تدامج زراعي، صناعي
Socialist Accum	تراكم اشتراكي
Creditin The Socialism	تسليف في ظل الاشتراكية
Management of the Socailisist Production	تسيير الإنتاج الاشتراكي
Empathy	تعارف
Capitalist Cooperation	تعارف رأسمالي
Cooperation Production	تعاون في الإنتاج
Work Cooperation	تعاون في العمل
Social Change	تغير اجتماعي
Division of Labout	تقسيم العمل
Tradition	تقليد
Anaphora	تكرار
Conesion	تماسك
Competition	تنافس
Socialization	تنشئة اجتماعية

Social Work Organization	تنظيم العمل الاجتماعي
Distribution	توزيع
Development	تنمية
Preludice	تعصب
Adjustment	توافق
Polygyny	تعدد الزوجات
Culture	ثقافة
Revolution	ثورة
Neighbourhood	جوار (جيرة)
Group	جماعة
Social Mobility	حراك اجتماعي
Case	حال (حالة)
Social Movement	حركات اجتماعية
Civilization	حضارة
Government	حكومة
Dialogue	حوار
Life	حياة
Social Work	خدمة اجتماعية
Motive	دافع
Constitution	دستور
Role	دور
Faith, Belief	دين
Marriage	زواج

Polygany	الزواج التعددي
Monogamy	زواج أحدي
Exogamy	زواج خارجي
Endogamy	زواج داخلي
Magic	سحر
Patriarchate	سلطان أبوي
Power, Potency	سلطة
Behaviour	سلوك
Peronality	شخصية
Communism	شيوعية
Class Conflict, Class Struggle	صراع طبقات
Social Control	ضبط اجتماعي
Demographic Pressure	ضغط سكاني
Ritual	طقوس
Social Struatifications	طبقات اجتماعية
Proletaria	طبقة الكادحين
Divorce	طلاق
Phenomene	ظاهرة
Custom	عادة
Affect	عاطفة
Social Interactions	علاقات اجتماعية
(Sib) (Lah)	عشيرة
Social Contract	عقد اجتماعي

Social Science	علم اجتماع
Urban Sociology	علم الاجتماع الحضري
Industrial Sociology	علم الاجتماع الصناعي
Category	فئة
Moiety organization	فخذ (فرع من القبيلة)
Social Action	فعل اجتماعي
Poverty	فقر
Social Action	فعل اجتماعي
Collective Action	فعل اجتماعي
Kinship	قرابة
Tribe	قبيلة
Law of the Change in the Work	قانون (تبدل العمل)
Sacred	قدسي، مقدس
Primitive	قديم
Borrowing	قرض، اقتراض
Emprunt public, Public Loan	قروض دولة، مقترضات
Sector (of the State)	قطاع دولة
Sector (Public)	قطاع عام
Worth	قيمة
Kinship	القرابة
(Karl Marx) ١٨١٨-١٨٨٣	كارل ماركس
Social Density	كثافة اجتماعية
Competence	كفاية (مهارة)

Kolkhoz	كولخوز
Society, Societal	مجتمع، مجتمعي
Social Status	مركز اجتماعي
Participation	مشاركة
Social Participation	مشاركة اجتماعية
Norm	معيار
Social Norm	معيار اجتماعي
Professions	مهن
Variable	متغير
Industrial	مجتمع صناعي
Agro-industrial Complex	مجتمع زراعي/صناعي
Tabbo	محرم (تابو)
Parlet, Dialect	محكي (عامية)
Mirror	مرآة
Problem	مسألة
Socialist Bank	مصرف اشتراكي
Social Morms	معايير اجتماعية
Demometrics	مقايسة سكانية
Demographic Perspective	منظار سكاني
Institution	مؤسسة
Norm, Social Norm	معيار، مقياس، مقياس اجتماعي
Profession, Professionalism	مهن، مهنية
Expropriation	نزع الملكية

Eheory	نظرية
Social System	نسق اجتماعي
Institution, Social Institution	نظام، نظام اجتماع
Regulation of Labour	نظم العمل
Production mode	نمط الإنتاج
Cenre	نوع
Inheritance	وراثة
Social Position	وضع اجتماعي
Tota social fact	واقعة اجتماعية
Existence	وجود
Unity	وحدة
Consiousness	وعي جمعي
Work Day	يوم عمل

الفهـــرس



صدر بإشراف لجنة الإنجاز

سعر المبيع للطالب (٨٠) ل.س

مطبعة قمحة اخوان ✆ ٣١٦١١٣